جامعة مؤتة
كليّة الدّراسات العليا

الاستعمال اللغويّ للضمّة على المُسْتَوى التركيبيّ والصرفيّ والصوتيّ

إعداد
إنصاف عبد الله عواد الحجايا

إشراف
الأستاذ الدكتور جزاء المصاروة

أطروحة مقدمة إلى كلية الدّراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في اللغة
العربيّة وآدابها / قسم اللغة العربيّة وآدابها

جامعة مؤتة، 2019

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتـــة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب انصاف عبدالله عواد الحجايا

والموسومة بـــ: الاستعمال اللغوي للضمة على المستوى التركيبي والصرفي والصوتي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الدراسات اللغوية

القســـم: الدراسات اللغوية في تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣٠

من الساعة ١٠ إلى الساعة ١ قرار رقم

أعضاء اللجنـــة:	التوقيـــع	
أ.د جزاء محمد حسن المصاروه		مشرفا ومقررا
د. فايز عيسى محمد المحاسنة		عضوا
د. خلف عايد ابراميم الجرادات		عضوا
أ.د. منصور عبدالكريم الكفاوين		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د عمر المعايطة

الإهداء

إلى...

الروح الّتي طالما حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها، **أمي**.

وإلى... روح **والدي** ملهمي الأول للعلم والارتقاء.

إلى... إطلالة الأمل ومرسى الأمان **زوجي**.

إلى أبنائي، وأخواتي، وإخواني، وأهلي،

إلى من علموني حروفاً من ذهب، وكلمات من درر،– **أساتذتي الكرام**.

الشّكرُ والتّقديرُ

اللهمَّ لك الحمد حمداً كثيراً طيِّباً مباركاً فيه، ملءَ السمواتِ وملءَ الأرض، وملءَ ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحقّ ما قال العبد، وكلّنا لك عبد، أشكرك ربّي على نعمك الّتي لا تعدّ، وآلائك الّتي لا تحدّ، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسّرتَ لي إتمامَ هذا البحث على الوجه الّذي أرجو أن ترضى بِهِ عنّي

والصّلاة والسّلام على النبيِّ الأمين سيّدنا محمد أطهر الخلق أجمعين وآله وأصحابه الأخيار أجمعين.

ويسعدني أن أقدّم شكري وعرفاني بالجميل إلى من رعاني طالبا في برنامج الدّراسات العليا، ومُعِّداً لهذا البحث أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور جزاء المصاروة ، القاسي غيرةً على عربيَّتِنا، الّذي أسهم بعلمه الوافر، ووقته الثمين وعونه الصادق في مساعدتي حتّى تمكنت بعون الله من إخراج البحث على هذه الصورة.

وأتقدّم بشكري الجزيل في هذه الحضرة العلمية إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرسالة الأستاذ الدكتور الفاضل منصور الكفاوين، والدكتور الفاضل فايز المحاسنة والدكتور خلف الجرادات، فهم أهل لسدِّ خَلَلِها وتقويم معوَجّها وتهذيب نتوءاتها والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلا الله الكريم أن يثيبهم عني خير الجزاء. فلكم أساتذتي الأجلاء أزجي الشكر فائقه والثناء أجلّه.

والشكر موصول لكل من ساعدني وأعانني على إنجاز هذا البحث، فلهم في النفس منزلة وإن لم يسعف المقام بِذكرهم، فهم أهل للفضل والخير والشكر.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداءُ	أ
الشّكرُ والتّقديرُ	ب
فهرسُ المحتوياتِ	ج
الملخَّصُ باللغةِ العربيّةِ	هـ
الملخَّصُ باللغةِ الإنجليزيةِ	و
المُقدِّمةُ	1
الفصلُ الأوّلُ: مظاهرُ الاستعمالِ الصوتيِّ للضمّةِ	5
1.1 الرَّومُ	9
2.1 الإشمامُ	15
3.1 الاختلاسُ	24
4.1 النَّبر	27
5.1 ضمّ ميمِ الجمعِ	30
6.1 الضَّمّةُ والإعلالُ بالقلبِ	33
7.1 الضمّةٌ دليلٌ على حذفِ الواوِ	38
الفصلُ الثاني: مظاهرُ الاستعمالِ الصرفيِّ للضمّةِ	44
1.2 البناءُ للمجهولِ في الماضي والمضارعِ	46
2.2 صيغةُ "فَعُل" ودلالتُهَا على الخلقةِ أو العيبِ	50
3.2 الدّلالةُ على مضارعِ صيغةِ "أَفْعَلَ" ونحوِها من صيغِ الثلاثيّ المزيدِ بحرفٍ وصيغِ الرباعيّ	54
4.2 ضمّ ميمِ اسمِ الفاعلِ من غيرِ الثلاثيّ	58
5.2 ضمّ ميمِ اسمِ المفعولِ واسمَيْ الزَّمانِ والمكانِ والمصدر الميميِّ من غيرِ الثلاثيّ	61
6.2 الضمّةُ وصيغةُ التصغيرِ	66
7.2 الضمّةُ وبعضُ أوزانِ المبالغةِ	71

المحتوى	الصفحة
8.2 الضمّةُ وبعضُ صيغِ الجمعِ	75
الفصلُ الثالثُ: مظاهرُ الاستعمالِ النحويِّ للضمّةِ	79
1.3 الضمّةُ علامةٌ للبناءِ	83
2.3 الضمّةُ علمُ الإسنادِ	92
3.3 علاقةُ الضمّةِ بالعواملِ المعنويةِ	99
4.3 الدّلالةُ على واوِ الجماعةِ عِنْدَ لحاقِ نون التَّوْكِيْد بالفِعْلِ	105
5.3 الضمّةُ علامةٌ على قطعِ الظرفِ عن الإضافةِ	108
الخاتمةُ	112
قائمةُ المصادرِ والمراجعِ	115

الملخّص

الاستعمال اللغويّ للضمّة على المُسْتَوى التركيبيّ والصرفيّ والصوتيّ

إنصاف عبد الله عواد الحجايا

جامعة مؤتة، 2019

تتناولُ هذه الدّراسة مظاهرَ الاستعمال اللغويّ للضمّة في العربيّة ضِمْنَ مستويات اللغة الثلاثة: الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ، يمتزج ذلك كلّه بالحديث عن الجوانب الدّلاليّة الّتي وُجِدت من خلال وجود الضمّة في التركيب اللغويّ.

وقد هدفت هذه الدّراسة إلى إبراز هذه القيمة الكبيرة لواحدة من المصوِّتات الْقَصِيْرَة في اللغة العربيّة، زيادة على دورها الكبير في تَشْكِيْل اللغة بمستوياتها كافّة، ومن هنا فقد جاء الحديث ضِمْنَ هذه الدّراسة عبر فصول متماشية مع مستويات اللغة الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة، وانبثق عن كل مُسْتَوى من هذه المستويات مجموعة من المباحث الّتي كان من شأنها أن تقودنا للوصول إلى القيمة الكبيرة الّتي تشغلها الضمّة في العربيّة.

وقد اتَّخذت الدّراسة من المنهج الوصفيّ التحليليّ سبيلاً لها، إذ هو قائم على التحليل والتعمق في اللغة بمفرداتها وتراكيبها بما يفضي إلى نتائج علمية جيدة.

ومن أبرز ما توصَّلت إِلَيْهِ الدّراسة أن الضمّة أكثر حضوراً في المُسْتَوى الصرفيّ مقارنة بالمستويين الصوتيّ والنحويّ، وأنَّها – أيّ الضمّة – تدلّ على القوة ضِمْنَ المُسْتَوى النحويّ، لذا كانت علماً على الفاعليّة وعلى الإسناد بصفة عامة.

Abstract

The linguistic value of dhammah in Arabic Language

By: Insaf Al-Hajaya

Mu'tah University, 2019

This study addresses the value of dhammah in Arabic Language within the three levels of language: phonological, morphological and syntactical, which is demonstrated by the speech about the semantic aspects established by the existence of dhammah in the linguistic composition.

This study aimed at demonstrating the considerable value for one of the minor phonological characters in Arabic Language, which has a prominent role in vocalizing all the levels of the language. Therefore, this study consisted of chapters that correspond with the phonological, morphological and syntactical aspects. Each level consisted of a number of topics that would, in turn, lead us to the important value of dhammah in Arabic Language.

The study used the descriptive analytical approach in order to find out the results and conclusions based on analysis and inspection in the requirements of languages, which would result in good scientific results.

The study results showed that the dhammah is more prominent in the morphological aspect in comparison with the phonological and syntactical aspects, and that dhammah indicates power within the syntactical level, and so it referred to a sign on the dore and on predication in general.

المُقدِّمةُ:

تتكوّنُ اللغاتُ من مجموعة من الأصوات، يُطلِق عليها علماء اللغة اسم الفونيمات، ويشيرُ هذا المصطلح إلى تلك المكوِّنات الّتي تتميّز بعضها عن بعض بالتقابل، فلا يحلّ أحدها محلَّ الآخر إلا من خلال عناصر التقابل الألفوني، فالفونيمات وسيلة للتركيب الصوتيّ في اللغة.

وتنقسم الأصوات – الفونيمات – في العربيّة إلى قسمين كبيرين، الأوّل: الفونيمات الصَّامتة، وتمثل أصوات العربيّة عامّة باستثناء الحركات وحروف اللّين، والثاني: الأصوات الصّائتة، وتمثل الحركات اللغويّة، سواء منها الحركات الْقَصِيْرَة: الضمّة، والفتحة، والكسرة، أم الطَّوِيْلَة: الألف، والواو، والياء المدِّيَّتان.

والمكوِّنات الصّامتة من أصوات اللغة تأخذ قيمتها الدّلاليّة بارتباطها مع غيرها من أصوات اللغة الأخرى، أمّا الأصوات الصائتة فيمكن القول بأنَّ دورها الدّلاليّ يقلّ إلى حدّ ما عن دور الأصوات الصامتة، إلا أنّ القدماء، والمحدثين كذلك أشاروا إلى تلك القيمة العظيمة لبعض الحركات في اللغة، فقالوا عن الضمّة إنَّها عَلَم الإسناد، فهذه العبارة بحدّ ذاتها تمثل عنصراً مهماً وقيمة عظيمة في الحديث عن الضمّة في العربيّة.

وللضمّة حضور واسع وبالغ الأهميّة في مستويات اللغة كافّة، ولها كذلك دور في اتصال الكلام بعضه ببعض، وهذه الدّراسة تحاول أن تكشف لنا عن مظاهر الاستعمال اللغويّ للضمّة في كافّة مستويات اللغة العربيّة.

وتكمن أهميّة هذه الدّراسة في أنَّها تكشف لنا عن الأثر الدّلاليّ، والدور التركيبيّ، والتَشْكِيْل الصوتيّ لأحدى الحركات العربيّة، ألا وهي الضمّة، فالضمّة هي وسيلة لمعرفة عناصر تركيب الكلام، كما تكمن أهميّة هذه الدّراسة في تسليط الضوء على أهميّة الإعراب، ودحض كافّة الآراء القائلة بنفي الإعراب، وانتفاء أهميّته، فحينما تحمل الضمّة مكوِّناً دلالايّاً، أو صوتيّاً، أو تركيبيّاً، يكون ذلك سبيلاً للقول بقيمتها المقصودة في العربيّة.

وتأتي هذه الدّراسة لتحاول الإجابة عن السؤال الآتي:

. ما دور الضمّة الاستعمالي ضِمْنَ المستويات اللغوية في العربيّة؟

وللإجابة عن هذا السؤال الكبير فقد برزت مجموعة من الأسئلة، وهي كما يلي:

. ما مفهومُ الضمّة؟

. كيف كانت نظرة القدماء للضمّة؟

. ما الأثر الصوتيّ للضمّة؟

. ما الأثر الصرفيّ للضمّة؟

. ما الأثر النحويّ للضمّة؟

وتهدف هذه الدّراسة إلى توضيح نظرة القدماء إلى صوت الضمّة، والحديث عن دوره في تَشْكِيْل الكلام العربيّ.

كما تهدف هذه الدّراسة إلى بيان الأثر الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ للضمّة في العربيّة، وربط كافّة هذه الجوانب بالنواحي الدّلاليّة الّتي تعتمد اعتماداً واضحاً على الضمّة.

ولم أعثر في حدود علمي على دراسة متخصصة تناولت الحديث عن الضمّة بصورة منفردة، أو تناولت الحديث عن قيمتها اللغويّة، وجُلّ ما وصلت إِلَيْهِ من الدّراسات تناولت الحديث عن موضوع الضمّة اللغويّة ولكن بصحبة غيرها من الحركات، أو بطريقة مغايرة لما أريد أن أتحدث عنه في هذه الدّراسة، وفيما يلي سأعرض بعضاً من هذه الدّراسات:

أوّلاً: دراسة منال محمد هاشم النجار(2010م). بعنوان: أصوات الحركات العربيّة دراسة دلاليّة جمالية، المجلة الأردنية في اللغة العربيّة وآدابها، المجلد: 6، العدد: 3.

وتتناولُ هذه الدّراسةُ الحديث عن الحركات العربيّة بأجمعها، ولا تخص الحديث عن الضمّة أو غيرها من الحركات، وقد اهتمَّت هذه الدّراسة بتناول موضوع الحركات من النّاحية الجمالية، والنّاحية الدّلاليّة، ولم تنظر إليها من كافّة جوانب اللغة المختلفة.

وتتميّز دراستنا عن هذه الدّراسة بأن دراستنا أعم وأشمل في تناولها لموضوع الضمّة على وجه التخصيص، كما أنَّها تركّز حديثها على جميع مستويات اللغة، ومظاهر الاستعمال اللغويّ للضمّة بناءً على مستويات اللغة المختلفة.

ثانياً: دراسة سعاد كريدي (د.ت). أثر الحركة في توجيه الدّلالة، جامعة القادسية، كلية التربية، قسم اللغة العربيّة.

وتركّز هذه الدّراسة أيضاً حديثها عن الجوانب الدّلاليّة، ولا تتناول النواحي اللغويّة كافّة، كما تتناول الحديث عن جميع الحركات، ولا تخص إحداها بالذكر دون الأخرى.

وما يميّز دراستنا عن هذه الدّراسة أنَّها تناولت الحديث عن المستويات اللغويّة كافّة، الصوتيّة والصرفيّة، والنحويّة، تحت إطار الدّلالة، ولم تغفل جانباً على حساب جانب، كما ركّزت في حديثها على الضمّة بوجه الخصوص، الأمر الّذي يفضي إلى الدّراسة العموديّة دونَ الأفقيّة.

ثالثاً: دراسة محمود الحريبات (2008م). وظائف الحركات في اللغة العربيّة، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 2453.

وتتناول هذه الدّراسة الحديث عن وظيفة الحركة في اللغة، وذلك بصورة سطحية غير مباشرة، انطلاقاً من طبيعة كل حركة من هذه الحركات، ولا تخص الحديث عن واحدة بعينها.

تعتمد هذه الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الوصول إلى نتائجها، انطلاقاً من كون هذا المنهج يأخذ بخطوات المنهج العلمي في البحث عن الظواهر اللغويّة، وفحصها، والتوصل إلى النتائج العلمية المقنعة.

وقد انقسمت الدّراسة إلى الفصول الآتية:

الفصل الأول: وتناول الحديث عن مظاهر الاستعمال الصوتيّ للضمّة، وذلك ضِمْنَ مظاهر صوتيّة مختلفة، كالرَّوم والإشمام، وضم ميم الجمع مع التقاء الساكنين، وغير ذلك.

في حين جاء الفصل الثاني لبيان مظاهر الاستعمال الصرفيّ للضمّة ، ضِمْنَ عناصر الصرف المختلفة، سواء في صيغ الأفعال، أم صيغ الأسماء، أم في المشتقّات، والجموع وصيغة التصغير.

في حين جاء الفصل الثالث لبيان مظاهر الاستعمال النحويّ للضمّة، في كونها علماً على الإسناد، ودليلاً على العامل المعنوي، وغيرها من مظاهر الضمّة في المُسْتَوى النحويّ التركيبيّ.

الفصلُ الأوّلُ
مظاهرُ الاستعمالِ الصَّوتيِّ للضمَّة

تُمثِّلُ الضمّة أحد الصّوائت في العربيّة، ونحن هاهنا نعني الضمّة الْقَصِيْرَة لا الطَّوِيْلَة، وقد رأيْتُ أنَّ لهذه الضمّة الْقَصِيْرَة دوراً فاعلاً في تَشْكِيْل الكلام ضِمْنَ مُسْتويات اللغة أجمع، فلا يقف أمر الضمّة عِنْدَ المُسْتَوى الصوتيّ فحسبُ، بل يتعدّاهُ إلى المستويات الصرفيّة والنحويّة والدّلاليّة.

لقد أُخِذ مصطلح "الضمّة" من الجذر اللغوي "ضَمَمَ" الّذي اشتُقَّت منه الضمّة يدلّ على معنى واحد ألا وهو الملاءمة بين شيئين، إذ يقال: ضممت الشيء إلى الشيء فأنا أضمه ضماً، وهذه إضمامة من خيل، أي: جماعة، وفرس سبّاق الأضاميم، أيّ: الجماعات، وإضمامة من كتب مثل إضبارة[1].

والضمّ ضمّ الشيء إلى الشيء، وقيل قبض الشيء إلى الشيء، يقال: ضممت هذا إلى هذا، فأنا ضامّ، وهو مضموم، وتضامَّ القوم، أيّ: انضمّ بعضهم إلى بعض[2].

يمكنُ أنْ نلحظَ من خلال المعنى اللغويّ للضمّة، أنَّهُ قائم على أساس انضمام شيئين لبعضهما، فإذا ضمّ هذا إلى هذا صار كلٌّ منهما مضموماً، وهذا هو المعنى اللغويّ للضم، وهو ما سنربطه بالمعنى الاصطلاحي في ما يأتي.

أمّا معنى الضمّة اصطلاحاً فيقول الكفويّ: " هِيَ عبارَة عَن تَحْرِيك الشفتين بِالضَّمِّ عِنْدَ النُّطْق، فَيحدث من ذَلِك صَوت خَفِي مُقَاربٌ للحرف إِن امْتَدَّ كَانَ واوا، وَإِن قصر كَانَ ضمّة"[3].

---

(1)ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1979م). معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة – مصر، ط1، ج: 3، ص: 357، الجذر: ضَمَمَ.

(2)ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (1414هـ). لسان العرب، دار صادر، بيروت . لبنان، ط3، ج: 12، ص: 357 – 358، الجذر: ضَمَمَ.

(3)الكفوي، أيوب بن موسى أبو البقاء (د.ت). الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة،تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ص: 571.

يَبْدو مِنْ خلالِ تعريفِ الكفويّ السابق أنَّ مفهومَ الضمّة ينطلق عِنْدَهم من مجموعةِ عناصر:

1 . أنَّها ناشئة من تحريك الشفتين بالضم، أيّ ضمّ هاتين الشفتين وذلك عِنْدَ النطق بهذه الحركة.

2 . الضمّة صوت خفيٌّ، إذا قورنَ بصَوْتِ الواو الناشئ من إطالة الصوت بِهَا.

3 . يمكنُ مدُّ الضمّة لتصير واواً في عُرْف اللغويّين القدماء.

هذه هيَ المكوناتُ الثلاثةُ الّتي اشتملَ عليها مفهوم الضمّة عِنْدَ الكفوي، ونلحظ أنه لم يتطرّق في تعريفه لهذه الحركة إلى طريقة النطق الّتي تصدر من خلالها هذه الحركة، بل اكتفى بوصف عام لها.

ولمْ يَزِدِ التهانويّ على ما جاءَ بِهِ الكفويّ شيئاً، إذ قال: "هي عبارة عن تحريك الشفتين بالضّمّ عِنْدَ النطق فيحدث من ذلك صوت خفي مقارن للحرف إن امتدّ كان واوا وإن قصر كان ضمّة"[1].

يظهرُ ممّا سبق أنَّ العلماءَ القدماءَ لم يتطرّقوا للحديث عن مخرج صُوَيتِ الضمّة في العربيّة، بل كان الحديث عن ذلك أثناء حديثهم عن مخارج الأصوات بصفة عامة.

في حينِ ارتكزَ المُحدَثون في بيان مفهوم الضمّة على مخرجها، وأوضاع أعضاء النطق عِنْدَ الإتيان بهذه الحركة، إذ بيّن الدكتور رمضان عبد التواب أنَّ الضمّة تنشأ من انضمام الشفتين، واستدارتهما، مع ارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق، وتذبذب الأوتار الصوتيّة، الأمر الّذي ينتج عنه هذا الصوت اللغويّ[2].

ويشيرُ المحدثون والقدماء كذلك إلى فكرة مَطْلِ الضمّة، بمعنى حدوثها ضِمْنَ مدّة زمنية أطول من المدّة المعتاد عليها، الأمر الّذي ينشأ عنه الواو المدّيّة، الّتي

---

(1)التهانوي، محمد بن علي (1996م). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت . لبنان، ط1، ج: 2، ص: 1121.

(2)عبد التواب، رمضان (1997م). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط3، ص: 93، وما بعدها.

هي بدورها ضمّة طويلة، تحدث صوتيّاً بالطريقة نفسها الّتي تحدث فيها الضمّة الْقَصِيْرَة، وليس ثَمَّةَ فرق بينهما إلا في المدّة الزمنية الّتي يستغرقها الصوت الخارج من أعضاء النطق، فانضمام الشفتين هو هو، وارتفاع اللسان باتجاه سقف الحنك هو هو، وذبذبة الأوتار الصوتيّة هي هي، غير أنَّ الفرقَ مُتمثِّلٌ بطول المدّة الزمنية الّتي يستغرقها الصوت[1].

يتبيَّنُ لنا أنَّ المحدثين ركّزوا في حديثهم عن صوت الضمّة على المفهوم النطقي للضمّة، فبيّنوا مخرجها، وكيفية تشكّل أعضاء النطق عِنْدَ النطق بها، في حين ركّز أصحاب المصطلحات على بيان مفهوم الضمّة من ناحية الأداء، دون التعمّق في الحديث عن مخرج هذا الصوت.

وتدخلُ الضمّة ضِمْنَ مستويات اللغة برمَّتها، انطلاقاً من أثرها البالغ في تحقيق الدّلالة المرتبطة بها، فهي ليست مجرد صوت فونيمي، أو صُوَيت يتوصل بِهِ إلى تسهيل النطق فحسب، بل تحمل هذه الضمّة قدراً كبيراً من المعنى والدّلالة الّتي تظهر ضِمْنَ المستويات اللغويّة كاملة، ففي المُسْتَوى الصوتي على سبيل المثال سنبيّن تالياً الأثر الدّلاليّ للضمة ضِمْنَ الرَّوم والإشمام، وغيرها من المظاهر الصوتيّة الّتي تحمل قدراً كبيراً من الدّلالة.

ونحن في هذا الفصل سنحاولُ الوصول إلى دور الضمّة الصوتيّ، وقيمتها الصوتيّة في اللغة العربيّة.

بداية يجمل بنا أن نبين أن الضمّة أثقل الحركات في العربيّة، ليس هذا كلام القدماء فحسب، بل أثبتت التجارب الصوتيّة الفيزيائية الحديثة الّتي أُجريت على أصوات اللغة أن أخف الحركات الفتحة، تليها الألف المدية، ثم الكسرة، تليها الياء المدية، ثم الضمّة، تليها الواو المدية، وما واو المد إلا مطل للضمّة الْقَصِيْرَة،

(1) انظر: حسان، تمام (د.ت). مناهج البحث في اللغة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة – مصر، ص: 107.

فالضمّة أثقل الحركات وفقاً لما توصل إِلَيْهِ الدرس الصوتيّ التجريبي المتمثل بعلم الأصوات الفيزيائي[1].

وبعد هذا الحديث عن الضمة باعتبارها صوتاً لغوياً، لا بد من التنويه إلى مجموعة الظواهر الصوتيّة الّتي ترتبط بهذه الدّراسة، وهي الروم، والإشمام، والاختلاس، والنَّبر، وضمّ ميم الجمع، والإعلال بالقلب، ومجيء الضمّة دليلاً على حذف الواو، وفيما يلي بيان هذا كله.

1.1 الرَّومُ:

1 . الرَّوم لغة:

أُخِذ لفظ الرَّوم من "رام الشيء" يرومُهُ روماً: أي طلبه، ومنه المرام وهو المطلب[2]، وهو أصل دلاليّ واحد، يدلّ على طلب الشيء[3].

والرَّوم عموماً طلب الشيء، ويطلق الرَّوم كذلك على شحمة الأذن[4].

2 . الرَّوم اصطلاحاً:

يعرِّف الجرجانيّ الرَّوم بقوله: " الرَّوم: أن تأتي بالحركة الخفيفة بحيث لا يشعر بِهِ الأصم"[5].

يركّز الجرجانيّ اهتمامه في التعريف السابق للروم على عموم المعنى، إذ لم يحدد طبيعة تلك الحركة الّتي تأتي بمُسْتَوى أخف من المُسْتَوى التصويتي المعتاد عليه، بمعنى أنَّها تأتي حركة خفيفة جداً، فلا يسمعها الأصم، هذا ما ركّز عليه الجرجانيّ دون وضع أي تحديد لتلك الحركة الّتي تدخل ضِمْنَ إطار الرَّوم.

---

(1) انظر: النجار، منال محمد (2010م). أصوات الحركات العربيّة دراسة دلاليّة جمالية، المجلة الأردنية في اللغة العربيّة وآدابها، المجلد: 6، العدد الثالث، ص: 159.

(2)الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (د.ت). كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت – لبنان، ط1، ج: 8، ص: 291.

(3) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: 2، ص: 462.

(4) ابن منظور. لسان العرب، ج: 12، ص: 258.

(5) الجرجانيّ، علي بن محمد بن علي الشريف (1983م). التعريفات، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص: 112.

ولم يكن الجرجانيّ وحده الّذي أشار لمعنى الرَّوم وفقاً لهذا التحديد المكتفي بملمح الأداء المسموع للروم، بل تابعه على ذلك السيوطي، إذ بيّن أن الرَّوم ما هو إلا أن يأتي المتكلم بالحركة خفيّة[1].

في حين يبين التهانوي أن الرَّوم إتيان ببعض الحركة، أو هو النطق بالحركة ضعيفة ناقصة، حتّى إنه ليذهب معظم تلك الحركة عِنْدَ النطق بها، وقد اختص هذا الحكم بالمضموم والمكسور والمرفوع والمجرور بخلاف الفتحة؛ لأن الفتحة ضعيفة خفيفة، فإذا أراد المتكلم أن ينطق ببعضها خرجت كلها، من هنا لم يصلح أن تدخل ضِمْنَ باب الرَّوم[2].

يظهر من هذا التعريف أن التهانوي قد تحوّل عن التعريف السابق الّذي أتى بِهِ الجرجانيّ والسيوطي، فقد ركّزا قبلاً في تعريفهما على نطق الحركة بصورة خفية، في حين أن التهانوي غيّر من هذه الفكرة، وصار الحديث عن نطق الحركة بصورة مجتزأة، باعتبار أن الناطق يتكلم بجزء من الحركة لا بكلها، وأنه يأتي بِهَا – أي الحركة – ضعيفة خفيفة بحيث يذهب أغلبها من النطق، وبيّن كذلك أن الرَّوم يختص بالكسرة والضمّة، وهو ما لم يبيّنْه الجرجانيّ والسيوطي سابقاً.

ويبين الدكتور أحمد مختار عمر أن الرَّوم إتيان بالحركة خفية عِنْدَ النطق بها، ولكنه يلفت نظر القارئ إلى أمرين اثنين في تعريفه للروم، الأول: أن هذه الصفة الصوتيّة لا تقع إلا في آخر الكلمة، والثاني: أنه لا بد من الإشارة إلى هذه الحركة الّتي تنطق خفية[3].

وبناء على ما سبق من تعريفات العلماء للروم، فإنه يمكن أن نلحظ مجموعة من المحددات الّتي يتحدد بِهَا مفهوم الرَّوم من الجهة الاصطلاحية، وهي على النحو الآتي:

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2004م). معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط1، ص: 91.

(2) التهانوي. كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج: 1، ص: 886.

(3) عمر، أحمد مختار (2008م). معجم اللغة العربيّة المعاصرة، بمساعدة فريق عمل، دار عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط1، ج: 2، ص: 962.

1. الرَّوم نطق خفي بالحركة.
2. الرَّوم نطق ببعض الحركة وحذف بعضها الآخر.
3. الرَّوم لا يقع إلا في آخر الكلمة.
4. الرَّوم لا يقع إلا بإشارة إِلَيْهِ من الناطق.
5. الرَّوم لا يقع مع الفتحة لخفتها فإذا خرج جزء منها خرجت كلها.

هذه أبرز المحددات الّتي يتحدد بِهَا مفهوم الرَّوم، وهو ما رأيناه من كلام العلماء السابقين، والضمّة واحدة من الحركات الّتي تدخل ضِمْنَ دائرة الرَّوم، وهو ما سنوضحه في هذا الجزء من الدّراسة.

لقد بيّن النحاة فكرة الرَّوم، وبيّنوا أنه مجرد نطق مختلس للحركة، أي أن يقوم الناطق بنطق الحركة مختلسة، ويدركه البصير والضرير، أي أنه يُسمع ولا يُرى[1].

ونلحظ في كلام الوراق السابق أنه لم يذكر الحركة الّتي تختص بالرَّوم، أهي جميع الحركات، أم تختص بحركة دون أخرى، ولكن ذلك لا يعني أن النحاة لم يتطرّقوا إلى ذلك، فقد بيّن النحاة الحركات الّتي تختص بالرَّوم، ووضحوا طريقة نطق هذه الحركة من الجهة الصوتيّة.

يبين الرضي الاستراباذي أن الرَّوم إتيان خفيّ بالحركة، ويبين أنه في جميع الحركات، غير أنه في المفتوح قليل، ونص عبارته: " وَالرَّوم فِي المُتَحَرِّكِ وَهُوَ أنْ تَأْتِي بِالْحَرَكَةِ خَفِيَّةً وَهُوَ فِي المَفْتُوحِ قَلِيلٌ"[2].

وعبارة الاستراباذي السابقة تشير إلى القول بأن الرَّوم يأتي في جميع الحركات، ولا يختص بالضمّة مثلاً أو الكسرة على ما ذكرَهُ سواه من النحاة، بل إنّ الاستراباذي جَعَل الحدّ الفاصل بين الرَّوم والطريقة الصحيحة للنطق متمثلة في مجيء الحركة خفية وليست ظاهرة على ما ينطقه المتكلم بصفة عامة.

---

(1)ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض . السعودية، ط1، ص: 156.

(2)الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (1975م). شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ج: 2، ص: 271.

وإذا انتقلنا إلى الأزهري، فإننا نجده يجعل الرَّوم في جميع الحركات، ويبين أن الفتحة تحتاج إلى دربة ومران كي يستطيع الإنسان أن يأتي بها، يقول: " وهو إخفاء الصوت بالحركة، فلا تتمها، بل تختلسها اختلاسًا تنبيها على حركة الأصل، قاله الجاربردي. ولا يختص بحركة بعينها، بل يجوز في الحركات كلها، ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة، وتناول اللسان لها بسرعة "خلافًا للفراء في منعه إياه أي الرَّوم "في الفتحة. وأكثر القراء السبعة على اختيار قوله، ووافقهم أبو حاتم على المنع، لأنه يشبه الثؤباء فيفضي إلى تشويه صورة الفم، وعلامة الرَّوم خط بين يدي الحرف"[1].

من خلال الكلام السابق يمكن أن نلحظ الإشارة الواضحة من الأزهري إلى كون الرَّوم عِنْدَ القراء يختلف عنه عِنْدَ النحاة، فالقراء لا يرون الرَّوم في الفتحة أبداً، وهو ما كان قد ذهب إِلَيْهِ الفراء وتابعه سائر القراء السبعة، أمّا النحاة فهم يرون الرَّوم في الفتحة والكسرة والضمّة معاً.

وعلى الرغم من إطلاق النحاة آراءهم في موضع الرَّوم من الكلام، وفي أي الحركات يقع، غير أنهم منعوه في بعض الأحوال؛ وكان المنع بسبب عدم وضوح النطق بالرَّوم في الكلام، وذلك نحو ما يقع من روم هاء الضمير المضمومة بعد ضم، أو المكسورة بعد كسر؛ لعدم وضوح الرَّوم فيهما، يقول الاستراباذي في هذا المعنى: " واعلم أن بعض الناس مَنَعَ من الرَّوم والإشمام في هاء الضمير إذا كان قبله ضمّ أو كسر نحو يَعْلَمُه وبغُلاَمِهِ وكذا إذا كان قبله واو أو ياء نحو عَقَلُوه وبأبِيهِ وذلك لأن الهاء الساكنة في غاية الخفة حتّى صارت كالعدم فإذا كانت في الوقف بعد الضمّة والواو فكأنك ضممت الحرف الأخير الموقوف عليه أو جئت في الآخر بواو، إذ الهاء كالعدم للخفاء فلو رمت عقيبها بلا فصل: أي أتيت ببعض الضمّة أو أشممت: أي ضممت الشفتين لم يتبينا إذ يحسب السامع والناظر أن ذلك البعض من تمام الضم الأول وضَمَّ شفتيك للإشمام من تمام الضم الاول إذ الشئ لا يتبين عقيب مثله كما يتبين عقيب مخالفه وكذلك الكلام في الرَّوم بعد الهاء المكسور ما قبلها أو

---

(1)الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، ج: 2، ص: 623.

الهاء الّتي قبلها ياء وأيضاً فإن الرَّوم والإشمام لبيان حركة الهاء وعلى التقديرات المذكورة لا يحتاج إلى ذلك البيان لأن الهاء الّتي قبلها ضمّة أو واو لا تكون إلا مضمومة والّتي قبلها كسرة أو ياء لا تكون إلا مكسورة في الأغلب"[1].

وعِنْدَ التأمل في كلام اللغويّين والنحاة نجد أن الرَّوم يختص بالضمّة والكسرة دون الفتحة؛ لما لهاتين الحركتين من طبيعة صوتيّة مخرجية تتناسب مع صفة الرَّوم، ولما لهما من تناسب في طبيعة النطق، في الوقت الّذي تمثل فيه الفتحة حركة لا يمكن تجزئتها، فهي إن خرج بعضها خرجت كلها، وهو ما جعلها تخرج من دائرة الرَّوم[2].

هذه هي المحددات الّتي وضعها النحاة والعلماء عموماً لظاهرة الرَّوم في العربيّة، ومهما يكن من اختلاف في الحركات الّتي تظهر فيها ظاهرة الرَّوم فإن ما يهمنا أن الضمّة حركة يقع عليها الرَّوم ولا خلاف في ذلك، ويكون الرَّوم بالوقوف على الحركة على ما تقدم، كما يكون من خلال نطق مختلس خفي لهذه الضمّة يسمعه القريب دون البعيد، وهو يُسمع ولا يُرى، وذلك ما يستوحى من كلام الداني في تعريف الرَّوم حيث قال: " هو تضعيف الصوت بالحركة، حتّى يذهب معظمها، فتسمع لها صوتا خفيا، يدركه الأعمى بحاسة السمع[3]"،فهذه قيمة صوتيّة لهذه الحركة، بمعنى أنَّها تدخل ضِمْنَ الرَّوم.

غير أن هذه المظاهر الصوتيّة لا تكتمل إلا بوضوح الغاية الدّلاليّة الّتي تُقصد بوجود الرَّوم مع الضمّة، فلو سألنا السؤال الآتي: ما الغاية الّتي من أجلها وُجِدت ظاهرة الرَّوم من جهة صوتيّة؟

---

(1) الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 2، ص: 310.

(2) انظر: بو زياد، سامية (2011م). ظاهرة الرَّوم والإشمام بين النحاة والقراء دراسة صوتيّة، مجلة الدّراسات اللغويّة، مركّز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، المجلد: 13، العدد: 1، ص: 74.

(3) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان (2007م). جامع البيان في القراءات السبع، جامعة الشارقة، الإمارات، ج: 3، ص: 1217.

فإنه يختصّ بنا أن نجيب على هذا السؤال بضرب مثال، وهو مثال من القرآن الكريم، إذ يقول الله سبحانه وتعالى في آخر آية من سورة الأنفال: "وَالَّذين آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ"[1].

وموضع الاستشهاد في هذه الآية القرآنية الكريمة متمثل بلفظ "عليمٌ"، وهو موضع رفع كما نرى، إذ ذكر العلماء أن الوقوف على هذه الكلمة جائز بالرَّوم، أي أن تنطق بعض الضمّة في نهاية هذه الكلمة، كما أشار الباحثون إلى أنَّها يوقف عليها بالسكت، والوقف، والوصل عموماً، فالرَّوم جائز في حال الوقف والسكت[2].

يشير الباحثون إلى أن الوقوف على الكلمة بالرَّوم أو بالإشمام إنما هو حرص العرب على إظهار الحركة الّتي هي أصل للساكن العارض، وهذه الدّلالة دلالة صوتيّة، غير أن بعضهم أشار إلى أن الوقوف على الحركة مرامة أو مشمة إنما يكون بقصد الدّلالة، بمعنى أن الوقوف على كاف الخطاب ساكنة لا نفرق بِهِ بين المذكر والمؤنث، أمّا إذا حركنا الضمير تبيّن المذكر من المؤنث، نحو: كتابكِ، وكتابكَ، في حال الوقف لا تظهر فيهما علامة التفريق بين التذكير والتأنيث الّتي تتمثل بالحركة، فكذلك الأمر بالنسبة للروم[3].

وبناء على الفكرة الدّلاليّة الّتي يمكن أن يأخذها المُتَلَقِّي عبر نطق "عليم" بالرَّوم فإنه يمكن أن نستنبط من هذا الشاهد الدّلالة الّتي قد تتحصل للمُتَلَقِّي عبر روم الضمّة في هذه الآية الكريمة، فلو قرأ القارئ: بكل شيءٍ عليمْ" بالسكون، ربما توهم المُتَلَقِّي تبعية الكسرة للكسرة في "شيءٍ عليمْ" فكلا الكلمتين نكرة، والحال حال الوقف، وهذا ما قد يوجد شيئاً من الخلط لدى المُتَلَقِّي، فيدفعه ذلك إلى الظن بأن الحركة كسرة، أي: بكل شيءٍ عليمٍ، باعتبار مجاورة "عليم" لـ "شيء" وهنا يصبح

---

(1) سورة الأنفال، آية: 75.

(2) انظر: السندي، عبد القيوم بن عبد الغفور (1415هـ). صفحات في علوم القراءات، المكتبة الأمدادية، ط1، ص: 281 – 282.

(3) انظر: النيرياني، عبد البديع (2006م). الجوانب الصوتيّة في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الغوثاني، دمشق – سوريا، ط1، ص: 204.

المعنى فاسداً، فليس "عليم" وصفاً "لـ "شيء" فكان اللجوء إلى الرَّوم في حال الوقف كي يتبين السامع الحركة الأصلية لـ "عليم" فيعرف أنَّها في موضع الرفع، وأن المعنى مختلف عما قد يتوهمه.

وبناء على ذلك فإن هذا الرَّوم الّذي وقع على الضمّة في هذا التركيب أعطى المُتَلَقِّي إشارة عن الدّلالة الحقيقية للجملة القرآنية، ولم يكن ذلك سبباً في وقوعه في اللبس والالتباس، فالضمّة المرامة هي الّتي مكّنت المُتَلَقِّي – السامع – من معرفة الحركة الحقيقية للحرف الموقوف عليه، وهذا ما جعله يعي تماماً طبيعة التركيب الّذي أمامه.

استطعنا من خلال المثال السابق أن نلحظ دور الضمّة في ظاهرة الرَّوم الصوتيّة، وكيف أن الضمّة تمنح المُتَلَقِّي دلالة على المعنى بصورة غير مباشرة، هذه الدّلالة لم يكن المُتَلَقِّي لِيَستيقنَ منها لَوْلا وجود الضمّة أولاً، ثم ارتباط الضمّة بالرَّوم، فالوقوف بالرَّوم على الكلمة جعلها واضحة المعنى والدّلالة على التركيب الإسنادي الاسمي، لا على التبعية النعتية بين "شيء" و"عليم".

2.1 الإشمامُ:

كان حديثنا في الصفحات السابقة عن دور الضمّة في ظاهرة صوتيّة معهودة في العربيّة تمثلت بالرَّوم، والرَّوم مشترك بين الكسرة والضمّة وفي بعض الأحيان الفتحة كذلك، أمّا الإشمام فمختلف نوعاً ما، إنه يرتبط بالضمّة فحسب، بمعنى أنَّها تميّزت بهذه الميزة دوناً عن سواها من الحركات العربيّة.

وقد عبر النحويّون عن هذا التميّز الّذي يتميّز بِهِ نطق الحرف المشم عن الحرف المروم، حتّى إنهم ذكروا له العلامة الخطية الّتي يُرمز بِهَا لكل منهما، فعلامة الإشمام نقطة، في حين أن علامة الرَّوم خط، وهذا ما يرتبط بكون الرَّوم أكثر أثراً في النطق من الإشمام؛ لذا جُعِلت النقطة للإشمام والخط للروم[1].

1 . الإشمام لغة:

أُخِذ الإشمام من الجذر "شمّ" يقول الخليل بن أحمد فيه: " شم: الشم من قولك: شممت الشيء أشمه، ومنه التشمم كما تشمم البهيمة إذا التمست رعياً. والمشامة: المفاعلة من الشم، في [قولك] شاممت العدو، يعني. الدنو من العدو حتّى يروك وتراهم"[2].

وهذا الأصل اللغويّ لكلمة الإشمام مشتقّ من معنى المقاربة والمداراة في الشيء[3].

والإشمام طلب الحركة طلباً خفيفاً، بحيث إنه يرى ولا يُسمع في النطق، فكأن الناطق يُشم هذا الصوت للمُتَلَقِّي شماً[4].

---

(1) بو زياد. ظاهرة الرَّوم والإشمام، ص: 75.

(2) الفراهيدي. كتاب العين، ج: 6، ص: 223 – 224.

(3) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: 3، ص: 175.

(4) ابن منظور. لسان العرب، ج: 12، ص: 326.

2 . الإشمام اصطلاحاً:

يشير سيبويه إلى أن من بين أوجه الوقوف على الكلام ما يكون بالإشمام، أي بالإشارة إلى الحركة دون النطق بها[1].

ويعرف الإشمام بأنه في المضموم خاصة، وإنه بضم الشفتين إلى الأمام عِنْدَ الوقوف على الحرف[2].

يبين الجرجانيّ أن الإشمام يتبين بجعل هيئة الشفتان على الهيئة الّتي تُنطق بِهَا الضمّة، وأن هذه الهيئة إشارة إلى حركة الحرف الموقوف عليه، ولا يكون ذلك إلا في المرفوع، ويتضح الإشمام بالشكل الّذي تكون عليه الشفتين لا بالصوت، ممّا يعني أن الأعمى لا يتبين الإشمام في الكلام[3].

يقول الأزهري معرفاً الإشمام: "و" الإشمام حقيقته الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعيد الإسكان من غير تصويت يسمع، والمراد أن تضم شفتيك بعد الإسكان، وتدع بينهما بعض الانفراج، ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة، فهو شيء يختص بإدراك العين دون الأذن، لأنه ليس بصوت يسمع، بل هو تحريك عضو، وبعض الكوفيين يسمي الرَّوم إشمامًا، والتحقيق خلافه، فإن الرَّوم مع حركة الشفة تصويت يكاد الحرف يكون بِهِ متحركًا فيدركه الأعمى والبصير، بخلاف الإشمام فإنما يدركه البصير دون الأعمى"[4].

وقد بيّنا في المبحث السابق عِنْدَ حديثنا عن الرَّوم أن هناك بعض الجوانب الصوتيّة الّتي تمنع من إشمام الكلام، كأن يكون الوقوف على الكلمة بالهاء المسبوقة بالضمّة، فالهاء سهلة يسيرة، إذا نُطق بِهَا خرجت تامة أو شبه تامة، فإذا أراد المتكلم أن يأتي بحركتها مشمة ربما توهم المُتَلَقِّي أن ضمّ الشفتين في آخر الكلمة من الضمّة الّتي تسبق الهاء، لضعف الفاصل بين الضمتين، من هنا لم يجز إشمام هاء

---

(1) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، ط3، ج: 4، ص: 168.

(2) الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 2، ص: 271.

(3) انظر: الجرجانيّ. التعريفات، ص: 27.

(4) الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 624.

الضمير المسبوقة بالضمّة، كما لم يجز من قبل رومها سواء أكانت مضمومة أو مكسورة[1].

وعِنْدَ النظر في مفهوم الإشمام ضِمْنَ الجانب التطبيقي لدى النحاة والقراء نجد أنهم يشيرون إلى الإشمام في لفظ البناء للمجهول من الفعل الأجوف، وذلك بإشمام فاء الفعل، وهو ما يختلف عما ذكره أكثر العلماء من أن الإشمام خاص بأواخر الكلمات، الأمر الّذي يمنحنا إشارتين لمفهوم الإشمام، الأولى: تتعلق بنطق الصوت بين الضمّة والكسرة في بناء الفعل الأجوف للمجهول، والثانية: تتعلق بضم الشفتين في أواخر الكلمات[2]، وما يهمنا في هذا الموضع من الدّراسة مفهوم الإشمام القائم على ضمّ الشفتين في أواخر الكلمات.

ويخلص بعض الباحثين المحدثين إلى أن مفهوم مصطلح الإشمام معروف في الدرس اللغويّ العربي منذ بداياته تقريباً، إذ أشار إِلَيْهِ الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، قاصدين بِهِ المصطلح ذاته الّذي نتحدث عنه نحن في هذه الصفحات[3].

وبصفة عامة فإن مفهوم الإشمام في اللغة عائد إلى طبيعة التماس الضمّة في الكلام، فهو أشبه بالتماس الشيء، فكأن الناطق حين يضم شفتيه يلتمس الضمّة ليبينها للمُتَلَقِّي أو السامع[4].

ومن جهة ثانية فإن الإشمام لا يكون إلا في المضموم، وقد عبّر بعض النحاة عن السبب الكامن وراء مجيء الإشمام بالضم فحسب، وأنه لا يكون في الكسرة والفتحة؛ وذلك لأن جعل الفم على هيئة الكسرة أو الفتحة في الوقف فيه تشويه لهيئة الفم، من هنا لم يجز الإشمام فيهما[5].

---

(1) الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 2، ص: 310.

(2)المصاروة، جزاء محمد (2000م). دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية عِنْدَ أبي حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن، ص: 162.

(3) انظر: الشمسان. الإشمام الظاهرة ومفهوم المصطلح، ص: 186.

(4) انظر: الشمسان، إبراهيم (1415هـ). الإشمام الظاهرة ومفهوم المصطلح، مجلة دارة الملك عبد العزيز، المجلد: 2، ص: 185.

(5) الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 624.

ومن وجهة نظري فإن ما ذهب إِلَيْهِ بعض العلماء من أنّ تفسير انحصار الإشمام بالضمّة دون الكسرة والفتحة عائد إلى تغيير صورة الفم بعيد نوعاً ما، فهذا التغيير أو التبديل في شكل الفم لا دور له في تعليل المسألة.

يدعم ما ذكرته سابقاً بو زياد حيث بيّن أن ما أشار إِلَيْهِ سيبويه وغيره من النحاة يتلخص بأن الإشمام إشارة بالشفتين – أي ببعض الجسد – إلى الحركة، وهو نوع من التحرك الجسدي لبيان الهيئة الّتي يكون عليها النطق في الكلام، وهذه الإشارة الجسدية تناسب الضمّة دون الفتحة والكسرة، إذ مخرج الضمّة من الشفتين، في حين أن مخرج الفتحة والكسرة ليس من الشفتين، فهما على جميع الأحوال لا يُريان من جهة الشفتين، فلما كانت الضمّة تُرى في مخرجها اختصت هي بالإشمام دون الفتحة والكسرة[1].

ولكن تفسيري لذلك عائد إلى أن هيئة النطق بالضمّة في الشفتين أكثر ظهوراً للمُتَلَقِّي من هيئة النطق بالكسرة والفتحة، فالضمّة تكون بضم الشفتين نحو الأمام[2]، وهو شيء يُلحظ بكل وضوح بالنسبة للمُتَلَقِّي، فيعي تماماً أن المتكلم يريد أن يشير إِلَيْهِ بالضمّة لا بأي حركة أخرى، وهذا ما لا يتضح جلياً مع الكسرة والفتحة، فإن الشفتين لا تظهران ظهوراً واضحاً كما هو الحال مع الضمّة، فلما لم يكن وضوح الشفتين بيّناً مع نطق الفتحة والكسرة لم يُحتج إلى إشمامهما على نحو ما جرى مع الضمّة، وباختصار فإن إشمام الضمّة واضح في حركة الشفتين، في حين لا تتضح حركة الشفتين مع الكسرة والفتحة.

لقد شاعت ظاهرة الإشمام في القبائل البدوية الّتي تعتمد السرعة في نطق الكلمات والأصوات[3]، فأبقوا على حركة الشفتين وحذفوا الصوت الناشئ عن ضمهما وهو الضمّة.

والسؤال هاهنا أيضاً: هل هناك دلالة مخصصة ترتبط بالإشمام أرادها العرب حين وقفوا على الكلمة المضمومة بالإشمام؟

---

(1) بو زياد. ظاهرة الرَّوم والإشمام، ص: 74.

(2) انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، ص: 93.

(3) انظر: المصاروة. دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية، ص: 164.

لقد أشار النحاة إلى بعض الفوائد الدّلاليّة الّتي يستفيدها المُتَلَقِّي من إشمام الكلمة المضمومة عِنْدَ الوقوف عليها، وذلك بدءاً من سيبويه حيث قال مبيّناً أن العرب إنما أشمت المضموم لأنهم أرادوا أن يميّزوا بين ما كان ساكناً في أصله، وما سكن لأجل الوقف، يقول: " فأما الّذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال"[1].

ومن خلال كلام سيبويه السابق يمكن أن نلحظ تلك الفائدة الّتي نجنيها من الوقوف على الكلمة بالإشمام، إنَّها فائدة صوتيّة دلاليّة متمثلة بالإشارة إلى كون الكلمة الّتي وقف عليها المتكلم ساكنة ليست ساكنة أصالة، وإنما سكنت بسبب الوقف لا غير، وأن الإشارة بالشفتين إلى المضموم أكبر دليل على حركتها.

ولكن ذلك يدفعنا إلى التساؤل، هل كان المتوهم قد توهم السكون في المضموم ولم يتوهمه في المكسور والمفتوح؟ فدفعه ذلك إلى ضمّ الشفتين حتّى يعلم المُتَلَقِّي أن هذا السكون عارض، وترك المكسور والمفتوح ليتوهم المُتَلَقِّي ما يريد؟

أظن أن الأمر غير ذلك، وفي الأمثلة الّتي سنضربها محاولة للكشف عن القيمة الحقيقية لهيئة النطق بالضمّة، والضمّة نفسها مع الإشمام، والدور الّذي تؤديه ضِمْنَ التركيب اللغويّ.

إن أول أنموذج نضعه في بيان قيمة الضمّة اللغويّة مع الإشمام من الجهة الصوتيّة ذلك الأنموذج الشهير باعتباره شاهداً لغويّاً على هذه الطريقة النطقية للمضموم في العربيّة، وهي كلمة "تأمنّا" من قوله سبحانه وتعالى: "قَالُوا يَاأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ"[2].

يذكر العلماء مفسرين ونحاة وعلماء قراءات ونحوهم أن قوله سبحانه وتعالى "تأمنّا" تُقرأ بضم الشفتين إلى الأمام كمن يريد أن ينطق بالضم، وذلك عِنْدَ نطق النون المشددة من هذه الكلمة، وفي ذلك إشارة إلى ضمّة النون ، إذ الأصل: تأمنُنا"، ثم أُدغمت النون في النون، فذهبت الضمّة، فأُريد أن يُشار إلى هذه الضمّة المحذوفة

---

(1) سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 168.

(2) سورة يوسف، آية: 11.

جراء الإدغام بضم الشفتين إلى الأمام ليعلم المُتَلَقِّي أن هناك ضمّة حُذِفت من هذا التركيب[1].

نلحظ من هذا الشاهد أن الإشمام لم يقع في آخر الكلام، أي إنه لم يقع في حال الوقف على الكلمة، بل جاء في منتصف الكلمة، وقد تبيّن من خلال كلام المفسرين الّذين أشرنا إليهم سابقاً أن هذه الحركة الّتي تقع من فم المتكلم إشارة للمُتَلَقِّي أن هناك ضمّة قد حُذِفت من الكلام، وأن شكل الشفتين السابق دليل على ذلك الحذف، وإشارة إِلَيْهِ كي لا يتوهم المُتَلَقِّي أن الإدغام هاهنا دون حذف للحركة.

وعلاوة على نظرة النحاة إلى هذا الشاهد اللغويّ على أنه من قبيل الإشمام، فإنهم تناولوا الفكرة من جهة أنه يجوز في ضرورة الكلام تسكين المتحرك، حتّى وإن كانت حركة تلك الكلمة إعرابية، على نحو ما رأينا في هذه الكلمة[2].

ولكن جعل العرب من الإشمام دليلاً على الحركة المحذوفة، في إشارة إلى الرفع إن وقع في الكلام، فالإشمام هاهنا لدفع القول بأن النون من قبيل التشديد مع سكون النون الأولى، وهي في الحقيقة مضمومة، وجعلوا من الإشمام دليلاً على هذه الضمّة[3].

---

(1) انظر: الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002م). الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، ط1، ج: 5، ص: 200، و البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد (1420هـ). معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، ط1، ج: 2، ص: 478، و أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (1420هـ). البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت . لبنان، ط1، ج: 6، ص: 245، وغيرهم.

(2)السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (2008م). شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدللي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ج: 1، ص: 222.

(3) انظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (د.ت). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، دمشق، ج: 10، ص: 247.

وقد طرأ هذا الحذف للضمة بسبب صوتيّ لا إعرابيّ، فما دفع المتكلم لحذف الضمّة الّتي تلي النون الأولى وهي حرف الإعراب وقوعها في موقع المدغم الأول، فوجب تسكينها حتّى يتسنى إدغام النون الأولى في النون الثانية[1].

وما أشار إِلَيْهِ النحاة من قبل متمثل بالاستدلال على تغير المعنى والدّلالة بتغير الحركة لو بقيت على حالها دون إشمام، فلو أن الناطق نطق بقوله سبحانه وتعالى: "تأمنّا" دون إشمام لربما توهم من يتوهم أن التركيب هاهنا من قبيل النهي، أي أن أصل الكلام:

مالك، لا تأمنْنَا على يوسف.

فكأنهم ينهون يعقوب عليه السلام عن أن يأمنهم على يوسف، وهو ليس مقصود الكلام، إنما التركيب هاهنا تركيب نفي، والمعنى معنى النفي، فالأصل:

مالك لا تأمنُنَا على يوسف.

فهم ينفون عن يعقوب عليه السلام صفة أنه يأمنهم على يوسف، فلما أُدْغِم الحرفان، وصارت النون مدغمة تشابه المعنيان، فكان لا بد من الإشارة للمُتَلَقِّي بأن أصل هذا التركيب نفي لا نهي، وأن الكلام بمعنى نفي استئمان يعقوب عليه السلام لإخوة يوسف عليه، وهذا مخالف للدلالة العامة، من هنا توجب الإشمام على ما ذكر العلماء.

ومن جهة أخرى فإن الضمّة هي الّتي أثرت في كل هذا المعنى، وهي الّتي دفعت بالمعنى نحو الإشارة إلى النفي لا النهي، فلَوْلا حركة ضمّ الشفتين الّتي يُشار بِهَا إلى الضم لكان من المتوقع أن يتوهم بعض الناس أن التركيب من قبيل النهي، فحركة الضم هي الّتي منحت الجملة هذا المعنى، وهي الّتي حافظت على الدّلالة وفقاً لما يقتضيه السياق أو المعنى العام للكلام، ولكن دون تأثير على الجانب الصوتيّ الّذي تمثل بإدغام النونين على نحو يكفل للمتكلم الخفة والسهولة في النطق، من هنا يظهر الاستعمال اللغويّ للضمّة سواء من الجهة الصوتيّة، أم من

---

(1) انظر: السامرائي، فاضل صالح (2000م). معاني النحو، دار الفكر، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 31.

الجهة الدّلاليّة الّتي تمثلت بالإشارة إلى نطق هذه الحركة بالشفتين دون نطق مسموع لها.

ولم يكن أمر الإشمام مقصوراً على هذا النموذج من القرآن الكريم وقراءاته، وإنما أشار النحاة إلى بعض المظاهر الاستعمالية الّتي يمكن القياس عليها في كلام العرب، ويدخلها الإشمام في وسط التركيب لا في نهايته، بمعنى أن الإشمام لا يقتصر أمره على الوقف فحسب، من ذلك ما مثّل بِهِ النحاة بقولهم عِنْدَ إسناد الفعل "أحسنَ" إلى ضمير المتكلمين وكان المقصود نفياً، فالكلام على: ما أحسنّا بالإدغام فحسب دون إشمام؛ لأن الفعل "أحسنَ" يسكن لإسناده إلى ضمير المتكلمين – الفاعل – أمّا إذا أراد المتكلم الاستفهام، فإنه يقول: ما أحسنُنا؟ برفع النون الأولى، ويجوز فيها الإدغام[1]، وهذا الإدغام هو الدافع لإشمام هذه النون على ما بيّن النحاة.

ويبين أبو حيان الأندلسي أنه يلزم الإشمام إذا أدغمت النونين في نحو قولنا: ما أحسنَّا؟ وأنت تريد الاستفهام، فإن الأصل في هذا التركيب: ما أحسنُنَا؟ والمعنى معنى الاستفهام، في حين أن النفي يكون بالتركيب: ما أحسنَّا، بالإسناد إلى ضمير المتكلمين، إذ إن الأصل في حال الاستفهام الفك، كي لا يلتبس الاستفهام بالنفي، ولكن لمّا سُمِع عن العرب الإدغام وجب الإشمام إشارة من المتكلم إلى الناظر بأن الأصل في هذه الكلمة الرفع، وأن الضمّة حُذِفت بسبب صوتيّ بحت، وأنه رغم ضياع حركة الإعراب وحذفها إلا أن الإشارة إليها واجبة[2].

وعلى صعيد ذي صلة بهذه الفكرة فإنه يُحتمل كذلك أن تكون "ما" تعجبية، فما الحكم في هذه الحالة؟ والجواب على ذلك يتمثل بأنه إذا كانت "ما" تعجبية وجب

(1) ابن الوراق. علل النحو، ص: 333.

(2) انظر: أبو حيان. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج: 10، ص: 247.

الفك دون الإدغام، فتقول: ما أحسنَنَا!، وإذا كان نفياً وجب الإدغام على ما أوضحنا، وإذا كان استفهاماً جاز الوجهان ولكن مع الإشمام في حال الإدغام[1].

ولنا أن نسأل في هذا السياق لمَ لمْ يجز الإدغام مع التعجب في حين جاز مع الاستفهام؟

وفي ظني فإن الجواب عن ذلك أن الاستفهام يكون بالرفع، فإذا أدغمت النون الأولى في النون الثانية أمكن الوصول إلى الإشارة لهذه النون المدغمة عبر الإشمام، وبالتالي لا يقع السامع في اللبس، مع النفي، أمّا إذا كان السياق سياق تعجب، فإن "أحسنَ" تكون بالفتح، والفتح لا إشمام فيه، فإذا أدغمت النون الأولى بالثانية لم يمكن الإشمام لأن النون أصلاً مفتوحة، ولا إشمام في الفتح، ولأنه يلتبس بالنفي، من هنا وجب الفك مع التعجب، ووجب الإدغام مع النفي لكون الفعل مبنياً على السكون، وجاز الوجهان مع الاستفهام لكون النون مضمومة فإذا أدغمت وجب فيها الإشمام، من هنا يتبين السبب الكامن وراء عدم جواز الإدغام مع التعجب.

وبعد أن ضربنا هذين النموذجين على الإشمام في اللغة، اتضح لنا القيمة للضمّة وفقاً لارتباطها بالإشمام، فلا إشمام إلا مع الضمّة فحسب، ففي الشاهد الأول كان الإشمام سبيلاً لدحض التوهم عن الكلام والتفريق بين ما كان نفياً وما كان نهياً، وفي المثال الثاني كان الإشمام سبيلاً للتفريق بين معنى الاستفهام ومعنى النفي، فلَوْلا الإشمام لالتبس الأمر على السامع، وما استطاع أن يفرق بين النفي والاستفهام، ولكان أمر التفريق خاضعاً للسياق، فكان الإشمام الواجب في حال إدغام الفعل "أحسن" بـ "نا" المتكلمين سبيلاً للتفريق بين المعاني المختلفة.

ولما كانت الضمّة مرتبطة بالإشمام فإنَّها حملت معنى دلاليّاً فارقاً بين النفي والاستفهام، والنهي والنفي على حد سواء، إذ لَوْلا هذه الضمّة وقيمتها الصوتيّة المتمثلة بالإشمام لما تمكنا من هذا التمييز الماثل بين المعاني المختلفة بالصورة السابقة.

---

(1) انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، ج: 4، ص: 2086.

3.1 الاختلاسُ:

يدخل الاختلاس ضِمْنَ الجوانب الصوتيّة الّتي للضمّة فيها أثر بالنسبة للمعاني أو الدّلالات، فقيمة الضمّة ضِمْنَ ظاهرة الاختلاس لا تقل أهميّة عن سواها من الظواهر الّتي سبقت.

يقول عباس حسن في مفهوم الاختلاس: "هو: النطق بالحركة خفيفة سريعة، مع عدم إطالة الصوت بها"[1].

فكلام عباس حسن السابق يمنحنا بعض المحددات المفهومية للاختلاس، وهي:

نطق سريع بالحركة.

عدم إشباعها.

مجيء الحركة خفيفة.

ويقع الاختلاس بنطق الحركة بطريقة سريعة، وذلك مع المضموم والمكسور من الكلام، وهذا الاختلاس جائز، مع الأخذ في الاعتبار أن الاختلاس يقع بتضعيف[2] الصوت[3].

وعلى الرغم من أن بعض النحاة قد أشار على ما رأينا من قبل أن الاختلاس لا يقع إلا في المضموم والمكسور، إلا أن ابن مالك بيّن أن الاختلاس يقع في الحركات جميعاً، وليس الأمر مقتصراً على الضمّة والكسرة فحسب، وهو يقع بعد الحرف الساكن مطلقاً[4].

ومجيء الاختلاس بعد الساكن مطلقاً له ما يؤيده من الجانب الصوتيّ، فقد بيّن العلماء أنك إذا أشبعت الحركة بعد ساكن أشبه ذلك التقاء الساكنين، وهذا لا يجوز في اللغة على ما هو معروف، وذلك نحو: فيهِ، ومنهُ، فإنه لما كانت النون

---

(1) حسن. النحو الوافي، ج: 1، ص: 322.

(2) التضعيف هنا من الضَّعف وليس من المضاعفة.

(3) انظر: السيرافي. شرح كتاب سيبويه، ج: 5، ص: 74.

(4) انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1967م). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط1، ص: 24.

ساكنة، والياء ساكنة، كثُر الاختلاس حتّى لا يكون الأداء الصوتيّ شبيهاً بالجمع بين ساكنين؛ لذا أشار ابن مالك إلى مجيء الاختلاس في هذه الحالة مطلقاً[1].

ويقع الاختلاس مع الضم مطلقاً، وكذلك الحال فإنه يقع مع الكسر، ولكن بشرط أن يُسبق بكسر[2]، فالاختلاس نطق متعلق بالضمّة والكسرة، في حين لم يشر العلماء إلى اختلاس الفتحة.

وبناء على ما تقدم ممّا ذكره النحاة واللغويّون فإنه يتضح لنا أن:

أ- الاختلاس نطق سريع بالحركة بصورة خفيفة.

ب-يكثر مع الضمّة والكسرة، وهو في الضمّة أكثر، وقليل جداً مع الفتحة.

ج-يقع في درج الكلام؛ لأن جميع ما ذكره العلماء لم يأتِ على ذكر للوقف أو نهاية الكلام، وهو ما يجعل الاختلاس مختلفاً عن الرَّوم.

د- يقع بعد الساكن كثيراً؛ لأن إشباع الحركة في موضعها بعد الساكن يجعل ذلك أشبه ما يكون بالتقاء الساكنين، وهو ما لا تجيزه العربيّة؛ لذا كثر الاختلاس في مثل هذه الحالة.

وعلى الرغم من أن العلماء قد أشاروا إلى مجيء الاختلاس في الكلام عامة، وأنه يختص بالإتيان ببعض الحركة، أو مجيئها سريعة خفيفة، غير أن أكثر العلماء على التمثيل للاختلاس بهاء الضمير، انطلاقاً من كون هاء الضمير تُشبع حركتها فتصير واواً مع الضمّة، وياءً مع الكسرة، فكان اختلاسها أولى من إشباعها إذا جيء

---

(1)ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (1428هـ! تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة – مصر، ط1، ج: 1، ص: 477.

(2) انظر: الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (1983م). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد عبد الرحمن محمد المفدى، رسالة دكتوراه، ج: 2، ص: 52.

قبلها بساكن، نحو: منْهُ، وفيهِ، أمّا إذا اضطر شاعر فاختلس حركة مشبعة فهو من قبيل اضطرار الشعراء ولا بأس في ذلك[1].

ويظهر لنا من خلال ما سبق أن الاختلاس ما هو إلا أداء صوتيّ بحت، لا دخل له بالمعنى، ولا يمنح التركيب أي دلالة، خاصة أن جميع إشارات النحاة لم تذكر بأن الاختلاس يأتي مع الوقف، بل هو في درج الكلام، وأن الفائدة الصوتيّة الّتي أشار إليها العلماء من قبل متمثلة في وجوب الاختلاس إذا سُبقت الضمّة بساكن؛ لئلا يكون إشباعها مع الساكن الّذي قبلها بمثابة التقاء ساكنين، فهذه فائدة صوتيّة للاختلاس لا دخل لها بالدّلالة.

أما بالنسبة لقيمة الضمّة في الاختلاس من النّاحية الصوتيّة فتتمثل في أن الضمّة أكثر اختلاساً من الكسرة، على الرغم من كون الحركتين يجوز فيهما الاختلاس، فقد أشار النحاة من قبل إلى كثرة الاختلاس مع الضمّة، والكسر أقل اختلاساً منه[2].

وبالتالي تظهر لنا قيمة الضمّة الصوتيّة ضِمْنَ ظاهرة الاختلاس، وهي قيمة متعلقة بالجانب النطقي فحسب، ولا أثر لها من النّاحية الدّلاليّة على ما رأينا من قبل في الرَّوم والإشمام، فالدّلالة هاهنا غير متأثرة بالاختلاس، ولكن قيمة الضمّة الصوتيّة واضحة الظهور في جانبين كحد أدنى هما:

الأول: الخفة في النطق والكلام، وذلك إذا لم تُسبق الضمّة بساكن.

الثاني: الحيلولة دون وقوع تركيب صوتيّ شبيه بالتقاء الساكنين، وذلك إذا سُبقت الضمّة المشبعة بحرف ساكن، فإنه يتوجب في هذه الحالة اختلاسها لا إشباعها؛ لكون هذا التركيب الصوتيّ شبيه بالتقاء الساكنين.

---

(1) انظر: المرزباني، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن (1974م). شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة – مصر، ط1، ج: 1، ص: 280.

(2) انظر: الدماميني. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج: 2، ص: 52.

4.1 النَّبرُ:

اشتملت النماذج السابقة من هذا الفصل على حديث عن الضمّة ضِمْنَ مظاهر صوتيّة واضحة المعالم، أمّا في هذا الموضع فالأمر مختلف، فالنَّبر لا يختص بحركة معينة، أو بحرف دون حرف، إنه نمط من الأصوات فوق التركيبيّة الّتي من شأنها أن تمنح الكلام جرساً خاصاً، أي: تركيز النطق على مقطع أو جزء من المقطع دون غيره من مقاطع الكلمة الأخرى، ولكن ما دفعني لإيراد الحديث عن النَّبر في هذه الحالة تلك القراءة القرآنية الّتي سأشير إليها تالياً بعد التعريف بالنَّبر، القراءة الّتي أثرت فيها الضمّة على الكسرة فقلبتها ضمّة[1]؛ وذلك نتيجة لانتقال النَّبر من المضموم إلى المكسور، فأفضى ذلك إلى قلب الكسرة ضمّة.

1 . النَّبر لغة:

يشير الأصل اللغويّ للنبر في الكلام إلى همزه، فالنَّبر همز الكلام[2]، ومعنى النَّبر في اللغة الدّلالة على الرفع والعلو، يقال: نبر فلان في صوته إذا رفعه[3].

يطلق النَّبر في اللغة على كل شيء يرفع شيئاً آخر، فكل شيء رفع شيئاً فقد نبره[4].

2 . النَّبر اصطلاحاً:

ويتمثل النَّبر بالضغط على أحد المقاطع الصوتيّة دون غيره من مقاطع الكلمة، وذلك أمّا أن يكون في بداية الكلام أو وسطه أو آخره، يقول رمضان عبد التواب في مفهومه للنبر: " حين يتحدث الإنسان بلغته، يميل في العادة إلى الضغط على مقطع خاص من كل كلمة، ليجعله بارزا أوضح في السمع ممّا عداه من مقاطع الكلمة. وهذا الضغط هو الّذي يسميه المحدثون من اللغويّين "بالنَّبر"[5].

---

(1) القراءة للأعمش وأبي جعفر، وسنتحدث عنها تالياً بالتفصيل.

(2) الفراهيدي. كتاب العين، ج: 8، ص: 269.

(3) ابن فارس. مقاييس اللغة، ج: 5، ص: 380.

(4) ابن منظور. لسان العرب، ج: 5، ص: 189.

(5) عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، ص: 103.

فالنَّبر عبارة عن وضوح نسبي في مقطع ما، أو صوت ما من الكلام، وهذا الوضوح يمكن التعرف عليه من خلال مقارنة النطق بهذا المقطع أو الصوت بسواه من المقاطع والأصوات الأخرى ضِمْنَ التركيب الصوتيّ للكلام[1].

ولم يتطرق القدماء للحديث عن مصطلح النَّبر على ما هو معناه عِنْدَ المحدثين، على الرغم من وجود مصطلح النَّبر، والنَّبرة عِنْدَهم، فالنَّبر الهمز، والنَّبرة هي الهمزة، كما لو قيل: نبر الحرف نبراً، إذا همزه[2].

وبناء على ما سبق فإنه يتضح لنا أن النَّبر لا يختص بحركة دون أخرى، أو بحرف دون آخر، إنه صوت فوق تركيبيّ يختص بأصوات اللغة كافّة، وما يصلح أن يكون منبوراً في بعض مظاهر الكلام قد لا يصلح في مظاهر أخرى، ولكن سبقت الإشارة من قبل إلى أن ما دفعنا لوضع النَّبر ضِمْنَ مظاهر الاستعمال الصوتيّ للضمّة في العربيّة آتٍ من واحدة من القراءات، وذلك في قوله سبحانه وتعالى: " وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ"[3].

فقد قرأ الأعمش وأبو جعفر "للملائكةُ اسجدوا"، أي بضم التاء المربوطة، مع أنَّها في موضع جر، في حين قرأ الباقون بكسرها[4].

وقد أخذت هذه القراءة مكانها في تأويل النحاة وتوجيهاتهم، فاتخذها الكوفيون مثلاً دليلاً على جواز نقل حركة همزة الوصل في درج الكلام إلى المتحرك قبلها، وحلول حركة هذه الهمزة محل تلك الحركة، كما هو الحال في القراءة الكريمة، فإن همزة الوصل لو ابتدئ بِهَا لكانت مضمومة، من هنا انتقلت حركة الضم هذه إلى

---

(1) انظر: حسان. مناهج البحث في اللغة، ص: 160.

(2) الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 3، ص: 32.

(3) سورة البقرة، آية: 34.

(4)اليشكري، يوسف بن علي بن جبارة (2007م). الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال بن السيد الشايب، مؤسسة سما للطباعة والنشر، ط1، ص: 373.

التاء المربوطة الّتي تسبق هذه الهمزة، وجعل الكوفيون هذه القراءة الكريمة دليلاً على جواز هذا الحكم في جميع مظاهر اللغة[1].

ولقد أشار ابن مالك إلى أن ما جرى في هذه القراءة الكريمة الشاذة إتباع لحركة التاء حركة ما بعدها، وأن القراء مجمعون على شذوذها، ومجمعون كذلك على أنَّها بالكسرة لا بالضمّة[2].

ووفقاً لما ذهب إِلَيْهِ النحاة الأوائل فإن حركة الإعراب – الكسرة – قد تأثرت بحركة الإتباع الّتي تليها، فتحولت عن الكسرة إلى الضمّة، وهذه الضمّة ما هي إلا حركة إتباع لضمّة الجيم، فتأثر الكسرة بالضمّة أفضى إلى انقلابها وتحولها عن أصلها الإعرابي وصولاً إلى مطابقة الضمّة التالية لها[3].

أما عِنْدَ المحدثين، فإننا نجدهم يرون أن توجيه هذه القراءة تابع لفكرة النَّبر، فإن القارئ لما أراد أن يقرأ بهذه الآية الكريمة ضغط على الضمّة، خاصة أن ما بين التاء المربوطة والضمّة همزة وصل تسقط في درج الكلام، ثم السين ساكنة وهو حاجز غير منيع، ثم تأتي الضمّة، وهي نقطة الضغط الّتي ارتكز عليها المتكلم، فتأثرت الكسرة بالضمّة الّتي بعدها، فانقلبت ضمّة مثلها، وذلك من قبيل التماثل بين الأصوات[4].

ومن هنا يظهر لنا دور النَّبر المرتبط بالضمّة ضِمْنَ هذا التركيب اللغويّ الصوتيّ، فقد برزت قيمة الضمّة من خلال تأثيرها في صوت الكسرة الّتي سبقتها،

---

(1) انظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت . لبنان، ط1، المسألة: 110، ج: 2، ص: 610.

(2)ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والإعلان، ط1، ج: 1، ص: 53 – 54.

(3) انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة . مصر، ج: 1، ص: 78.

(4) النيرباني. الجوانب الصوتيّة في كتب الاحتجاج للقراءات، ص: 242.

فأفضى ذلك إلى انتقال الكسرة عن موضعها، وإحلال الضمّة محلها، وذلك تأثراً بالضمّة الّتي بعدها، وانطلاقاً من طبيعة النَّبر الّذي تمثّل في المقطع المضموم في الكلمة، فكان له التأثير المباشر في تحول الكسرة عن موضعها، وتأثير الضمّة فيها.

ومن ناحية أخرى فإن انضمام التاء المربوطة في قوله: "للملائكة" لا يعني انتقال موضعها الإعرابي، أو تحول طبيعتها الإسنادية، فهي ما زالت مجرورة، وأن ما جرى هو مجرد تأثر بالضمّة الموجودة ضِمْنَ المقطع المنبور في الكلمة الّتي تليها، فالتركيب على حاله لم يختلف.

وتمثلت قيمة الضمّة في هذا الشاهد من جهة أنَّها أثرت في الكسرة الّتي قبلها صوتيّاً بمعية النَّبر، فحولت الكسرة عن موضعها فصارت ضمّة مثلها، وهذه قيمة صوتيّة لا دخل لها بالدّلالة، إذ لم تتحول الكلمة عن دلالتها، ولم يتغير التركيب عن معناه، وليس الأمر سوى تحوّل صوتيّ نتيجة لتأثير المقطع المنبور على المقطع الّذي قبله.

5.1 ضمّ ميمِ الجمعِ:

لا تجيز العربيّة التقاء الساكنين مهما كان الأمر[1]، إذ لا بد من مجيء الساكن إلى جوار المتحرك، وإذا حدث أن وقع ساكنان في العربيّة تسعى اللغة للتخلص من هذين الساكنين، ولها في ذلك أصول وضوابط، ومن بين تلك الأصول والضوابط أنه إن كان في الكلام ساكنان كُسِر الأول منعاً لالتقاء الساكنين، أمّا إذا كان ذلك الساكن ميم الجمع فإنَّها – أيّ الميم – تُضم ولا تُكسر[2].

ولكن هذا الحكم ليس حتمياً في كافّة الأحوال الّتي تأتي فيها ميم الجمع ساكنة ويليها ساكن، بل ثَمَّةَ أحوال تُكسر فيها هذه الميم، وهي مستثناة من القاعدة، وذلك إذا سُبِقت الميم بكسرة أو ياء أو هاء مكسور ما قبلها، ففي هذه الحالة تكسر

---

(1) هناك بعض الحالات الاستثنائية الّتي تجيز فيها اللغة التقاء الساكنين، ولكن ضِمْنَ أطر مخصصة وشروط معينة، لا سبيل لذكرها هاهنا.

(2) انظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (2010م). الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط1، ص: 78.

الميم ولا تُضَم، يقول الاستراباذي: "اعلم أنه يجب لالتقاء الساكنين ضمّ ميم الجمع، الّذي لا تقع تلك الميم فيه بعد الهاء الّتي بعد الياء أو بعد الكسرة، نحو: "عَلَيْكُمُ اليوم" ؛ لأن أصل هذه الميم الضم"[1].

نلحظ من كلام الاستراباذي السابق أنه يشير إلى أن أصل هذه الميم الضم، وهو ما ذكره غيره من النحاة، إذ بيّنوا أن الأصل في كلام العرب أن تُلحق ميم الجمع بواو في حال الوصل، فيقولون: عليكمو، وضربكمو، بالواو في كلا الحالتين، ولكنهم أرادوا التخفيف فحذفوا الواو واكتفوا بالضمّة[2].

هذا يعني أن الأصل في ميم الجمع بالنسبة لالتقاء الساكنين الكسر، شأنها في ذلك شأن سائر الحالات الّتي تتعامل معها اللغة، غير أنهم خالفوا في هذه الحالة وجعلوا ميم الجمع مضمومة عِنْدَ التقاء الساكنين[3].

يقول أبو حيان الأندلسي مبيّناً مذهب العرب في ميم الجمع: " العرب فيها – يعني ميم الجمع – على ثلاثة مذاهب: منهم من يثبت الواو مطلقًا، ومنهم من يحذفها مطلقًا، ومنهم من يثبتها إذا وقعت بعدها همزةٌ لأنَّها من آخر الحلق، فمد ما قبلها ليتوصل بالمد إلى تحقيقها"[4].

وبناء على ما تقدم من الكلام، يتبين لنا أن ميم الجمع تختلف في حال التقاء الساكنين عن سائر الحروف الأخرى، فإن أصل القاعدة يقول بكسر الحرف الأول من الساكنين وذلك منعاً لهذا الالتقاء، أمّا في حال ميم الجمع فإنَّها تُضم، فهذا موضع للضمّة لا يشاركها فيه أحد، إذ إن ميم الجمع تضم في حال التقاء الساكنين

---

(1) انظر: الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 500.

(2) انظر: ابن الأثير الشيباني، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد (1420هـ! البديع في علم العربيّة، دراسة وتحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، ط1، ج: 1، ص: 690 – 691.

(3) ابن الحاجب. الشافية في علمي التصريف والخط، ص: 78، والاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 2، ص: 240.

(4) أبو حيان. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج: 2، ص: 136.

ولا تكسر إلا إذا سُبقت بكسرة أو ياء أو هاء قبلها كسرة أو ياء على ما ذكرنا من قبل.

ولو حاولنا البحث في سبب ضمّ هذه الميم نجد أنه سبب صوتيّ بحت، انطلاقاً من الطبيعة الصوتيّة لكل من هذين الفونيمين، فالضمّة كما أشرنا من قبل تخرج بانضمام الشفتين إلى الأمام، وهي صوت مجهور، وهو ما ذكرناه في تمهيد هذه الدّراسة.

أما الميم، فإنَّها تنتج من خلال انطباق الشفتين انطباقاً تاماً، فينحبس الهواء خلف هذا الانطباق، ويتحرر عبر التجويف الأنفي، وهو صوت مجهور، وهو كذلك – أي الميم – صوت متوسط أو مائع[1].

وعِنْدَ النظر في مخرجي هذين الصوتيّن – الضمّة والميم – نجد أنهما يخرجان من موضع واحد من الفم، وهو الشفتان، وأنهما صوتان مجهوران تتذبذب الأوتار الصوتيّة عِنْدَ النطق بهما، في حين أن الكسرة ليست شفوية على ما هو الحال بالنسبة للضمّة، من هنا ناسب أن تأتي الضمّة مع الميم من النّاحية الصوتيّة، فضمت ميم الجمع عِنْدَ التقاء الساكنين طلباً للتناسب بينها وبين الضمّة إذ إن الصوتيّن يخرجان من مخرج واحد.

أما إذا نظرنا في آلية توظيف الاستعمال اللغويّ للضمّة في هذه الحالة فإننا نجدها متمثلة بالجانب الصوتيّ، فإن مجيء الضمّة مع ميم الجمع عِنْدَ التقاء الساكنين أفضى إلى نطق أيسر وأسهل للأصوات في العربيّة بصفة عامة، وهذه السهولة واليسر جاءت من تناسب مخرجي هذين الصوتيّن، فكلاهما يخرج من الشفتين، وكلاهما مجهور، فهذا التناسب هو الّذي أوجد القيمة الصوتيّة للضمّة في العربيّة بصفة عامة.

(1) عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، ص: 43.

6.1 الضمّةُ والإعلالُ بالقلبِ:

يشير مصطلح الإعلال إلى ما يطرأ من تحول صرفيّ صوتيّ على حروف العلة نتيجة تأثرها ببعضها، إذ يؤثّر كل صوت علة قصيراً كان أم طويلاً في ما جاوره من حروف العلة الأخرى، وذلك أمّا بالقلب، أو بالنقل، أو بالحذف، وفي جميع الحالات يسمى ذلك إعلالاً لارتباطه بحروف العلة من الكلام.

يقول الجرجانيّ في معنى الإعلال: "هو تغيير حرف العلة للتخفيف"[1]، وقد اشتمل تعريف الجرجانيّ السابق على أمرين، الأول: أن الإعلال تغيير يطرأ على أحد حروف العلة، أي إنه مختص بحروف العلة دون سواها من حروف العربيّة، والثاني: أنه للتخفيف، أي إن هذا التغيير الّذي يطرأ على بنية الكلمة الصرفيّة ويختص بحروف العلة دون سواها إنما يقع لأجل التسهيل والتخفيف في النطق.

وقد بين ابن الحاجب مفهوم الإعلال بأنه: تغيير يطرأ على حروف العلة للتخفيف، وهو ثلاثة أنواع: القلب، والحذف، والتسكين، وحروفه: الألف والواو والياء، ولا تكون الألف أصلاً في متمكن أو في فعل، وإنما تنقلب عن أصل واوي أو يائي[2].

واختصاص الإعلال بحروف العلة دون سواها ليس حداً فاصلاً عِنْدَ اللغويّين، فبعضهم قد ألحق الهمزة في الإعلال؛ لما رآه من تشابه بين الهمزة وأصوات العلة الأخرى، فأدخلها ضِمْنَ هذه الظاهرة، كما أن فكرة الإعلال واسعة تشمل كثيراً من الحالات اللغويّة، فكل تحوّل أو تغير في بنية حروف العلة يدخل

---

(1) الجرجانيّ. التعريفات، ص: 31.

(2)ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (1995م). الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى، ص: 94.

ضِمْنَ الإعلال، حتّى قلب صيغة الفعل الماضي إلى المجهول، نحو: قيل، وبيع، فذلك من قبيل الإعلال[1].

وتؤثّر الصوائت اللغويّة في بعضها، فتنقلب الأصوات اعتماداً على هذا التأثير، أو تتغير بنيتها، وهو ما سنلحظه ضِمْنَ مظهرين من مظاهر الإعلال بالنسبة للضمّة، إذ ثَمَّةَ مجموعة من المظاهر الّتي تؤثّر فيها الضمّة بحروف العلة، فتغيرها، وتبدلها عن حالها استناداً لوجودها في الكلمة، وذلك ضِمْنَ الإعلال بالقلب، والإعلال بالحذف.

أ . أثر الضمّة في قلب الياء واواً:

تؤثّر الضمّة بالياء إذا تجاورتا في كلمة واحدة، فتنقلب واواً، وذلك مسايرة لتأثير الضمّة في ما جاورها من الياء، وقد أشار الصرفيّون إلى بعض الحالات الّتي تنقلب فيها الياء واواً تأثراً بالضمّة، فمن ذلك مثلاً أنهم ذكروا إذا سُبِقت الياء بضمّة من نحو: مُيْسِر، ومُيْقِن، فإن الياء تنقلب واواً بسبب الضمّة الّتي سبقتها، والدليل على انقلابها أن الضمّة إذا زالت عن موضعها عادت الياء إلى أصلها، فلو صُغر "موسر"، لكان على: مُييسر، وموقن على "مُيَيقن"، إذ إن أصلهما "أيْسر وأيْقن"، وقد انقلبت الياء واواً بسبب سكونها وانضمام ما قبلها، فأفضى ذلك إلى التأثير فيها، خاصة أن سكون الياء جعلها ضعيفة أكثر أمام الضمّة[2]، وممّا جاء في كتاب الله تعالى من قلب الياء واواً لانضمام ما قبلها كلمة "موقنون" من قوله سبحانه: "وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ"[3].

---

(1) انظر: ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (2001م). شرح المفصل، قدم له، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 5، ص: 461 – 462.

(2) انظر: السيرافي. شرح كتاب سيبويه، ج: 4، ص: 199.

(3) سورة السجدة الآية 12.

ومنه كذلك: " يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ"[1]، فإن كلمة "توقنون" مشتملة على قلب الياء واواً بسبب الضمّة الّتي سبقتها، وذلك أن أصلها: تُيْقنون، فقد جاءت الياء بعد الضمّة، فاستثقلت اللغة هذا التركيب الصوتيّ الّذي يفضي إلى صعوبة في النطق، فقلبت الياء واواً طلباً للخفة، وتخلصاً من هذا التَشْكِيْل الصوتيّ الثقيل بسبب وجود الضمّة إلى جوار الياء، كما أن الفعل "توقنون" محمول على الفعل "يوقنون" إذ الأصل فيه: يُيقنون، فتوالى مثلان، والعربيّة تنفر من توالي المثلين، فقلبت الياء الثانية واواً، ثم حُمِلت: توقنون، على: يوقنون[2].

وانصب كلام اللغويّين عِنْدَ حديثهم عن قلب الياء واواً على وجود الضمّة الّتي تسبق هذه الياء، إذ إن هذه الضمّة تؤثّر تأثيراً مباشراً في الياء فتقلبها واواً، خاصة إذا كانت هذه الياء ساكنة، فهي أضعف في الإعلال[3].

وقد اندفعت اللغة نحو قلب الياء واواً إذا سُبِقت بالضمّة لثقل النطق بهذا المقطع الصوتيّ المشتمل على الضم والياء، فإن نطق الضمّة ثم العودة لنطق الياء أمر عسير في النطق، فتخلصت اللغة من هذا الثقل عبر قلب هذه الياء واواً لتناسب الضمّة الّتي قبلها[4].

وإذا انتفى السبب الّذي لأجله قُلبت الياء واواً عادت الياء إلى أصلها، كأن تتحرك مثلاً بحركة ما، على نحو ما رأينا في صيغة التصغير الّتي مثّلنا بِهَا سابقاً، فزوال العلة الّتي لأجلها قلبت هذه الياء يزيل الحكم بانقلاب هذه الياء واواً[5].

---

(1) سورة الرعد الآية 2.

(2)انظر: بومعزة، رابح (2008م). التوجيه الصوتيّ للمشتقّات الأحد عشر والمصادر المحولة بالقلب الربع الثاني من القرآن الكريم أنموذجاً، مجلة علوم إنسانية، السنة: 6، العدد: 41، ص: 15.

(3) انظر: الهروي، أبو سهل محمد بن علي (1420هـ). إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد سعيد قشاش، عمادّة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 194.

(4) انظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1996م). الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 335.

(5) انظر مثلاً الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب، ج: 1، ص: 206.

وحُشدت الأمثلة الكثيرة الّتي لا حصر لها في كتب اللغويّين حول قلب الياء واواً، من مثل: موقن، وموسر، وهذه الأمثلة كلها تفضي إلى نتيجة واحدة تتمثل بأن الياء إذا سكنت في عموم الأمر وانضم ما قبلها، تأثرت هذه الياء بالضمّة قبلها فقُلبت واواً وذلك مناسبة للضمّة، وتسهيلاً في النطق.

وعِنْدَ تأمل كلام اللغويّين نجدهم قد ركّزوا في حديثهم عن هذه الحالة الصرفيّة الّتي لأجلها قُلبت هذه الياء واواً على الضمّة نفسها، فجميعهم يُقدمون الحديث عن هذه الضمّة، ويجعلونها سبباً مباشراً في انقلاب هذه الياء واواً، فلَوْلا وجود هذه الضمّة لبقيت الياء على أصلها.

يتبين أن للضمّة أثراً صرفيّاً في الإعلال بقلب الياء واواً، وهذا الأثر ناشئ من صعوبة النطق بالضمّة ثم العودة إلى الياء الساكنة، فاستطاعت اللغة أن تتخلص من هذا الثقل، واستطاعت الضمّة أن تؤثّر في الياء الّتي تجاورها فنقلتها إلى صورة صوتيّة أخرى من جنسها، وهي الواو في عرف اللغويّين القدماء، وما هذا القلب لصورة الياء إلا بسبب وجود هذه الضمّة الّتي تركت أثراً صرفيّاً صوتيّاً في الكلام، ودفعت الياء نحو القلب، فحولتها عن حالها إلى حال أخرى متمثلة بالواو.

ب . أثر الضمّة في قلب الألف واواً:

ونجد أثر الضمّة كذلك في قلب الألف واواً، وذلك في نحو انضمام ما قبل الألف، ومنه في تصغير "كاتب، فإنه يصير: كُوَيتب، وعامر: عُوَيمر، فإن انقلاب هذه الألف إلى الواو كان بسبب انضمام ما قبلها[1].

وينطبق الأمر ذاته على الفعل الأجوف، فإنه إذا أُتِي بصيغة المضارع منه انقلبت الألف واواً، وذلك بسبب سكون الألف وانضمام ما قبلها، مثل قولنا: قال: يقول، فقد انقلبت الألف واواً بسبب الضمّة الّتي سبقتها[2].

وقد عبّر ابن جني عن هذه الحالة الصرفيّة الّتي تنقلب لأجلها الألف واواً، فبيّن أنه ليس من الطبع، وليس من الممكن أن تبقى الألف على حالها وقد ضمّ ما

---

(1) انظر: الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (1999م). شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، ص: 301.

(2) انظر: الثمانيني. شرح التصريف، ص: 302.

قبلها، أو كُسر، فهي لا بد لها أن تنقلب إلى الواو إذا ضمّ ما قبلها، وإلى الياء إذا كُسِر ما قبلها، يقول في ذلك: " وهو ما لا بد للطبع منه: قلب الألف واوًا للضمّة قبلها، وياء للكسرة قبلها. أمّا الواو فنحو قولك في سائر: سويئر وفي ضارب: ضويرب. وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيره: قريطيس وقراطيس. فهذا ونحوه ممّا لا بد منه؛ من قبل أنه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدّة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمّة. فقلب الألف على هذا الحدّ علته الكسرة والضمّة قبلها. "[1].

وتنقلب الألف واواً في صيغ البناء للمجهول إذا كانت واقعة في موضع فاء الفعل، مثل الفعل المزيد: "آتى" فإن صيغة المجهول منه: أوْتِي"، ومنه قوله سبحانه: " يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا"[2]، فقد انقلبت الألف واواً في هذه الكلمة بسبب الضمّة الّتي سبقت فاء الفعل، وهذا القلب حدث لأجل تسهيل النطق بهذه الكلمة[3].

ولا تختلف العلة الّتي لأجلها قُلبت هذه الألف واواً عن تلك العلة الّتي قُلبت لأجلها الياء واواً، وذلك أن قلب الألف واواً لانضمام ما قبلها يدخل نوعاً من تسهيل النطق في الكلام، فإنه من غير الممكن نطق الألف وقد سُبِقت بالضمّة قبلها، فالضمّة تؤثّر تأثيراً مباشراً في هذه الألف فتقلبها واواً، فتعذر نطق الألف مع الضمّة قبلها، ودخول السهولة في نطق الكلمة بقلب هذه الألف واواً هو السبيل لوقوع هذا الإعلال[4].

---

(1)ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، الطبعة الرابعة، ج: 1، ص: 89.

(2) سورة الإسراء الآية 71.

(3)انظر: بومعزة. التوجيه الصوتيّ للمشتقّات الأحد عشر والمصادر المحولة بالقلب، ص: 8.

(4) انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (2002م). إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي سالم، عمادّة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، الطبعة الأولى، ص: 125.

يمكن أن نلحظ أن ما ركّز عليه اللغويّون متمثل بأن الضمّة في طليعة الكلام عن قلب الألف واواً، باعتبارها السبب المباشر لهذا القلب، وباعتبار هذا القلب ناشئاً بسبب الضمّة، وهي في ذلك شبيهة الياء، إذ إن الكسرة إذا سبقت الألف فإنَّها تنقلب ياءً.

وتظهر مظاهر الاستعمال الصرفيّ للضمّة بكونها سبباً مباشراً في قلب الألف واواً، فلَوْلا وجود الضمّة قبل الألف لما دعا ذلك إلى قلبها، إذ أثرت هذه الضمّة في الألف الّتي تليها، ودفعتها إلى التغير والتبدل عن حالها الصرفيّ الصوتيّ، فنقلتها من صوت لآخر، وقلبتها واواً، وهذا كله يفضي بنا إلى القول بأن قيمة الضمّة الصرفيّة في هذه النماذج والأمثلة حدثت في اللغة بسبب وجود الضمّة الّتي تسبق الألف.

7.1 الضمّةُ دليلٌ على حذفِ الواوِ:

يقع الإعلال بالحذف ضِمْنَ أحد حروف العلة أو إحدى الحركات الّتي يجمعها مصطلح الصوائت في العربيّة [1].

ويقصد بالحذف حذف أحد حروف العلة لوجود سبب دافع لذلك، كاجتماع الحركات، أو التقاء الساكنين، أو حتّى بعض مظاهر الإعراب المختلفة، كجزم المضارع[2] وفقاً لما سنشير إِلَيْهِ تالياً.

هذا يعني، أنه لا يُقصد الحذف الاعتباطي الّذي وقع في اللغة وفقاً لصفة تاريخية دون سبب واضح أو مباشر، وإنما يقع الحديث هنا عن الحذف من النّاحية الصرفيّة البحتة الّذي يدخل الكلام نتيجة وجود سبب أو أسباب تدفع إلى هذا الحذف وتفضي إليه.

وإذا وقع إعلال بالحذف في الكلام، فإن الأغلب بقاء دليل على المحذوف، دليل يقود المُتَلَقِّي أو القارئ إلى طبيعة ذلك المحذوف، أهو ياء، أم واو، أم ألف، والحذف يقع في مظاهر عدة من الكلام، من بينها مثلاً حذف حرف العلة من آخر

(1)ابن الحاجب. الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري)، ص: 94.
(2) انظر: الهروي. إسفار الفصيح، ج: 1، ص: 195.

المضارع المنتهي بحرف علة، نحو: لم يسعَ، ولم يرمِ، ولم يدعُ، فالكسرة والفتحة والضمّة بقيت في آخر هذا الفعل وصارت علامة لجزمه كي تدل على الحرف المحذوف من آخر الفعل[1]، وممّا جاء في كتاب الله تعالى شاهداً على هذا الحذف قوله: "وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ"[2].

وقع هذا الحذف الّذي طال لام الفعل المضارع بسبب الجزم الّذي دخله، فكان جزم هذا النوع من الأفعال بحذف حرف العلة من آخره، وبقاء الحركة دليلاً على الحرف المحذوف، إذ يُجزم المضارع بطريقين، الأول: حذف الحركة، وهو أن يسكن آخر الفعل، نحو: لم يضربْ، والثاني: حذف حرف، فيكون أمّا بحذف الألف، أو حذف الياء، أو حذف الواو، أو حذف النون[3].

وما يهمنا من بين هذه الصيغ الّتي يُحذف فيها حرف العلة من آخر المضارع بسبب الجازم قبله هو الفعل المنتهي بالواو، نحو: لم يدعُ، فإن الضمّة الّتي بقيت في آخر الفعل تقود المُتَلَقِّي إلى معرفة ذلك المحذوف، إذ يتمثل بتقصير الضمّة الطَّوِيْلَة، أي إن قيمة الضمّة تمثلت في الجانب الصرفيّ من جهة أنَّها كانت دليلاً للمُتَلَقِّيعلىأحدحروفالفعلالتيحُذِفتوهولامالفعل،إذيستطيعالمُتَلَقِّيفهمالجذر الحقيقي لهذا الفعل من خلال هذه الضمّة، ولَوْلا وجودها لما تمكن من معرفة أصل الفعل وجذره الحقيقي، فكان السبيل إلى ذلك متمثلاً ببقاء الضمّة دليلاً على الحذف.

ومن ذلك أيضاً في حالة جزم المضارع الأجوف، نحو: لم يقُل، فإن بقاء الضمّة بعد فاء الفعل منحت المُتَلَقِّي معرفة عميقة بوجود صوت محذوف من هذا الفعل، ألا وهو تقصير الضمّة الطَّوِيْلَة، وقد استطاع الناظر في هذا الفعل أن يصل إلى هذه النتيجة عبر وجود الضمّة في صيغة هذا الفعل، وهي دليل على ما وقع من حذف في هذه الصيغة، والنماذج المسموعة عن العرب لا حصر لها ولا عدد، ولكن

(1) انظر: الثمانيني. شرح التصريف، ص: 304.

(2) سورة المؤمنون الآية 117.

(3) ابن الأثير الشيباني. البديع في علم العربيّة، ج: 1، ص: 46.

من بين الشواهد القرآنية على هذا الفعل قوله سبحانه: "وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ"[1].

وليس الأمر مقصوراً في هذه الصيغة للفعل المضارع عليه وحده، بل يتعدّى الأمر إلى فعل الأمر، فكما قُصِّرت الضمّة الطَّوِيْلَة في صيغة جزم المضارع تُقصّر أيضاً في صيغة بناء فعل الأمر، فيقال: ادعُ، ارمِ، واسعَ، بحذف الحرف، وإبقاء الحركة دليلاً على هذا الحذف[2]، ومنه قوله سبحانه: "ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ"[3].

وما جرى في هذه الحالة الصرفيّة شبيه بما جرى في الحالة السابقة، فإن بناء الأمر يكون بحذف حرف العلة إذا كان لامه – أي الفعل – واحداً من هذه الحروف، وما يهمنا منها الضمّة، فإن الضمّة في نحو: ادعُ، تحمل دلالة عميقة للمُتَلَقِّي، وتضطلع بدور فاعل وقيمة صرفيّة متمثلة بإشارتها غير المباشرة لذلك الحرف المحذوف، وهو جزء لا يتجزأ من الكلمة، إذ هو لامها، فأمكن المُتَلَقِّي من معرفة هذا الحرف المحذوف عبر وجود هذه الضمّة، ومن هنا تتبين قيمتها في هذا التركيب الصرفيّ.

ومن بين مظاهر حذف الواو وبقاء الضمّة دليلاً على هذه الواو المحذوفة ما يقع عِنْدَ لحاق الفعل المضارع المُسْنَد لواو الجماعة بنون التَّوْكِيْد الثقيلة أو الخفيفة، ففي هذه الحالة لا بد من تقصير الضمّة الطَّوِيْلَة من بنية الكلمة، وإبقاء الضمّة الْقَصِيْرَة دليلاً على هذا التغيّر الّذي طرأ، مثل: لتشربُنّ، فالأصل فيها: لتشربونّ، ثم

---

(1) سورة الأنبياء الآية 29.

(2) انظر: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (2007م). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: شرح ألفية ابن مالك، تحقيق مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 32.

(3) سورة النحل الآية 125.

قُصِّرت الضمّة الطَّوِيْلَة استثقالاً مع النون الثقيلة، وبقيت الضمّة دليلاً على هذه الضمّة الطَّوِيْلَة[1].

وممّا جاء في كتاب الله تعالى شاهداً على هذه الحالة قوله: "ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ"[2].

وهذه الحالة الّتي تُقصّر فيها الضمّة الطَّوِيْلَة وتبقى الضمّة دليلاً عليها إنما تختص باتصال نون التَّوْكِيْد الثقيلة أو الخفيفة بالفعل المضارع اتصالاً غير مباشر، إذ يبقى الفعل في هذه الحالة معرباً، أمّا لو اتصلت نون التَّوْكِيْد الثقيلة أو الخفيفة اتصالاً مباشراً بالفعل فإنه يُبنى على الفتح[3].

وحين ذكر القدماء هذه الحالة الصرفيّة بيّنوا أن الحذف يقع على الواو، في حين أثبت الدرس الصوتيّ الحديث أن الواو لم تُحذف، وإنما قُصِّرت الضمّة الطَّوِيْلَة، فصارت ضمّة قصيرة، وذلك فراراً من ثقل النطق بالضمّة الطَّوِيْلَة مع النون الصامتة الساكنة، إذ يتشكل بذلك مقطع صوتيّ مرفوض في العربيّة، فلجأت اللغة إلى تقصير هذه الضمّة الطَّوِيْلَة وصولاً إلى تسهيل النطق والتخلص من هذا المقطع الصوتيّ المرفوض[4].

وتختلف الواو في هذا النموذج عن سابقاتها، إذ إن النماذج السابقة حُذِفت فيها الواو وبقيت الضمّة دليلاً عليها والواو جزء من جسم الفعل نفسه، أو لنقل إن

---

(1) انظر: المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 305.

(2) سورة التكاثر الآية 8.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ج: 1، ص: 62.

(4) انظر: شاهين، عبد الصبور (د.ت). المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: رؤية جديدة في الصرف العربي، مكتبة الشباب، القاهرة – مصر، ص: 196.

الواو حرف من حروف الفعل، أمّا في هذه الحالة فالواو ضمير الجماعة، وهو واقع في موقع الفاعل، إذ إن الفعل مسند إليه، فكيف حُذِف الفاعل هاهنا؟

لم يُحذف الفاعل في حقيقة التركيب النحويّ إلا لعلة صرفيّة، وهي التقاء الساكنين، وقد أبقت اللغة على عنصر صوتيّ دال على هذا الضمير المحذوف، سعياً منها لإيصال التركيب الصحيح للكلام إلى المُتَلَقِّي، فيعي المُتَلَقِّي تماماً أن هذه الضمّة الّتي ظهرت في الفعل المضارع إنما هي دليل على شيء محذوف، وما هذا الشيء إلا واو الجماعة الّتي هي فاعل لهذا الفعل، في الوقت الّذي حصل فيه هذا الحذف لعلة صرفيّة بحتة، ولَوْلا وجود هذه الضمّة لما تمكن المُتَلَقِّي من فهم التركيب الصحيح على الوجه الصحيح، وبالتالي فإن الضمّة من الأهميّة بمكان ما يصل إلى حد أهميّة الفاعل نفسه.

ونلحظ في نهاية هذا الحديث أن الضمّة قد قامت بدور مهم في الدّلالة على حذف أحد عناصر الكلمة، أو جزء من مكوناتها، بل وصل الأمر إلى أن تكون الضمّة دليلاً على حذف الفاعل إن كان واو الجماعة الّذي لحقته نون التَّوْكِيْد الثقيلة أو الخفيفة، وبالتالي فإن قيمة هذه الضمّة أوسع من كونها قيمة صرفيّة صوتيّة جاءت لتتم عناصر البنية الاعتيادية في الكلمة العربيّة، بل حملت قيمة دلاليّة متمثلة بدلالتها على فاعل الفعل في بعض الأحيان، وهو ما رأيناه عبر الأمثلة والنماذج السابقة.

وفي نهاية هذا الفصل يمكن أن نلحظ ما يلي:

أولاً: للضمّة قيمة لغويّة صوتيّة متمثلة بعدد من المظاهر الصوتيّة، كالرَّوم والإشمام والاختلاس والنَّبر وضمِّ ميم الجمع عِنْدَ التقاء الساكنين.

ثانياً: ما تؤدّيه الضمّة في هذه الأحوال الصوتيّة لا يمكن أن تؤدِّيه حركة غيرها، صحيح أن الكسرة تشاركها بعض المظاهر والمواضع، والفتحة أقل مشاركة، غير أن الضمّة أكثر ظهوراً في هذه المعاني من سواها من الحركات.

ثالثاً: لا يقف الأمر في قيمة الضمّة الصوتيّة عِنْدَ الحدّ الصوتيّ فحسب، بل تتجاوزه إلى المُسْتَوى الدّلاليّ، فتحمل الضمّة قيمة دلاليّة مميزة لعناصر الكلام بعضها عن بعض، على ما رأينا في الرَّوم والإشمام، فإن روم الضمّة وإشمامها ليس

مجرد أداء صوتيّ فحسب، بل هو أيضاً مظهر دلاليّ يمكن الاعتماد عليه في التفريق بين المعاني المختلفة.

رابعاً: قد لا تتدخَّل الضمّة بصورة مباشرة في قيمتها الصوتيّة في بعض المظاهر الصوتيّة، إلا أنه يكون لها بعض التأثير في هذا الجانب، على نحو ما رأينا في النَّبر، فإن النَّبر لا يتعالق تعالقاً مباشراً مع الضمّة، غير أن قراءة أبي جعفر بانتقال الضمّة إلى موضع الإعراب هو الّذي أوجد لهذه الضمّة قيمة صوتيّة ضِمْنَ التركيب اللغويّ.

خامساً: جاءت مظاهر الاستعمال الصوتيّ للضمّة في بعض الأحوال متناسبة مع المُركّب الفونيمي المتمثل بتناسب المخارج على نحو ما رأينا في ضمّ ميم الجمع عِنْدَ التقاء الساكنين، فقد ضُمَّت هذه الميم مناسبة لصوت الميم نفسه باعتبار أن الضمّة والميم تخرجان من مخرج واحد.

الفصلُ الثاني
مظاهرُ الاستعمالِ الصرفيِّ للضمّةِ

كَمَا هو معلومٌ فإنَّ الدَّرس اللغويّ الحديث يقسم اللغة إلى مستوياتٍ عدّة، أوَّلُها المُسْتَوى الصوتيّ، وهو المُسْتَوى الّذي يقوم فيه الباحث بتحليل أصوات اللغة، والنَّظَر في علاقاتها الصوتيّة مع بعضها، ويبين تأثير كل صوت فيما جاوره من الأصوات الأخرى، وعناصر التَشْكِيْل الصوتيّ، والمظاهر الصوتيّة ضِمْنَ اللهجات المختلفة، إلى غير ذلك من الموضوعات الّتي يتناولها هذا المُسْتَوى اللغويّ[1].

وتدخلُ الضمّة في هذا المُسْتَوى اللغويّ، وتلعبُ دوراً فاعلاً في التَّأثير في الأصوات الّتي تجاورها، كما تخضع هي نفسها لملامح التطور والتغير الّتي تحمل في ثناياها عناصر الدّلالة المختلفة في بعض الأحيان، وذلك في ظواهر الرَّوم والإشمام، والاختلاس، والنَّبر، ونحوها من المظاهر الصوتيّة المختلفة.

في حين يشيرُ المُسْتَوى الصرفيُّ إلى الصِّيغةِ الشَكْلِيّة للوحدة الكلاميّة، شاملاً بذلك الحديث عن اشتقاقها، والزمن الّذي تدل عليه، وحركاتها وسكناتها، وما طرأ عليها من تبديل وتغيير حذفاً، وزيادة، وغير ذلك من المظاهر البنيوية الّتي تخضع في مجملها للجانب الشكلي، بمعنى أن المُسْتَوى الصرفيّ يناقش الصيغة الشَكْلِيّة للكلمة[2].

وتدخلُ الضمّةُ ضِمْنَ هذا المُسْتَوى حاملة معها الجانب الدّلاليّ، فنجدها مثلاً في ضمّ ميم اسم الفاعل وميم اسم المفعول واسمي الزمان والمكان والمصدر الميميّ...الخ من غير الثلاثيّ، مع الإشارة هاهنا إلى اشتراكها في الدّلالة على هذه المشتقّات والمعاني المشتقّة إلى جوار حركة ما قبل الآخر في الصيغة المشتقّة، ونجدها في بعض صيغ الصفة المشبهة وصيغ المبالغة، كما نجدها في صيغة

---

(1) انظر: السعران، محمود (1997م). علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ط2، ص: 10.

(2) انظر: حسان، تمام (2006م). اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط5، ص: 104.

التصغير، إلى غير ذلك من المواضع الصرفيّة الكثيرة الّتي لا نشك لحظة أنَّها تحمل في مضمونها قيمة دلاليّة صرفيّة اعتماداً على وجود هذه الضمّة في هذه الصيغة.

أمّا المُسْتَوى النحويّ فيهتمّ بالحديث عن المكوناتِ التركيبيّة للجملةِ اللغويّة، آخذاً في اعتباره الحديث عن الحركات عموماً، بوصفها مادّة الإعراب، وأساسه الّذي يقوم عليه[1]، ويرتبط المُسْتَوى النحويّ بالمُسْتَوى الدّلاليّ من جهة أهميته في تَشْكِيْل المعنى، فإن المُسْتَوى النحويّ بعلاقته مع سواه من مستويات اللغة يدخل في تَشْكِيْل المعنى وتوضيحه[2].

وتدخل الضمّة كذلك ضِمْنَ هذا المُسْتَوى، كما تلعب فيه دوراً فاعلاً لا يقل أهميّة عن المستويين السابقين، إذ نجدها علم الإسناد، كما نجدها دليلاً على التعري من العوامل، ودليلاً على العامل المعنوي، إلى غير ذلك من القيم التركيبيّة لهذه الحركة ضِمْنَ المُسْتَوى النحويّ.

ويمثّل المُسْتَوى الصرفيّ أحد مستويات اللغة الرئيسة، انطلاقاً من طبيعته المرتبطة ببنية الكلمة وما يطرأ عليها من تحولات في حروفها، وعلاقات الحروف بعضها مع بعض، فهو المُسْتَوى الّذي يتناول بنية الكلمة بكل ما يطرأ عليها من تحولات وتبدلات واختلافات وفقاً لمنظومة القوانين اللغويّة الّتي تحكم تلك الكلمات.

يقودنا ذلك إلى بيان مفهوم المُسْتَوى الصرفيّ، إذ يختص هذا المُسْتَوى من بين مستويات اللغة بالنظر في بنية الكلمة، من جهة شكلها العام، ويتناول قضايا الاشتقاق والجمود، والحذف والزيادة، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، وغيرها من القضايا الّتي ترتبط بملامح البنية الظاهرة للكلمة العربيّة، وحين نتحدث عن هذا المُسْتَوى فهذا لا يعني أنه بمعزل عن سواه من مستويات اللغة، أي اكتفاء كل مُسْتَوى من هذه المستويات بما فيه دون النظر لما في سواه من المستويات الأخرى، بل إن هذه المستويات تنضم بعضها لبعض لتشكل معاً تراكيب اللغة بما

---

(1) انظر: بشر، كمال (د.ت). دراسات في علم اللغة، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ص: 202.

(2) انظر: السعران. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 187.

فيها من جوانب مختلفة ومتعدّدة، أي إن المُسْتَوى النحويّ يكمل المُسْتَوى الصرفيّ، والصرفيّ يكمل الصوتيّ، وهكذا فإن مستويات اللغة يكمل بعضها بعضاً[1].

يتناول المُسْتَوى الصرفيّ الوحدات الكلامية من جهة تركيبها المورفيمي، فالكلمة العربيّة تتكون من مجموعة من المورفيمات الّتي تشكل بانضمامها الوحدة الكلامية، فيكون دور المُسْتَوى الصرفيّ وفقاً لذلك مرتبطاً بالبحث في طبيعة هذه المكونات المورفيمية وعلاقاتها بعضها مع بعض ضِمْنَ التراكيب اللغويّة المختلفة[2].

وبما أن هذه الدّراسة تتحدث عن قيمة الضمّة اللغويّة، وتحاول بيان أثرها ضِمْنَ مستويات اللغة المختلفة، فإنه من الجدير بالذكر فأن للضمّة دوراً مهماً في المُسْتَوى الصرفيّ دون سواه من المستويات، فصحيح أن دور الضمّة موجود في سائر مستويات اللغة الأخرى، إلا أن دورها في المُسْتَوى الصرفيّ يعدّ أكثر ظهوراً، والمباحث الآتية تبيّن ذلك.

1.2 البِناءُ للمجهولِ في الماضي والمضارعِ:

تختص اللغة العربيّة بصيغة دالة على أن الفاعل غير موجود في الكلام، وأن هذا الفاعل قد حُذف لأمر ما، فقد ذكر النحاة الأسباب الّتي تفضي بالمتكلم لحذف الفاعل، وهي أمّا الخوف من ذكر الفاعل، نحو قولك: قُتِل الرجل، وأنت تعرف الفاعل، ولكنك لم تذكره خوفاً من أن يلحقك شيء ما كالشهادة ونحوها، أو لجلالته، نحو: خُلِق الإنسان، فالخالق هو الله سبحانه وتعالى، أو لخساسة الفاعل، أو للجهالة بالفاعل نفسه، أو للإيجاز والاختصار، فهذه المعاني الّتي يُحذف لأجلها الفاعل في العربيّة[3].

وقد احتفظت اللغة العربيّة من بين أخواتها السامية بهذه الصيغة الصرفيّة الدالة على البناء للمجهول، في حين تلاشت من أكثر أخواتها السامية الأخرى،

---

(1) انظر: حسان. اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 146.

(2) انظر: بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 201.

(3)ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (1977م). شرح المقدمة المحسوبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 370.

وحلت محلها صيغ المطاوعة مثل: انفعل، وافتعل، والشأن في ذلك شأن اللهجات المحكية المعاصرة الّتي تخلت عن هذه الصيغة، واتخذت من صيغ المطاوعة سبيلاً للدلالة على حذف الفاعل من الكلام، ومع ذلك فلا ننكر وجود هذه الصيغة في جسم اللغة الفصيحة، وإن كان وجودها ضِمْنَ ما يمكن أن نطلق عليه الهيكل العظمي للغة، إذ لم تعدّ تستعمل هذه الصيغة في الواقع الاستعمالي المحكي، إلا أن نصوص اللغة ومنها القرآن الكريم لا تزال تحمل هذه الصيغة بين ثناياها، ويمكن القول إن هذه الصيغة – صيغة البناء للمجهول – تمنح اللغة شيئين اثنين، الأول: ويتمثل بالجانب التعبيري المتمثل بالحالة التواصلية بين أفراد اللغة، والثاني: ويتمثل بالجانب الفني الجمالي للغة[1].

وتنتمي هذه الحالة لصيغة بنائية صرفيّة واضحة المعالم، هي صيغة البناء للمجهول، إذ يخضع الفعل الماضي والمضارع لهذه الصيغة، في حين أنَّها لا تنطبق على فعل الأمر، أمّا بالنسبة للماضي فإنه يُبنى للمجهول من خلال ضمّ أوله وكسر ما قبل آخره، سواء أكان ماضياً مجرداً، نحو: قُتِل، أو مزيداً، نحو: قُوْتِل، أو رباعيّاً مجرداً، مثل: دُحرِج، أو مزيداً، نحو: تُدحرِج[2].

وإذا بُني الفعل المضارع للمجهول فيكون بناؤه بضم أوله، وفتح ما قبل الآخر، نحو: يُقاتَل، ويُسمَّى، ويُتدحرَج[3].

---

(1) انظر: محمد، عبد الفتاح (2006م). الفعل المبني للمجهول في اللغة العربيّة أهميته مصطلحاته أغراضه، مجلة جامعة دمشق، المجلد: 22، العدد الأول، ص: 20.

(2)ابن الأثير الشيباني. البديع في علم العربيّة، ج: 1، ص: 114، وابن ظهيرة، أبو الخير محمد (1421هـ). المنهل المأهول في البناء للمجهول، تحقيق: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة: 33، العدد: 113، ص: 405، وهناك بعض الحالات التفصيلية الّتي تطرقنا للحديث عنها في الفصل الأول حينما يُبنى الفعل الأجوف للمجهول، نحو: قِيل، وبِيع، وهي لا تهمنا كثيراً في هذا الفصل، وإن ما يهمنا الحديث عن الصيغة القياسية لهذا النوع من القياس.

(3) ابن الأثير الشيباني. البديع في علم العربيّة، ج: 1، ص: 114.

أما إذا كان الفعل الماضي مزيداً بهمزة وصل في أوله، فإنه يُضم الحرف الأول والثالث منه، نحو: اُنطُلِق، واُستُخرج، واُقْتُحِم[1]، فالضمّة ظهرت هاهنا ضِمْنَ حرفين من حروف الكلمة، ومنه في كتاب الله تعالى: "فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ"[2].

ولا بد من إحلال جزء آخر من الجملة محل الفاعل المحذوف في صيغة المبني للمجهول، فإن كان المفعول بِهِ موجوداً فهو أولى بأن يحل محل الفاعل، وإن لم يكن موجوداً أُقيم غيره مقامه، ويسمى نائباً للفاعل، ويسمى هذا الفعل ما لم يسمّ فاعله، ولا بد من قيام اسم مرفوع مقام الفاعل المحذوف في صيغة البناء للمجهول؛ لأن الفعل لا بد أن يليه اسم مرفوع، فإن لم يكن الفاعل فسواه من مكونات الجملة الّتي يصلح أن تنوب عن الفاعل المحذوف[3].

يقول الله سبحانه وتعالى: "قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ[4]"، فقد ناب المفعول بِهِ في هذه الآية الكريمة عن الفاعل، فـ "أصحاب" في أصل الجملة مفعول به، ولما بُني الفعل للمجهول ناب المفعول بِهِ عن الفاعل.

ويصلح أن ينوب عن الفاعل عدد من مكونات الجملة، غير أنَّها تحمل ترتيباً مخصصاً، فليس الأمر مجرد نيابة فحسب، إذ ينوب عنه بداية المفعول به، فإن لم يوجد ناب عنه المفعول المطلق، أو المفعول فيه، أو الجار والمجرور، غير أنه إذا وُجِد المفعول بِهِ في الكلام لم يصلح أن يقام غيره نائباً للفاعل، وإنْ لم يوجدْ تساوت بقية العناصر الأخرى في الأولوية للنيابة عن الفاعل[5].

ففي قوله سبحانه وتعالى: "يَاأَيُّهَا الّذين آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الّذين مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ[6]"، ناب المفعول بِهِ عن الفاعل، وهو "الصيام"، إذ

---

(1) انظر: ابن ظهيرة. المنهل المأهول، ص: 406.

(2) سورة البقرة الآية 173.

(3) ابن الوراق. علل النحو، ص: 277.

(4) سورة البروج الآية 4.

(5) الجزولي. المقدمة الجزولية، ص: 142.

(6) سورة البقرة الآية 183.

في أصل الجملة "كتبَ اللهُ الصيامَ عليكم"، على الرغم من تقدم شبه الجملة على المفعول بِهِ إلا أنه أولى في النيابة عن الفاعل، أمّا "كُتِب" التالي فقد ناب عن فاعله الضمير المستتر العائد على "الصيام" الأولى.

ويقول سبحانه أيضاً: "وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَاسَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ"[1]، تتضمن الآية الكريمة أربعة نماذج من الأفعال المبنية للمجهول، وهي: قيل، وقد تكررت مرتين، وغيض، وقُضِي، وكلها مبنية للمجهول، بنيابة المفعول بِهِ عن الفاعل.

إذن لا تكتفي صيغة البناء للمجهول بحذف الفاعل فحسب من الكلام، ولا بإقامة المفعول بِهِ أو شيء من أجزاء الجملة مقام الفاعل، بل هي تحول في بنية الفعل نفسه، إذ لم يعدّ الفعل وفقاً لصيغته البنائية الأصيلة، وإنما تحوّل عن هذه الصيغة إلى صيغة أخرى متمثلة بتحول في حركات هذا الفعل، وذلك بضم أول حرف من الفعل، وكسر ما قبل الآخر إذا كان ماضياً، وفتحه إذا كان مضارعاً[2].

ويعدّ هذا التحول البنائي في صيغة الفعل سواء أكانت ماضية أم مضارعة شرطاً من الشروط الّتي يتوجب على المتكلم الإتيان بِهَا كي يصل إلى صيغة المبني للمجهول، إذ بوجود هذا الشرط تتم حالة البناء للمجهول في اللغة[3].

بيّن ابن الصائغ أن الغاية من هذا التحول البنائي في صيغة الفعل الماضي والمضارع عِنْدَ بنائه للمجهول تتمثل بإعلام المُتَلَقِّي أن الاسم المرفوع بعد هذا الفعل ليس مرفوعاً على سبيل الفاعلية، وإنما على سبيل النيابة عن الفاعل[4].

---

(1) سورة هود الآية 44.

(2) انظر: ابن الخباز، أحمد بن الحسين (2007م). توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، ص: 128.

(3) انظر: ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان (2010م). الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ص: 15.

(4)ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادّة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة . السعودية، الطبعة الأولى، ص: 315.

يتضح ممّا سبق أن ما طرأ على الفعل الماضي والمضارع في الكلام إنما هو تحول في صيغته قبل أن يكون تحولاً في دلالته، وذلك بضم أول الفعلين، وكسر ما قبل الآخر في الماضي، وفتحه في المضارع، وهذه الحالة البنائية الّتي يتحول إليها الفعل ميّزته بصيغته الدالة على ما لم يسمّ فاعله دون صيغ الأفعال الأخرى.

ويمثل هذا التحول الطارئ على الفعل تحولاً صرفيّاً بحتاً، وذلك بإخال حالة بنائية على الكلمة، ويقودنا هذا التحول الصرفيّ إلى دلالة مختلفة في الكلام، وهي أن الفعل ليس مبنياً للمعلوم، بمعنى أن الاسم المرفوع بعد هذا الفعل ليس فاعلاً، وإنما هو نائب عن الفاعل.

ويُلحَظ أن أول ما طرأ على بنية هذا الفعل عِنْدَ بنائه للمجهول ضمّ أوله، أي تغير حركة الفعل الأولى، وهي الفتحة، ونقلها إلى الضمّة، بمعنى أن اللغة أرادت أن تمنح المُتَلَقِّي فكرة مباشرة وسريعة وأولية لما طرأ من تحول بنائي على هذا الفعل، انطلاقاً ممّا يعقب هذا التحول البنائي من تحول في الدّلالة، فانتقال الدّلالة من الفاعلية إلى النيابة عن الفاعل هو السبب الّذي دفع بهذا التحول أن يكون أول الكلمة، كما نلحظ أن الضمّة قد لعبت دوراً مهماً في الوصول إلى هذه الدّلالة اللغويّة، انطلاقاً من وجودها في صيغتي الماضي والمضارع، إذ لم تتغير الضمّة عن موضعها في هذين الفعلين، وإنما بقيت موجودة في أول الفعل، وكان وجودها في أول الفعل إشارة أولى للمُتَلَقِّي بأن هذا الفعل ليس مبنياً للمعلوم، وإنما هو مبني للمجهول.

وخلاصة القول إن ضمّ أول الفعل عِنْدَ بنائه للمجهول إشارة أولى للحالة الدّلاليّة والتركيب الإسنادي الّذي عليه هذا الفعل، فهو مسند إلى ما ينوب عن الفاعل، وليس إلى الفاعل نفسه، فتكون الضمّة على ذلك دليلاً على هذا التحول وإشارة له.

2.2 صيغةُ "فَعُلَ" ودلالتُها على الخِلْقةِ أو العيبِ:

تأتي الأفعال في العربيّة وفقاً لنظام محدد من الحركات في ماضيها ومضارعها، فحركة الماضي دليل على حركة المضارع، وتنحصر هذه الحالة البنائية

للأفعال في العربيّة ضِمْنَ أمثال ستة يطلق عليها الأبواب الستة، وذلك وفقاً لحركة الفعل ماضياً ومضارعاً، وهي: فتح ضم، أي أن يكون الفعل مفتوح العين في الماضي، مضمومها في المضارع، مثل: كتَب، يكتُب، وفتح كسر، وهو أن يكون الفعل مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع، مثل: باع يبيع، وفتحتان، أي أن تكون عين الفعل مفتوحة في الماضي والمضارع، مثل: نام ينام، وكسر فتح، أي أن يكون الفعل مكسور العين في الماضي مفتوحها في المضارع، مثل: شرِب، يشرَب، وضمتان، أي أن يكون الفعل مضموم العين في الماضي والمضارع، مثل: حسُن، يحسُن، وكسرتان، أي أن يكون الفعل مكسور العين في الماضي والمضارع، فهذه الأمثال الستة الّتي يأتي عليها الفعل في العربيّة[1].

ووفقاً لوجود هذه الأمثلة الستة في اللغة، فقد اشتقت العربيّة أفعالها، وتداخلت في بعض الأحيان، الأمر الّذي أدخل صعوبة لا يستهان بِهَا في الحديث عن تصريف الأفعال، وكيفية الوصول إلى الأصل الصحيح الّذي تفرع عنه المضارع والأمر ونحوهما من تصريفات الأفعال العربيّة، خاصة في الأفعال الّتي يقل استعمالها في كلامنا اليومي، فلا شك من وجود هذه الصعوبة في تصريف هذه الأفعال العربيّة انطلاقاً من نماذجها الستة المشار إليها[2].

ويهمنا من هذه الأمثال الستة الّتي عرفتها العربيّة مثال: فعُل: يفعُل، وذلك لأن الضمّة موجودة في صيغتي الماضي والمضارع، فقد استغلّ النحاة وجود هذه الصيغة لحصر معناها الّذي تدل عليه في معاني الخلقة، والعيوب، وما شاكل ذلك،

---

(1)الأفغاني، سعيد (2003م). الموجز في قواعد اللغة العربيّة، دار الفكر العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 32.

(2) انظر: الجيهاد، عبد الحميد (2013م). نظام تصريف الأفعال في اللغة العربيّة، مجلة " RIST "، العدد: 20، العدد الثاني، ص: 27، وتتناول هذه الورقة الحديث عن تصميم مصرف آلي للأفعال في العربيّة يقوم باستخراج تصريفات الأفعال عبر جهاز الحاسوب وفقاً لإحدى لغات البرمجة المعهودة.

نحو: حسُن، وقبُح، وجمُل، وظرُف، وغيرها، وهذا النوع من الأفعال لا يتعدّى إلى المفعول، بل يبقى مكتفياً بالفاعل، أي إنه فعل لازم وليس متعدّياً[1].

أما إذا جاء شيء من هذه الأفعال متعدّياً فإنه من قبيل الشذوذ لا من قبيل القاعدة القياسية وفقاً لما أشار إِلَيْهِ سيبويه، فقد نُقِل عن بعض العرب أنه قال: كُدْتُ، بضم الكاف، وقد جعله من باب الشاذ[2].

يتركّز الحديث عن هذه الصيغة في ناحيتين اثنتين، هما:

النّاحية الأولى: أن هذه الصيغة لا تكون إلا لازمة، ولا يصلح أن تكون متعدّية، استناداً إلى المسموع من كلام العرب[3].

النّاحية الثانية: أن الأفعال الّتي تنتمي إلى هذه الصيغة غالباً ما تحمل معنى محدداً، أو لنقل إنَّها تشترك في معنى مخصص بينها، وهو الدّلالة على الصفة الثابتة في الشخص، كالجبن، والظرافة، والحسن، والقبح، ونحوها من الصفات الثابتة في الشخص ولا تتغير[4].

ولقد أشار ابن مالك إلى أن هذا الفعل من تداخل اللغات، وأن الضمّة ليست حقيقية في مضارع هذا الفعل[5].

يقول ابن يعيش في صيغة "فَعُل" الّتي تأتي بالضم: " وأمّا "فَعُلَ" مضمومَ العين في الماضي فبناءٌ لا يكون إلَّا لازمًا غير متعدّ؛ لأنه بناءٌ موضوعٌ للغرائز والهيئة الّتي يكون الإنسانُ عليها من غيرِ أن يفعل بغيره شيئًا، ولا يكون مضارعه

---

(1)ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 428.

(2) سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 40.

(3) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ص: 430.

(4) انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 208.

(5) انظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 379، و ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد (1975م). كتاب الأفعال، تحقيق: حسن محمد محمد شرف، مراجعة: مهدي علام، مؤسسة دار الشعب، القاهرة – مصر، ج: 2، ص: 193، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 1، ص: 473.

إلَّا مضمومًا، بخلافِ "فَعَلَ" و"فَعِلَ" اللذين يكونان لازمين ومتعدّيين. ولم يشذّ منه شيءٌ إلَّا ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال: "كُدْتُ" بضمّ الكاف، "أكادُ"، وهو من تداخُل اللغات"[1].

وممّا جاء على هذه الصيغة من كتاب الله تعالى قوله: "وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ"[2].

بيّن النحاة أن هذه الصيغة تدل على ما كان من خلق أو خلقة، أو كان من العيوب، أي إنَّها تأتي في الكلام للدلالة على الصفات الثابتة المستقرة للإنسان[3]، فقولنا: حسُن فلان، فهذا لا يعني أنه حسن الآن، ثم سيصير قبيحاً، أو قبُح، وأنه سيصير بعد قليل حسناً، وهكذا بالنسبة لسائر الأفعال الّتي تنتمي إلى هذه الفئة، أي تنطبق الفكرة على جبُن، وظرُف، ونحوها، فكلها تدل على ثبوت في المعنى والدّلالة والصفة، وإنَّها من صيغة "فعُل".

يتبادر إلى الذهن السؤال الآتي: هل ينحصر معنى الثبات في الصفة والدّلالة على اللزوم فقط في هذه الصيغة؟

يمكن الإجابة عن هذا التساؤل بأن هناك من الصيغ الأخرى ما تأتي للدلالة على صفة ثابتة، ومنها ما يأتي متعدّياً، غير أن الفارق بين هذه وتلك أن هذه الصيغة لا تأتي إلا هكذا في الغالب الأعم، في حين أن الصيغ الخمسة الأخرى يستوي أن يأتي فيها اللازم مع المتعدّي، والدال على الثبات في الصفة والدال على المتحول من الصفات.

لقد ركّز النحاة في كلامهم عن هذه الصيغة على تلك الدّلالة على المعنى والمبنى، فجعلوا الضمّة في طليعة كلامهم عن هذه الصيغة، فكان كلامهم أن الفعل مضموم العين في الماضي لا يأتي إلا مضمومها في المضارع، ولا يكون إلا للدلالة على الثبات في الصفة، والفعل لازم، بمعنى أنهم جعلوا من الضمّة دالة على هذه

---

(1) ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 430.

(2) سورة الأعراف الآية 58.

(3)ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 208.

المعاني، وأفادوا من هذه الصيغة الّتي تنحصر لهذه الضمّة كي تدل على هذا المعنى الّذي هم في صدد الحديث عنه.

من هنا فإن قيمة الضمّة ضِمْنَ صيغة "فعُل: يفعُل" تتمثل في أنَّها تمنح أمرين اثنين، وهما: الدّلالة على لزوم الفعل، وعلى أن الصفة الّتي يتصف بِهَا هذا المعني إنما هي صفة ثابتة، ويجب أن يتبادر هذان المعنيان للمُتَلَقِّي أو للقارئ بمجرد أن يلحظ أن الفعل مضموم العين في الماضي، فكانت الضمّة بذلك دليلاً لهذا القارئ أو المُتَلَقِّي على هذين المعنيين، وبذلك تتضح مظاهر الاستعمال اللغويّ للضمّة في هذه الصيغة الصرفيّة.

3.2 الدّلالةُ على مضارعِ صيغةِ "أَفْعَلَ" ونحوِها من صيغِ الثلاثيِّ المزيدِ بحرفٍ وصيغِ الرباعيّ:

يأتي الفعل الثلاثيّ المزيد بحرف مضموم حرف المضارعة، مثل: أكرم يُكرم، وأقطع: يُقطع، وهكذا، وهذا الضم لا يكون إلا في حال كون هذا الفعل مزيداً بحرف كالهمزة مثلاً، أمّا إذا كان مفتوحاً فهذا يعني أنه مجرد من الزيادة[1].

يشير الأصل المفترض لصيغة "أفعل" أن تكون بالهمزة، أي: أكرم: يؤكرم، وأقدم: يؤقدم، وإنما حُذِفت الهمزة من صيغة المضارع لأن الباب جُعِل على وتيرة واحدة، وذلك أن المتكلم إذا أخبر عن نفسه قال: أؤكرم، فكرهت العرب اجتماع الهمزتين، فحذفت إحداهما تخفيفاً، ثم طُرِد الباب على وتيرة واحدة في سائر حروف المضارعة[2].

---

(1)الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1995م). الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ص: 247.

(2) انظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 72.

ويُتوصّل بهذه الصيغة الصرفيّة إلى التفريق بين ما كان أصله: فعل، وما كان أصله: أفعل، مثل: كرم وأكرم، فإن مضارع كرم: يَكرُم، ومضارع أكرم: يُكرِم، فكان ضمّ حرف المضارعة سبيلاً للوصول إلى التفرقة بين الأصلين[1].

وممّا ورد في كتاب الله تعالى مضارعاً لصيغة "أفعلَ" قوله: "وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ[2]"، وهو ماضي: أقسمَ.

وتأخذ سائر الأفعال الثلاثيّة المزيدة بحرف الحالة البنائية ذاتها – ضمّ حرف المضارعة – نحو: قسّم: يُقسّم، وقاتلَ: يُقاتِلُ، إضافة إلى صيغة "أفعل" الّتي سبقت، فهذه الأوزان الّتي زيدت فيها الهمزة يصاغ المضارع منها كما يصاغ من الأفعال الرباعيّة على نحو: دحرج؛ وذلك لأنَّها في شكلها صارت كالرباعيّة، ولفظها لفظ الرباعيّ، من هنا قيست عليه، وجُعل مضارع هذه الصيغ على زنة مضارع الفعل الرباعيّ[3].

وممّا جاء في كتاب الله العزيز على هذه الأفعال قوله: "يُثَبِّتُ اللَّهُ الّذين آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ[4]"، وهو مضارع: ثَبَّتَ، وكذلك قوله: "وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا[5]"، وهو مضارع الفعل: قاتَلَ.

---

(1)الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1990م). التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 172.

(2) سورة الرَّوم الآية 55.

(3) انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ج: 3، ص: 114.

(4) سورة إبراهيم الآية 27.

(5) سورة النساء الآية 74.

يأتي مضارع الأفعال الثلاثيّة المزيدة بحرف على نسق واحد، بضم أوله وكسر ما قبل آخره، فإذا بُنيت هذه الأفعال جميعاً للمفعول بقيت على حالها وفُتِح ما قبل آخرها؛ لأن المضارع فيها يأتي دائماً مكسور العين[1].

ولا تقف فائدة الضمّة في هذه الصيغة على الدّلالة أن الفعل من قبيل الثلاثيّ المزيد بحرف، وإنما تحمل هذه الضمّة دلالة أخرى، تتمثل بأن الهمزة الّتي حُذِفت من صيغة "أفعل" إنما هي همزة قطع لا همزة وصل[2]، وما يقود إلى القول بأن هذه الهمزة همزة قطع وليست همزة وصل إنَّها جاءت تحمل معنى جديداً في الكلام، فهي جاءت لتنقل الفعل من حالة اللازم إلى حالة المتعدّي، لذا سُميت همزة التعدّية، من هنا فقد جُعِلت همزة قطع لا همزة وصل[3].

يظهر ممّا سبق كيف أن الضمّة قد أتت لفائدة وغاية صرفيّة تمثلت في ناحيتين هما:

النّاحية الأولى: إنَّها دلّت المُتَلَقِّي أن الفعل الّذي أُخِذ منه المضارع إنما هو فعل مزيد بحرف وليس فعلاً ثلاثياً، إذ لو بقيت حركة حرف المضارعة فتحة لالتبس الفعلان المجرد والمزيد خاصة في صيغة "أفعل"، فلو كان مضارع: أقسمَ، هو: يَقسم، لما اختلفت هذه الصيغة مع صيغة المضارع من "قسم"، وبالتالي وقع اللبس، فكان دور الضمّة ماثلاً في إماطة اللبس عن صيغة المضارع المزيد بالهمزة.

النّاحية الثانية: إنَّها – أي الضمّة – دلّت بصورة غير مباشرة على أن الهمزة الّتي كانت في صيغة الماضي إنما هي همزة قطع لا همزة وصل، إذ إنَّها لو كانت همزة وصل لما ضمّ حرف المضارعة، فكانت هذه فائدة صرفيّة أخرى لهذه الضمّة.

من هنا فإن هذه الضمّة ليست مجرد حركة بنيوية فحسب، وإنما لها دور فاعل في الدّلالة على معانٍ أخرى يمكن للمُتَلَقِّي أو القارئ أن يفهمها من خلال وجود هذه الضمّة، فلَوْلا هذه الضمّة لما استطاع المُتَلَقِّي أن يفرق بين الفعل

---

(1)ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ص: 93.

(2) الفراهيدي. الجمل في النحو، ص: 247.

(3) انظر: ابن الوراق. علل النحو، ص: 558.

المضارع المجرد عن الزيادة، والفعل المضارع المزيد بحرف – الهمزة – فهذه الضمّة هي الّتي منحت المُتَلَقِّي هذه الفكرة، ومكّنته من الوصول إلى هذه الدّلالة، يضاف إلى ذلك أن الضمّة حين تقع مع حرف المضارعة لصيغة "أفعلَ" دلّت أن الهمزة الّتي في الماضي همزة قطع لا وصل، وقد توصلنا إلى هذه الفائدة الدّلاليّة عبر وجود الضمّة في هذه الصيغة.

وتنطبق هذه الفكرة الّتي سبقت على الأفعال الثلاثيّة المزيدة بحرف عِنْدَ صياغة المضارع منها، والفعل الرباعيّ، مثل: دحرج: يُدحرج، فإن حرف المضارعة يُضم دلالة على أن هذا الفعل من الرباعيّ، ولا يُضم الخماسي مثلاً، فضم حرف المضارعة لا يكون إلا للرباعيّ[1].

ولقد أشار سيبويه لهذه الفكرة حين ذكر أن كل فعل رباعيّ يأتي مضارعه مضموم الأول، سواء أكان رباعيّاً أصالة أم مزيداً، بمعنى أنه ربط بين الفعل الرباعيّ من نحو: دحرج، مع الفعل المزيد بحرف من نحو: أقبل، وكرّم، وقاتل، فكلها يُبنى مضارعها بضم أوله[2].

واختيرت الضمّة للفعل الرباعيّ عِنْدَ اشتقاق مضارعه؛ لأن الفتحة كانت للثلاثي، فلم يكن للرباعيّ سوى الضمّة، ثم أُلحقت بِهِ سائر الأفعال الثلاثيّة المزيدة بحرف لأنَّها صارت بمثابته[3].

وتختلف قيمة الضمّة الّتي دخلت حرف المضارعة مع الرباعيّ المجرد عن قيمتها في الثلاثيّ المزيد، فقد منحتنا الضمّة في الثلاثيّ المزيد دلالة على الزيادة الّتي دخلت الفعل، أمّا مع الرباعيّ المجرد فإن الضمّة قد منحتنا دلالة متمثلة بأن هذا الفعل من الرباعيّ المجرد وليس من غير ذلك من الأوزان، فكان انفراد الرباعيّ بالضمّة دليلاً عليه، كما أن الفتحة كانت دليلاً على الثلاثيّ.

---

(1) انظر: دنقوز، شمس الدين أحمد (1959م). شرحان على مراح الأرواح في الصرف، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة، ص: 49.

(2) انظر: السيرافي. شرح كتاب سيبويه، ج: 5، ص: 177.

(3) انظر: الثمانيني. شرح التصريف، ص: 199.

من هنا فإن وجود الضمّة في صيغة المضارع للأفعال الرباعيّة والثلاثيّة المزيدة بحرف ليس وجوداً اعتباطياً دون فائدة تُذكر، دلالة مقصودة، بل إن هذه الضمّة هي الّتي تمنح المُتَلَقِّي الفائدة الّتي يتبين من خلالها نوع هذا الفعل، وهل هو من قبيل المزيد أم من قبيل المجرد، كما حصل في الفعل المزيد بالهمزة، وقد اختيرت الضمّة دون سائر الحركات؛ لأن الفتحة كثيرة في الاستعمال مع مضارع الثلاثيّ والخماسي والسداسي، فكان الخيار بالضمّة.

ولكن السؤال هاهنا لمَ لمْ تُختَرْ الكسرة دون الضمّة؟

من وجهة نظري إن عدم اختيار الكسرة عائد إلى اللهجة الّتي تكسر حرف المضارعة، وهي التلتلة، فلو كُسِر حرف المضارعة لتوهم المُتَلَقِّي أن هذه الكلمة بلهجة التلتلة[1]، فكانت الضمّة أكثر مناسبة من الفتحة والكسرة.

4.2 ضمّ ميمِ اسمِ الفاعلِ منْ غيرِ الثلاثيِّ:

يشتقّ اسم الفاعل من الفعل الثلاثيّ على زنة:فاعل، نحو: كتب: كاتب، وضرب: ضارب، وقتل: قاتل، وهكذا، غير أن هذه الصيغة المشتقّة لاسم الفاعل من الثلاثيّ لا تهمنا في هذه الدّراسة، إن ما يهمنا صياغة اسم الفاعل من غير الثلاثيّ، إذ يُشتق اسم الفاعل من غير الثلاثيّ بقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، ومثال ذلك: مُخرِج، ومُستخرِج[2]، ويُكسر ما قبل الآخر في اشتقاق هذه

---

(1) التلتلة: كسر حرف المضارعة، يقال: تِعلمون، وتِذهبون، ونحوها، وتنسب إلى بهراء، انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000م). سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 241، و السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1998م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 167.

(2) انظر: ابن الحاجب. الكافية في علم النحو، ص: 41.

الصيغ الصرفيّة سواء أكان مكسوراً في الأصل، نحو: ينقلِبُ: مُنقلِب، أو مفتوحاً، نحو: يتعلَّمُ: مُتعلِّم[1].

وممّا جاء في كتاب الله تعالى مشتملاً على اسم الفاعل بصورة مكررة وملحوظة قوله سبحانه وتعالى: "إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا[2]"، فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على عدد من أسماء الفاعلين المشتقّة من الثلاثيّ ومن غير الثلاثيّ.

ويحمل اسم الفاعل من غير الثلاثيّ الدّلالة على معنى الزيادة الّتي دخلت الفعل المشتقّ منه أصلاً، فيحمل الدّلالة على التعدّية مثلاً، أو الدّلالة على التكثير، أو معنى المشاركة، إلى غير ذلك من الدّلالات الّتي تأتي مع صيغ الفعل المزيد، ثم يُشتق منها اسم الفاعل، فاسم الفاعل يحمل الدّلالة على معنى الزيادة مثلما كانت تلك الزيادة مرتبطة بالفعل الّذي اشتق منه أصالة[3].

ومن بين تلك المعاني على سبيل المثال الدّلالة على التعدّية، كما جاء في قوله سبحانه: " مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدً"[4]، فكلمة: مرشداً، اسم فاعل من الفعل المتعدّي: أرشد، وقد أفادت الزيادة في هذا الفعل

---

(1) انظر: الفقرا، سيف الدين (2005م). المشتقّات الدالة على الفاعلية والمفعولية دراسة صرفيّة دلاليّة إحصائية، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ص: 25.

(2) سورة الأحزاب الآية 35.

(3)موقده، سمير (2004م). اسم الفاعل في القرآن الكريم دراسة صرفيّة نحويّة دلاليّة في ضوء المنهج الوصفي، رسالة ماجستير، كلية الدّراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص:119 – 120.

(4) سورة الكهف الآية 17.

معنى التعدّية، وكذلك أفاد اسم الفاعل "مرشداً" معنى التعدّية استناداً لمعنى الفعل الّذي اشتق منه[1].

ويُلحظ في اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثيّ وجود الضمّة في أول هذا المشتقّ، إذ إن حرف المضارعة ينقلب ميماً مضمومة مع هذه الصيغة، بصرف النظر عن كسر ما قبل الآخر، ولم يُسمع عن العرب غير الضم في هذه الميم، في حين سمع الفتح بدلاً من الكسر، مثل: مُسهَب، ومُحصَن، مُلفَج، بالفتح دون الكسر، أمّا الضمّة فباقية على حالها من هذا الاسم المشتقّ[2].

ويطّرد هذا الشكل البنائي المرتبط بميم اسم الفاعل من غير الثلاثيّ مع غيره من المشتقّات الصرفيّة الأخرى، منها اسم المفعول من غير الثلاثيّ، واسم الزمان والمكان، والمصدر الميميّ من غير الثلاثيّ كذلك، فإنَّها جميعاً تُبدأ بميم مضمومة، مع اختلاف في حركة ما قبل آخر هذا الاسم المشتقّ[3].

تمثل حالة قلب حرف المضارعة ميماً مضمومة في اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثيّ القاعدة الرئيسة الّتي يُبنى عليها اسم الفاعل في العربيّة، وهي قاعدة كما نرى مطردة ومقيسة في كلام العرب.

وما يلفت انتباه الناظر لهذا المشتقّ ما يرتبط بقول النحاة: قلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، فليس الأمر متعلقاً بالضمّة وحدها، ولا بالميم وحدها، بل يجب أن تجتمع الميم مع الضمّة في هذا الاشتقاق، فلا يصلح أن تكون الميم مكسورة أو مفتوحة، ولا يصلح أن يقع حرف غير الميم موضع الميم.

يمكن أن نتوصل إلى علاقة وثيقة بين الضمّة من جهة وحرف الميم من جهة ثانية، وذلك إن صوت الميم يخرج بانطباق الشفتين انطباقاً تاماً، مع خروج الهواء عبر التجويف الأنفي، تصحبه الغنة، وهو صوت مجهور شفوي[4].

---

(1) انظر: موقده. اسم الفاعل في القرآن الكريم، ص: 120.

(2) انظر: الحملاوي، أحمد بن محمد (د.ت). شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ص: 62.

(3) السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 327.

(4) انظر في مخرج الصوت: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة، ص: 31.

وتخرج الضمّة من انضمام الشفتين، وهي صوت مجهور كذلك[1].

ولا يخفى أن هذا التقارب الكبير بين الصوتيّن – الميم والضمّة – له أثره الكبير والمباشر في اجتماع هذين الصوتيّن في صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثيّ، فإن الميم صوت شفوي، وكذلك الضمّة، والميم صوت مجهور، وكذلك الضمّة، من هنا ناسبت الضمّة الميم في اجتماعهما في صيغة اسم الفاعل على ما نرى في هذه الحالة.

وتُدخِل الضمّة قيمة صرفيّة لغويّة علاقتها بهذه الصيغة الاشتقاقية، تتمثل بالدّلالة على أن اسم الفاعل في هذه الحالة قد اشتُقّ من فعل رباعيّ مجرّد أو مزيد، فسواء أكان عدد الحروف مناسباً أم لا فإن وجود الضمّة على هذه الميم دليل على أن اسم الفاعل قد اشتُقّ من فعل غير ثلاثي، فأصل القاعدة يقول إن اسم الفاعل يشتق من غير الثلاثيّ بقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، ثم يكسر ما قبل الآخر، فوجود الضمّة دليل على أصل اشتقاق الفعل[2].

وتتمثل الفائدة الثانية بتسهيل النطق بهذا المُركّب الصوتيّ (اسم الفاعل)، فإن الميم تتناسب مع الضمّة من جهة المخرج والصفة، وهذا يمنح النطق بِهَا مزيداً من السهولة واليسر، ويجعل الكلمة أكثر سهولة في النطق.

يمكن التوصل إلى القول بأن الضمّة في صيغة اسم الفاعل ليست مجرد حركة فحسب، بل لها دور دلاليّ وآخر نطقي هذه الصيغة الصرفيّة المعروفة، وهي صيغة اسم الفاعل، فالجانب الدّلاليّ يتمثل بأنَّها تدل المُتَلَقِّي أن اسم الفاعل هذا مشتقّ من فعل غير ثلاثي، في حين أن الجانب النطقي يتمثل بمناسبة صوت الميم وصوت الضمّة، إذ هما يخرجان من موضع واحد، الأمر الّذي يجعل من نطقهما مجتمعين أكثر سهولة ويسراً ممّا لو كان كل منهما من مخرج مختلف؛ لذا نجد

---

(1) انظر مخرج الصوت: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة، ص: 38، و الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1999م). أسرار العربيّة، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ص: 45.

(2) انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 215.

الضمّة ملازمة للميم في سائر المشتقّات من الأفعال غير الثلاثيّة، سواء اسم المفعول، أم اسم الزمان والمكان، أم المصدر الميميّ.

5.2 ضمّ ميمِ اسمِ المفعولِ واسمَيْ الزَّمانِ والمكانِ والمصدرِ الميميِّ منْ غَيْرِ الثلاثيِّ:

لا يختلف الأمر كثيراً بين اسم الفاعل الّذي تطرقنا للحديث عنه قبل قليل، وبين هذه المشتقّات الّتي يُضم فيها حرف الميم عِنْدَ اشتقاقها، إذ هي تأتي بالصيغة نفسها، وقد ارتأينا أن نجعلها في جزء واحد من هذه الدّراسة للتشابه الواضح بينها في طريقة الاشتقاق، خاصة أنَّها تشترك في كون الاشتقاق من الفعل غير الثلاثيّ لا من الفعل الثلاثيّ.

يمثل اسم المفعول أول هذه المشتقّات، وهو مشتقّ يؤخذ من الفعل المبني للمجهول، ويعمل عمل فعله، وهو يدلّ على من وقع عليه الفعل، وهو مثل اسم الفاعل في اشتراط الزمان والعمل، إذ إن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المشتقّ منه، سواء أكان مفرداً أم مثنى أم جمعاً، ويشتق من الثلاثيّ على زنة "مفعول" مثل: مضروب، ومشروب، وهكذا، ويشتق من غير الثلاثيّ على نحو اسم الفاعل ولكن بفتح ما قبل الآخر، مثل: مُدحرَج، ومُستخرَج[1].

ويأتي اسم المفعول للدلالة على ما وقع عليه الحدث، أي يدلّ على المفعول بِهِ في الأصل، ويأخذ نائباً عن الفاعل[2].

ويُشتق اسم المفعول من الفعل الثلاثيّ على ما ذكرنا بالإتيان بصيغته على وزن "مفعول" مثل: مضروب، أمّا من غير الثلاثيّ فيؤتى بالفعل المضارع المبني للمجهول، ثم يُقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، ويُفتَح ما قبل الآخر، مثل: مُستخرَج[3].

---

(1) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 291.

(2) الجرجانيّ. التعريفات، ص: 26.

(3) انظر: ابن الحاجب. الكافية في علم النحو، ص: 41.

وممّا جاء على اسم المفعول من غير الثلاثيّ قوله سبحانه وتعالى: "أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ"[1]، فكلمة "المضطر" اسم مفعول، انطلاقاً من كون الفعل "اضطُرّ" دائم البناء للمجهول، واسم المفعول يأتي من الفعل المبني للمجهول.

تشابه بعض الأفعال صيغتها صيغة اسم الفاعل على نحو: مُختار، ومُحتلّ، ونحوها ممّا كان الحرف قبل الأخير مضعفاً أو ألفاً، فإنَّها تشبه صيغة اسم الفاعل، والسياق هو الّذي حدد نوع الكلمة أكانت اسم فاعل أم اسم مفعول[2].

يتبين من خلال ما مر، أن وجود الميم المضمومة في صيغة اسم المفعول من غير الثلاثيّ شبيه بوجودها في صيغة اسم الفاعل، فالتغير الّذي وقع في صيغة اسم المفعول من جهة أن الحرف قبل الأخير مفتوح وليس مكسوراً ذو أهميّة ثانوية في هذه الدّراسة، فإن ما يهمنا وجود هذه الميم المضمومة في بداية هذه الصيغة؛ لما لها من أثر في الدّلالة والصيغة.

وتلعب الضمّة دوراً مهماً في رصد الدّلالة الدقيقة لهذه الصيغة، فإن وجود الضمّة الّتي تلي الميم يمنح المُتَلَقِّي معرفة مسبقة أن هذه الصيغة مشتقّة، وأنَّها دالة على مشتقّ تحتها، ثم يتسنى له البحث عن هذا المشتقّ، أهو أسم فاعل أم اسم مفعول أم غير ذلك من الصيغ المشتقّة، مع الإشارة هاهنا إلى دور حركة ما قبل الآخر في بيان نوع هذه الصيغة من بين الصيغ المشتقّة.

هذا، وقد قامت الضمّة بدورين اثنين في هذه الصيغة، الأول: أنَّها قامت بدور صوتيّ صرفيّ متمثل بتناسبها مع الميم الّتي ابتُدئ بِهَا الصيغ المشتقّة، والثاني: دور دلاليّ متمثل بالدّلالة على عموم المشتقّات، يصحبها حركة ما قبل الآخر لبيان أي مشتقّ من هذه المشتقّات معنيّ بالصيغة.

ولا ينكر أحد التماثل الصريح بين صيغة اسم المفعول وصيغة اسم الزمان والمكان، فإن الصيغة متشابهة تماماً بين المشتقّين، فاسم الزمان والمكان صيغة

---

(1) سورة النمل الآية 62.

(2) انظر: الحملاوي. شذا العرف في فن الصرف، ص: 63.

مشتقّة تدل على زمان وقوع الحدث أو مكانه، وهو مشتقّ من الفعل المبني للمجهول، شأنه في ذلك شأن اسم المفعول[1].

ويشتق اسم الزمان والمكان من الفعل الثلاثيّ على زنة "مَفعَل"، أو مَفعِل"، في حين يشتق من غير الثلاثيّ على زنة اسم المفعول، ثم يُترك الأمر للسياق كي يحدد المعنى المقصود من الكلام، أهو اسم مفعول، أم اسم زمان، أم اسم مكان[2].

ولا يعني قولنا أن اسم الزمان والمكان شبيه باسم المفعول أنهما قد أخذا كافّة تفصيلات اسم المفعول، بل ثَمَّةَ اختلاف بينهما خاصة في جانب العمل، فاسم المفعول يعمل عمل فعله، في حين أن اسمي الزمان والمكان لا يعملان في شيء؛ لأنهما ليسا في معنى الفعل[3].

وقد جاءت العرب بصيغة اسم الزمان والمكان للدلالة على زمن وقوع الفعل أو مكانه، وهذا ضرب من الاختصار والإيجاز الّذي أتت بِهِ العربيّة، فلَوْلا هذه الصيغة المشتقّة لكان يتوجب على المتكلم أن يأتي بالفعل وزمانه، أو مكانه، فيقول مثلاً: هذا مكان الّذي قُتل فيه زيد، أو هذا الزمان الّذي قُتِل فيه زيد، فاختصرت العربيّة ذلك بأن قالت: هنا مَقتَل زيد[4].

ويتشابه الحديث عن الضمّة في صيغة اسم الزمان والمكان مع صيغة اسم المفعول، فليس من شك أن الهيئة اللفظية للصيغتين متشابهة تماماً، ولا شك أن طبيعة اشتقاق كل منهما متماثلة، وأن الفرق بينهما متمثل في أن صيغة اسم المفعول تدل على من وقع عليه الحدث، في حين أن صيغة اسم الزمان والمكان تدل على زمان وقوع الحدث أو مكانه، وهذا فرق دلاليّ لا غير.

أما من النّاحية الصرفيّة الّتي تتمثل بوجود الضمّة في صيغة الاشتقاق لاسم الزمان والمكان فإن هذه الضمّة تأتي لتمنح المُتَلَقِّي دلالة أولية بأن هذه الصيغة الّتي

---

(1) الجرجانيّ. التعريفات، ص: 26.

(2) انظر: الحملاوي. شذا العرف في فن الصرف، ص: 71.

(3) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 150.

(4) انظر: المؤيد ، حامي الحماة (2000م). الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: محمد حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ج: 1، ص: 449.

بين يديه إنما هي صيغة مشتقّة، ومن ثم يتسنى له البحث في طبيعة هذه الصيغة، والوصول إلى أنَّها صيغة اسم مفعول، أو اسم زمان، أو اسم مكان، أو حتّى اسم فاعل في حال كونها تشابهت معها، فهذه الدّلالة الأولية الّتي يمكن أن يستنتجها المُتَلَقِّي من وجود الضمّة في هذه الصيغة، كما أن هذه الضمّة متناسبة صوتيّاً وصرفيّاً مع الميم الّتي بدأت بِهَا الصيغة نفسها.

ويأتي المصدر الميميّ في الكلام للدلالة على المعنى الّذي يدلّ عليه المصدر الصريح، فمن ذلك مثلاً أن المعصية بمنزلة العصيان، والموجدة بمنزلة الوجدان، فهذا يعني أن المصدر الميميّ يصلح أن يحل محل المصدر الصريح، ويأخذ دلالته المخصصة ذاتها[1].

ويشتق المصدر الميميّ من الثلاثيّ على زنة "مَفعَل" و"مَفعِل" وذلك وفقاً لقواعد ذكرها الصرفيّون، أمّا من غير الثلاثيّ فيُشتقّ على زنة اسم المفعول، بقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر[2]، وكذلك الحال يترك الأمر للسياق كي يحدد المعنى المقصود من الكلام، أهو اسم مفعول، أم اسم زمان، أم اسم مكان، أم مصدر ميميّ.

واضح للناظر في صيغة المصدر الميميّ من غير الثلاثيّ أنَّها تصاغ على صيغة اسم المفعول، وما تقدم من كلام على اسم المفعول ينطبق على المصدر الميميّ، إذ تظهر الضمّة بعد الميم في هذه الصيغة، ممّا ينبه المُتَلَقِّي أو القارئ إلى قيمة دلاليّة أولية تتمثل بأن هذه الصيغة صيغة مخصصة من بين سائر صيغ الكلام، وأن هذه الصيغة لا بد أن تفضي إلى دلالة معينة أو محددة، وتتمثل هذه الدّلالة بالإشارة إلى معنى المصدر الصريح نفسه، فكأن المتكلم قد أتى بصيغة المصدر الصريح ولكن بصيغة مغايرة، فتكون الضمّة من بين الأدلة الصرفيّة الّتي يلحظها المُتَلَقِّي في الصيغة قبل النظر في سائر تفاصيلها.

---

(1) انظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (1974م). شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 110.

(2) انظر: ابن الحاجب. اشافية في علم التصريف والخط، ج: 1، ص: 29.

يتضح أن الضمّة في صيغ الاشتقاق الّتي مرت، صيغة اسم المفعول، وصيغة اسم الزمان والمكان، والمصدر الميميّ قد لعبت دوراً مهماً في رصد المعنى، وتوجيه الدّلالة وفقاً لما تقضي بِهِ هذه الصيغة، إذ إن الضمّة منحت المُتَلَقِّي تصوراً أولياً باعتبار أن هذه الوحدة الكلامية تنتمي إلى فئة مخصصة من فئات الكلام الصرفيّة، ألا وهي المشتقّات، ومن ثم يتمكن المُتَلَقِّي من رصد نوع هذا المشتقّ استناداً إلى عناصر أخرى، كالسياق أو المعنى، أو حركة ما قبل الآخر، يزاد إلى ذلك التناسب الصوتيّ الصرفيّ بين صوت الميم وصوت الضمّة هذه الصيغ المشتقّة، فإن الصوتيّن يخرجان من مخرج واحد، ممّا يمنحهما سهولة في النطق، ويسراً في الأداء.

6.2 الضمّةُ وصيغةُ التصغيرِ:

تأخذ الضمّة مكانة مهمة في تَشْكِيْل صيغة التصغير في العربيّة، فأول ما يطالعنا في الحديث عن قاعدة التصغير الحديث عن الضمّة، وذلك وفقاً لما أشار إِلَيْهِ اللغويّون.

يقول الجرجانيّ في تعريف التصغير: " تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيرًا، أو تقليلًا، أو تقريبًا، أو تكريمًا، أو تلطيفا، كرجيل، ودريهمات، وقبيل، وفويق، وأخي، ويبنى عليه ما في قوله صلى الله عليه وسلم في حق عائشة رضي الله عنها: "خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء"[1].

يقوم مفهوم التصغير على أساس من تغير البنية، فإن تغير البنية الصرفيّة للكلمة يقود المُتَلَقِّي إلى فهم المعنى المخصوص بالتصغير ضِمْنَ هذه الكلمة، فتغيّر البنية أساس في انتقال المعنى والدّلالة من الكلمة باعتبارها مكبرة إلى كلمة مصغرة، انطلاقاً من مجموعة من التحولات الّتي تدخل صيغة التصغير نفسها.

تتوفّر العربيّة على صيغة تسمى صيغة التصغير، وهي تدل المُتَلَقِّي على معانٍ ترتبط بالاسم المصغر، إذ لا يُشترط فيه أن يكون القصد منه بيان صغر حجم

---

(1) الجرجانيّ. التعريفات، ص: 60.

هذا المسمى، بل قد يُقصد تحقيره، أو قد يقصد تعظيمه[1]، ومن الشواهد على معنى التعظيم قول الشاعر[2]:

وَكُلُّ أُناسٍ سوفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّة تَصْفَرُّ مِنها الأَنامِلُ

فالشاهد هاهنا قوله: دُوَيهية، وهي تصغير "داهية"، والداهية لا تصغر إلا لبيان عظمها لا لبيان صغرها.

وقد يقصد تقريبه زمانياً أو مكانياً، فصيغة التصغير تشتمل على سائر هذه المعاني، وكل سياق يدلّ على ما وُضِع له، وتكون هيئة التصغير بضم أول الاسم، وفتح ثانيه، وإلحاقه بياء ساكنة ثالثة، وكسر ما قبل الآخر إن كان رباعيّاً، وقلب حرف العلة ياء إذا كان خماسياً رابعه حرف علة[3].

ويأتي التصغير في العربيّة على ثلاثة أبنية تحضر الضمّة فيها جميعاً، وهي: فُعَيْل، لتصغير الثلاثيّ، نحو: حُجَير، وفُعَيْعِل، تصغيراً للرباعيّ، نحو: جُحَيفِل، وفُعَيْعيل، تصغيراً للخماسي، مثل: قُنَيْطير، وليس سوى هذه الأوزان وزن آخر للتصغير[4].

يقول سيبويه مبيّناً حالات التصغير الثلاثة الّتي يأتي عليها: "اعلم أنَّ التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيلٍ، وفُعَيعلٍ وفُعَيعيلٍ. فأمَّا فُعَيلٌ فلما كان عدة حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغَّرٌ على أقل من فُعيلٍ، وذلك نحو قُييسٍ، وجُميلٍ، وجُبيلٍ. وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف. وأمَّا فعيعلٌ فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني، وذلك نحو جعيفرٍ ومطيرفٍ، وقولك في سبطرٍ: سبيطرٌ، وغلامِ: غُليّم، وعُلَبطٍ عُلَيْبِطٌ. فإذا كانت

---

(1) هذا الغرض من التصغير أضافه الكوفيون ولم يقل بِهِ جمهور البصريين، انظر: العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 158.

(2) البيت للبيد بن ربيعة العامري (2004م). ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 85.

(3) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 253.

(4) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). اللمع في العربيّة، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص: 211.

العدة أربعة أحرف صار التصغير على مثال: فعيعلٍ، تحركن جمع أو لم يتحركن، اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثةٌ على مثال فعيلٍ تحركن جمع أو لم يتحركن ، اختلفت حركاتهن أولم يختلفن. وأمَّا فعيعيلٌ فلما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واواً أو ألفاً أو ياء، وذلك نحو قولك في مصباحٍ: مُصيبيحٌ، وفي قنديلٍ: قنيديلٌ، وفي كردوسٍ: كريديسٌ، وفي قربوسٍ: قريبيسٌ، وفي حمصيصٍ حميصيصٌ، لا تبالي كثرة الحركات ولا قلتها ولا اختلافها"[1].

وممّا جاء بالتصغير في كتاب الله تعالى قوله: "قَالَ يَابُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ"[2]، فكلمة: بُنَيّ، تصغير: ابن.

ويربط المبرد بين صيغ التصغير الثلاثة: فُعَيل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعيل، بما قيل أنه نُقل عن الخليل بن أحمد، وهو أن العرب جعلت التصغير على: فلس، ودرهم، ودينار، أي ثلاثي ورباعيّ وخماسي، لأنهم وجدوا أنه لا يخرج عن هذه الثلاثة أصناف، أمّا إذا اشتمل على شيء من الزوائد سلمت هذه الزوائد وصُغِّر الاسم وفقاً لأحد هذه الأوزان[3].

وقد علل الوراق سبب وجود الضمّة في صيغة التصغير، فذكر أنَّها وُجدت لسببين، الأول: أنَّها أصغر الحركات – وفقاً لقوله – فهي تخرج من بين الشفتين، وهي سهلة المخرج، في حين أن الفتحة والكسرة لا تخرجان من الشفتين، فكان هذا المخرج أصغر في النطق من مخرج الفتحة والكسرة، ولما جاءت صيغة التصغير للدلالة على تصغير الاسم ناسب أن تكون أصغر الحركات أولى في الكلمة، ثم أتبعوها بالفتحة لأن الفتحة متسعة فناسبت أن تأتي بعد الكسرة الضيقة لتكون سبيلاً لتبيينها، أمّا الثاني: فهو أن المصغر صار متضمناً للمكبر، فصار على ذلك مشابهاً لما لم يسمَّ فاعله، فوجب على ذلك ضمّ أوله، مشابهة له بالفعل المبني للمجهول

---

(1) سيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 415 – 416.

(2) سورة يوسف الآية 5.

(3) المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 236.

الّذي يُضم أوله كذلك، كما يمكن أن يُعلل وجود الضمّة في أول الاسم المصغر أن هذا الاسم له بناء واحد، فأريد منه أن يجمع جميع الحركات الّتي تدخل في أبنية الكلمات المختلفة والمتعدّدة[1].

وباعتبار الوراق فإن الضمّة أصغر الحركات، إلا أن هذا الاعتبار قد انتفى وفقاً لما توصلت إِلَيْهِ معطيات علم اللغة الحديث بصفة عامة، وعلم الأصوات بصفة خاصة، انطلاقاً من كون الفتحة أخف الحركات وأصغرها، وليست الضمّة، حتّى إن بعض الباحثين جعل الفتحة تقترب من السكون في خفتها وسهولة النطق بها[2]، هذا يعني أن الضمّة ليست أصغر الحركات، ولكن ذلك لا ينفي عنها بعض الدّلالات الّتي حملتها صيغة التصغير نفسها.

وأياً يكن الأمر في تعليل طبيعة هذه الصيغة الّتي جاء عليها التصغير في اللغة، وبعيداً عن تعليلات العلماء المختلفة في السبب الكامن وراء وجود الضمّة والفتحة والياء الساكنة ثالثة في صيغة التصغير، فإن المراد من هذه الصيغة الدّلالة على معنى التصغير، فقد جعلت اللغة صيغة التصغير متميّزة بهذه الحركات لتحمل معنى التصغير المنوط بها، فالمباني دليل على المعاني، من هنا تميّزت صيغة التصغير في اللغة لتدل على معنى التصغير ذاته[3].

والتصغير للكلمة بمنزلة وصفها، ولهذا لا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إذا كان مصغراً، كما لا يعمل إذا كان موصوفاً، وذلك نحو قولك: زيدٌ ضُوَيْرِب، فلا تقل: عمراً، كما لا تقول: زيدٌ ضاربٌ ظريفٌ عمراً[4].

---

(1) ابن الوراق. علل النحو، ص: 475.

(2) بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 150.

(3) انظر: الروابدة، محمد أمين (2010م). التصغير في اللغة العربيّة نظرة في: الدّلالة والتحليل الصوتيّ، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، العدد: 79، ص: 31 – 32.

(4)ابن الدهان، أبو محمد سعيد المبارك الأنصاري (2010م). شرح الدروس في النحو، تحقيق ودراسة: جزاء محمد المصاروة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ص: 328.

كما بيّن الروابدة في بحثه أن صيغة التصغير في اللغة لا يشترط أن تدل على التودد أو التحبب، فإن اللغات السامية تشترك بصيغة أخرى تختص بمعنى التودد والتحبب، وهي: فعولة، مثل: عبود، في تصغير عبد الله، أو فعولة، مثل: حمودة، في تصغير محمد، وعمورة في تصغير عمر أو عامر أو نحوهما، فهذه الصيغة هي الّتي تدل على التودد اشتراكاً مع اللغات السامية أخوات العربيّة[1].

يبدأ التحول الصرفيّ في صيغة التصغير بضم أولها، بمعنى أن الضمّة إشارة أولى في الكلمة كي تمنحنا دلالة على أن هذا الاسم مصغّر، ينضم إليها التحولات الصرفيّة الأخرى الّتي تحدث في الكلمة، كفتح الثاني، وإدخال ياء ساكنة حرفاً ثالثاً في الكلمة، ناهيك عن غير ذلك من التحولات المفصلة الّتي تحدث عنها اللغويّون.

تتمثل قيمة الضمّة في هذه الصيغة بدلالتها على معنى التصغير، ودلالتها على أن هذا الاسم من قبيل الأسماء المصغرة، انطلاقاً من أن الضمّة علامة أولية تدخل الاسم المصغر في الكلام بصفة عامة.

فالاسم المصغر ما هو إلا صيغة صرفيّة تحمل معنى، وهو معنى التصغير، والمراد من هذا التصغير مختلف، أمّا التحقير، أو التقليل من شأن المصغر، أو تقريب مدته أو زمانه، إلى غير ذلك من المعاني الّتي يدلّ عليها الاسم المصغر، وإن الضمّة الّتي يبدأ بِهَا هذا الاسم تمثل نقطة أولية في الدّلالة عليه، والإشارة إليه، فيستطيع المُتَلَقِّي أن يتنبه إلى أن هذه الضمّة الّتي بدأ بِهَا الكلام إنما جاءت لغاية ومعنى، وتمثلت هذه الغاية بأن دلّت الكلمة على تصغير هذا الاسم، وانتقاله من دلالة لدلالة أخرى، وقد أشار اللغويّون فيما سبق من كلام إلى أن الاسم المصغر لما كان بناءً واحداً دالاً على معنى التصغير اشتمل على سائر الحركات الّتي تدخل الكلمة، ضمّة، وفتحة، وكسرة.

(1) انظر: الروابدة. التصغير في اللغة العربيّة، ص: 27 – 28.

7.2 الضمّةُ وبعضُ أوزانِ المبالغةِ:

ونجد الضمّة حاضرة أيضاً في بعض الصيغ المشتقّة المخصصة لصيغة المبالغة، وهذا لا يعني اختصاص صيغة المبالغة بالضمّة، بل هناك ما جاء مفتوحاً، ومنها ما جاء مكسوراً، ومنها ما تشاركت فيه حركات مختلفة، ولكن ما يلفت انتباهنا في بعض الصيغ أنَّها اختصت بالمبالغة وتشكل الضمّة جزءاً مهماً أو ملفتاً في تركيبها وتَشْكِيْلها الصرفيّ الصوتيّ، وفيما يلي سنشير لأهم تلك الصيغ.

ويرتبط مفهوم صيغة المبالغة بتحول صرفيّ دلاليّ يطرأ على اسم الفاعل، بمعنى أن الأصل في صيغة المبالغة الدّلالة على من وقع منه الحدث، أي هي شبيهة باسم الفاعل في هذه النّاحية، غير أن ما يفرق بينها وبين اسم الفاعل أنَّها – أي صيغة المبالغة – تدل على من وقع منه الحدث على سبيل الكثرة والمبالغة، إذ إن التحول الطارئ على هذه الصيغة هو الّذي أفضى إلى تحول المعنى، فانتقال الصيغة من صيغة اسم الفاعل إلى صيغة أخرى مختلفة في بنيتها أفضى إلى تحول دلاليّ ليدلّ المُتَلَقِّي أن الحدث الّذي وقع من الفاعل إنما وقع على سبيل التكثير[1].

ثَمَّةَ مجموعة من الصيغ الصرفيّة في العربيّة دالة على معنى المبالغة، وهو معنى مبالغة وقوع الفعل أو الحدث من الفاعل كثيراً، بمعنى أن الفاعل قد وقع منه الحدث كثيراً، فحينما نقول، فلان مهذار، أي إن الحدث يقع منه على سبيل التكثير، وهو حدث الهذر، وبالتالي فهي صيغ دلت على اسم الفاعل، ولكن بصورة تكثيرية، أي إن الحدث وقع على سبيل التكثير، ومن صيغه: مِفْعال، وفَعِّيل، وفَعّال، وفعيل، وفَعول، وغيرها[2].

وتأتي صيغة المبالغة لغاية يريدها المتكلم، أو ربما كانت على درجات ومراتب في الكلام، أولها التبليغ، يليه الإغراق، ثم الغلو، وأخيراً الإيغال[3].

---

(1) ابن هشام الأنصاري. أوضح المسالك، ج: 3، ص: 184.

(2) السيوطي. همع الهوامع، ج: 3، ص: 74.

(3) انظر: صالح، كمال حسين (2005م). صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم دراسة إحصائية صرفيّة دلاليّة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص: 38 – 41.

وقد جاءت هذه الصيغ مسموعة في كتاب الله تعالى، من ذلك للتمثيل لا الحصر قوله: "وَيَاقَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ"[1]، فكلمة: مِدراراً، صيغة مبالغة على زنة: مفعال.

ومن بعض صيغ المبالغة ما يحمل معنى المبالغة في اسم المفعول نفسه، أو اسم الفاعل، كصيغة "فُعْلة" مثل "ضُحكة"، فإنَّها مبالغة في اسم الفاعل، إلا أن الأمر لا يقف عِنْدَ هذا الحد، أي الحدّ الّذي وضعه النحاة من كون صيغة المبالغة تأتي من اسم الفاعل فحسب، بل هناك بعض المظاهر الاستعمالية في اللغة تشير إلى مجيء صيغة المبالغة من اسم المفعول كذلك، مثل: طُوّال، صيغة مبالغة من "طويل"، وهي صيغة نائبة عن اسم المفعول، وجميل وجُمَال وجُمّال[2].

بل لا يقف الأمر عِنْدَ صيغ الاشتقاق الاسمي المختلفة، بل قد يدخل معنى المبالغة في بعض الصيغ الفعلية، وهو ما يسمى بالمبالغة بالزيادة، كزيادة السين أو التاء أو التضعيف على الفعل، أو الإتيان بصيغة الجمع مثل صيغة: يفاعلون، أو صيغة الافتعال ذاتها، أو جمع اسم الفاعل جمع مذكر سالماً، على زنة "فاعلون"، فهذه كلها تحمل معنى المبالغة، وقد دخل هذا المعنى في الكلام عبر الزيادة[3].

وبيّن النحاة أن هذه الصيغ منها ما هو قياسي، ومنها ما هو سماعي، ولا يُشترط في هذه الصيغة الحال أو الاستقبال كما هو الأمر بالنسبة لاسم الفاعل[4].

وتأخذ صيغة المبالغة في العمل حكم فعلها، فتأخذ فاعلاً ومفعولاً، شأنها في ذلك شأن الفعل الّذي اشتُقَّت منه، وهذا الحكم تأخذه صيغة المبالغة كالحكم الّذي

---

(1) سورة هود الآية 52.

(2) الفقرا. المشتقّات الدالة على الفاعلية والمفعولية، ص: 29.

(3) انظر: صالح. صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم، ص: 55 – 57.

(4) السامرائي. معاني النحو، ج: 3، ص: 177.

يأخذه اسم الفاعل أصالة، انطلاقاً من كون صيغة المبالغة تحمل المعنى نفسه الّذي يحمله اسم الفاعل ولكن على سبيل المبالغة والتكثير[1].

ولا يهمنا عدد صيغ المبالغة بصفة عامة، ولا أشكالها وأبنيتها بالقدر الّذي يهمنا منها ما كان مشتملاً على الضمّة، أو كانت الضمّة جزءاً منها، أو دخلت الضمّة في بنيتها، انطلاقاً من كون هذه الضمّة دالة على معنى المبالغة أم لا، فالدّراسة تقصد إلى بيان أثر الضمّة في مستويات اللغة، ومن بينها هذا المُسْتَوى وهو المُسْتَوى الصرفيّ.

فمن بين صيغ المبالغة صيغة "فُعّال"، وهي صيغة دالة على مبالغة وقوع الحدث من الفاعل، وهذه الصيغة كما هو واضح بضم الأول وتشديد الثاني، مثل: كُبّار[2]، ومنه ما جاء في قوله تعالى: "وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا"[3].

يُلحظ في صيغة "فعال" الّتي سبقت للمبالغة أنَّها بُدئت بصوت الفاء المضموم، وهذه الضمّة تشكل جزءاً مهماً من أجزاء هذه البنية الصرفيّة للكلمة، فقد جاءت لتحمل معنى المبالغة، أيّ إنَّها نقلت معنى فعل الفاعل من الصورة المعتادة إلى صورة المبالغة، ولقد ارتبطت الضمّة بهذه الصيغة المخصصة، فصارت علماً عليها، بمعنى أن الضمّة صارت دليلاً على صيغة المبالغة هذه، وصارت تمثل جزءاً مهماً من تركيبها الصرفيّ، والتنوع البنائي الّذي دخل هذه الصيغة منحها دلالة على المبالغة كذلك، نقصد بذلك وجود الشدة والفتحة في الكلام، فكان ذلك لافتاً لانتباه المُتَلَقِّي، ليلمح فكرة المبالغة في هذه الصيغة.

وتأتي صيغة أخرى من صيغ المبالغة تتشابه مع الصيغة السابقة، وهي: فُعَال، مثل: طُوَال، وهذه الصيغة لا تختلف عن الصيغة الأولى إلا بتخفيف العين.

---

(1) انظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (1989م). أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان – الأردن، ودار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 318.

(2) انظر: دنقوز. شرحان على مراح الأرواح، ص: 72.

(3) سورة نوح الآية 22.

ولا تزال الضمّة حاضرة في هذه الصيغة، ودالة عليها، فوجود الضمّة دليل على معنى المبالغة، انطلاقاً من كونها جاءت في بداية الصيغة، فمنحت المُتَلَقِّي سمة إشارية أولى على أن هذه الصيغة تنتمي لمعنى المبالغة والتكثير.

وتتوفّر العربيّة على صيغ عديدة للمبالغة الّتي يُضمّ أولها، ومنها صيغة "فُعُّول" وهي بضم الفاء وتشديد العين وضمها، وقد أشار ابن خالويه إلى أنه ليس في كلام العرب على هذه الصيغة سوى كلمتين: سُبُّوح، وقُدُّوس، وقد سُمع فيهما الفتح أيضاً[1]، وممّا جاء على هذه الصيغة من كتاب الله تعالى قوله: "هُوَ اللَّهُ الّذي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ"[2].

يختص الله سبحانه وتعالى بهاتين الصيغتين دون سواه، وهما: السبوح والقدوس، فالسبوح: فهو المنزه عن السوء، أمّا القدوس: فهو الطاهر[3].

ونجد عِنْدَ النظر في بنية هذه الصيغة الصرفيّة أن الضمّة حاضرة بصورة لافتة للنظر، ففاء الكلمة مضمومة، وكذلك عينها، ثم يلي ذلك واو، والواو من جنس الضمّة، إذ يُطلق عليها وهي في مثل هذه الحالة المدية ضمّة طويلة[4]، فهي بمثابة الضمّة الْقَصِيْرَة، وهذا الوجود لصورة الضمّة في هذه الصيغة لا يمكن أن يمر دون أن يلفت انتباهنا، فوجود الضمّة ليس عادياً في هذه الصيغة، لقد تكررت ثلاث مرات كما نلحظ.

ويظهر أن وجود الضمّة على هذا النحو أوجد نوعاً من الثقل الصوتيّ باعتبار أن نطق الصوت أكثر من مرة في مقاطع الكلمة جعل اللسان ما إنْ ينتهي من المخرج حتّى يعود إليه، وهو ما يشكل نوعاً من الثقل، وقد ازداد هذا المظهر بوجود التشديد في عين الكلمة، وما هذا الثقل والتشديد إلا ربط للكلمة بمعناها

---

(1)ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1979م). ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ص: 250.

(2) سورة الحشر الآية 23.

(3)الهروي. إسفار الفصيح، ج: 2، ص: 608.

(4) انظر: حسان. اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 70.

المتمثل بالمبالغة، فكما أن الصيغة تدل على المبالغة في الحدث، فقد بالغت اللغة في إظهار الضمّة في هذه الصيغة ليتناسب المعنى مع المبنى، وهذا الوجود للضمّة في هذه الصيغة إنما يوحي بفكرة المبالغة الّتي تأتي عليها الصيغة.

8.2 الضمّةُ وبعضُ صيغِ الجمعِ:

تظهر الضمّة في بعض صيغ الجموع – جموع التكسير – بصورة لافتة للنظر، فنحن لا نقصد كل ضمّة تظهر في الجمع أنَّها ذات دلالة، أو ذات قيمة، بل هناك بعض الحالات الّتي أتت فيها الضمّة بصورة تلقائية، إنما نحاول أن نسلط الضوء على بعض تلك الملامح الّتي نرى فيها قيمة واضحة لهذه الضمّة.

وتمتاز العربيّة باشتمالها على عدد كبير من جموع التكسير، أوصلها العلماء إلى سبعة وعشرين جمعاً، منها ما هو للقلة، ومنها ما هو للكثرة، مع التحفظ في هذا المقام على المآخذ الّتي سُجِّلت على هذا التقسيم، واعتراض بعض العلماء بأن هذا التقسيم ليس حاسماً ولا دقيقاً، كما لم يتفق اللغويّون كذلك على كون هذه الجموع مقيسة أم مسموعة، فقد وقع الاختلاف بين اللغويّين في سائر هذه التفصيلات ولم يحسم الأمر بالدقة المطلوبة[1].

وأول هذه الصيغ ما كان من صيغة "فُعُل" بضم الفاء والعين، ويطَّرد في وصف على فَعُول بمعنى فاعل، كغفور وغُفُرُ، وصَبور وصُبُر، وفي كل اسم رباعيّ قبل آخره مدّ، صحيح الآخِر، مذكرًا، كان أو مؤنثًا، كقَذَال بالفتح، وهو جِمَاع مؤخَّر الرأس، وقُذُل، وحِمار وَحُمُر، وكُرَاع بالضم وكُرُع، وقضيب وقُضُب، وَعمود وعُمُد. ويشترط في مفرده أيضًا ألاّ يكون مضعَّفًا مَدّته ألِفٌ[2]، وممّا جاء شاهداً على هذا الجمع من كتاب الله تعالى قوله: "كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ"[3].

---

(1) انظر: الغرايبة، علاء الدين أحمد (2012م). جمع التكسير في جامع البيان في تأويل القرآن للطبري دراسة وتحليل، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 39، العدد الثالث، الجامعة الأردنية، ص: 551.

(2) الحملاوي. شذا العرف، ص: 88.

(3) سورة المدثر الآية 50.

يُلحظ في هذا النوع من الجموع أن الضمتين قد جاءتا في صيغة واحدة، فكان لذلك الأثر الواضح في تناسب الضمّة مع اختها الضمّة، الأمر الّذي أفضى إلى تسهيل النطق بهذه الضمّة في الكلام.

وتظهر الضمّة أيضاً في صيغة "فُعَل" بضم فسكون، ويطرد في اسم على فُعَلة وفي فُعْلى مؤنث أفعل، كغُرْفة ومُدْية وحُجّة. وكصُغْرَى. وكُبْرَى. فتقول فيها غُرَف، ومُدىً، وحُجَج، وصُغَر وكُبَر[1].

فوجود الضمّة في بداية هذه الصيغة ينبه المُتَلَقِّي على أن هذه الصيغة دالة على شيء ما، ألا وهو الجمع، إذ من المعتاد أن تأتي الضمّة بعد فاء الكلمة لتدل على شيء من التحول الصرفيّ الّذي دخلها وفقاً لما لوحظ في هذا الفصل.

ومن ذلك صيغة : فُعَلَة، بضم ففتح. ويطَّرد في وصفِ عاقلٍ على وزن فاعل معتل اللام، كقاضٍ وقضاة، ورامْ ورُماة، وغاز وغُزَاة، ومنها كذلك: فُعَّل، بضم الأول، وتشديد الثانى مفتوحًا، ويطَّرد في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحَىْ اللام، كراكع وراكعة، وصائم وصائمة، تقول في الجمع رُكَّع وصُوَّم. وندر في مُعْتَلِّها كغازٍ وغُزَّى، كما ندر في فَعلية وفُعلاء ففتح، كخَريدة وخُرَّد، ونُفَسَاء ونفَّس، ومنها أيضاً: فُعَّال، بضم الأول، وفتح الثانى مشدَّدًا. ويطَّرد كسابقه في وصف على وزن فاعل، فيقال: صائم وصوَّام، وقارئ وقرَّاء، وعاذل وعُذَّال. وندر في وصف على فاعلة، كصُدَّاد، ومنها أيضاً: فُعُول، بضمتين. ويَطَّرِد في اسم فَعِل، بفتح فكسر، ككَبِد وكبُود، وَوَعِل ووُعَول، ونَمِر وَنُمور. وفى فَعْل اسما ثلاثيًا ساكن العين، مثلث الفاء، نحو كَعْب وكعُوب، وَجُنْد وَجُنود، وضِرْس وَضُرُوس[2].

وتظهر الضمّة في هذه الجموع خاصة في الحرف الأول منها، وهي إشارة كما ذكرنا من قبل إلى أن هذه الصيغة الّتي بُدئت بالضمّة إنما جاءت فيها الضمّة لتمنح المُتَلَقِّي دلالة أولية بأن هذه الكلمة مشتملة على شيء من التحول الصرفيّ، أو هي خضعت لبعض مظاهر التغير، كالجمع مثلاً، فإن وجود الضمّة ينبه المُتَلَقِّي لذلك.

---

(1) الحملاوي. شذا العرف، ص: 88.

(2) الحملاوي. شذا العرف، ص: 89 – 90.

ونتوقف هاهنا عِنْدَ صيغة "فُعُول" بضمتين، فإن وجود الضمتين في هذه الصيغة يمنح المُتَلَقِّي معرفة بأن هذه الصيغة للجمع، وأنَّها مختلفة عن صيغة "فَعُول" الّتي هي للصفة المشبهة، ولصيغة المبالغة، فلو لم تبدأ هذه الصيغة بالضمّة لتوهم المُتَلَقِّي أن الكلمة من صيغ المبالغة أو من الصفات المشبهة.

يظهر ممّا سبق أن الضمّة لها حضور جيد في صيغ الجمع، صحيح أن هذا الحضور لم يمنح صيغ الجموع الّتي قالت بِهَا العربيّة كثيراً من الدّلالة، أو كثيراً من الإيحاء بالتحولات الصوتيّة المتعدّدة، إلا أن حضور الضمّة خاصة في فاء الجمع منح المُتَلَقِّي معرفة مسبقة بطبيعة بنية هذه الكلمة، وجعله مميزاً لها على أنَّها من قبيل الجمع لا من قبيل شيء آخر.

لقد استطاع هذا الفصل أن يرصد النتائج الآتية:

أولاً: تعدّ قيمة الضمّة في المُسْتَوى الصرفيّ أكثر حضوراً من المُسْتَوى الصوتيّ الّذي سبق الحديث عنه في الفصل الأول، كما أنَّها أكثر حضوراً من المُسْتَوى النحويّ الّذي سيأتي الحديث عنه في الفصل الثالث؛ ويعود السبب في ذلك لكون الضمّة تتداخل في بنية الكلمة بصورة مباشرة، في حين أن مواضعها الصوتيّة والنحويّة قليلة إذا قورنت بوجودها في المُسْتَوى الصرفيّ.

ثانياً: يُلحَظ أن الصيغ الّتي طرأ عليها تحول، أو تعرّضت لبعض مظاهر التغيير الصرفيّ، أو كانت فيها الضمّة ذات دلالة عميقة، أن الضمّة تبعت الحرف الأول من الكلمة، بمعنى أن الحرف الأول يكون مضموماً، وهذا ما لوحظ في صيغ البناء للمجهول، فالحرف الأول يضم في الحالتين، وفي صيغ المشتقّات، اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان والمكان، والمصدر الميميّ، فكلها تبدأ بميم مضمومة، وكذلك صيغة التصغير، وصيغ الجموع المختلفة، الأمر الّذي يقودنا إلى القول إن وجود الضمّة مع الحرف الأول من الكلمة نوع من الإيحاء للمُتَلَقِّي بأن هذه الكلمة قد خضعت لشيء من التبديل والتحويل، وأن هذه الضمّة دليل على ذلك.

ثالثاً: لا تقف قيمة الضمّة في المُسْتَوى الصرفيّ عِنْدَ الجانب الصرفيّ المتعلق ببنية الكلمة فحسب، وما تدخله الضمّة من تسهيل في نطقها ولفظها، بل يتجاوز ذلك إلى بعض الملامح الدّلاليّة الّتي تقود المُتَلَقِّي إلى معنى عميق في الجملة،

وذلك على نحو ما نراه في دلالة الضمّة على ضمير الفاعل في الفعل المضارع المُسْنَد لواو الجماعة، الّذي اتصلت بِهِ نون التَّوْكِيْد، فلَوْلا وجود الضمّة لما استدلّ المُتَلَقِّي على فاعل هذا الفعل بعد حذفه.

رابعاً: هناك بعض التداخل بين قيمة الضمّة الصرفيّة وبعض الجوانب الصوتيّة، على نحو ما رأينا في مجيء الضمّة مع الميم في صيغ المشتقّات من غير الثلاثيّ، إذ وجود الضمّة مع الميم يتناسب من جهة المخرج الصوتيّ، فكلاهما يخرج من الشفتين، فناسبت كل منهما الأخرى ضِمْنَ هذه الصيغ.

خامساً: تؤثّر الضمّة في ما جاورها من أصوات العلة، فتدفعها في بعض الأحيان إلى الانقلاب إلى الواو، على نحو ما رأينا في قلب الألف واواً، وقلب الياء واواً.

سادساً: على الرغم من حضور الضمّة في صيغ الجمع المختلفة، غير أن قيمتها الصرفيّة لا تظهر ظهوراً واضحاً، إذ إن ذلك عائد في ظني إلى كثرة الصيغ المرتبطة بجمع التكسير، وتنوع حركات كل جمع، من هنا يصعب الوصول إلى قيمة حركة دون أخرى، غير أن الضمّة لها قيمتها وحضورها في عدد من هذه الجموع، خاصة جمع: فُعُول، الّذي لَوْلا وجود الضمّة في أوله لالتبس بصيغة المبالغة "فَعُول"، والصفة المشبهة.

الفصلُ الثالثُ

مظاهرُ الاستعمالِ النحويِّ للضمّةِ

تناولَ الفصلان السّابقانِ الحديثَ عن قيمةِ الضمّة ضِمْنَ مستويين من مستويات العربيّة، أولهما المُسْتَوى الصوتيّ، وثانيهما المُسْتَوى الصرفيّ، ولا تقف قيمة الضمّة عِنْدَ هذا الحدّ فحسب، بل نجد لهذه الحركة قيمة كبيرة كذلك ضِمْنَ المُسْتَوى النحويّ، انطلاقاً من دورها التركيبيّ الّذي يظهر ضِمْنَ مظاهر التركيب المختلفة، سواء التراكيب الاسمية، أم التراكيب الفعلية.

لا ريبَ في أنَّ القدماءَ قد تنبّهوا لهذه الحركة اللغويّة ذات المعنى والدّلالة، كما تنبَّهوا لسواها من الحركات فتحة وكسرة، حتّى علامة التعري من الحركة الّتي عُرِفت بالسكون، فذكروا أن الحركة دليل على المعنى، وليست مجرد علامة صوتيّة لا تقدم ولا تؤخر في المعنى والدّلالة، وإنما جيء بِهَا للتوصل إلى ربط الأصوات الصامتة ببعضها، لم يكن ذلك مذهب النحاة، بل ذهبوا إلى أن الحركة دليل على المعنى، والحركات دوال على المعاني الّتي تحتها[1].

فجعلوا الضمّة علامة للرفع، وهي علم الفاعليّة، إذ إنَّها هي العلامة الإعرابية الّتي أُعطيت للفاعل، وأمّا المبتدأ والخبر واسم "كان" وأخواتها، وخبر "إنَّ" وأخواتها، وخبر "لا" الّتي لنفي الجنس، إنما أعطيت الضمّة علامة للرفع تشبيهاً لها بالفاعل، أمّا الفتحة فهي علم المفعولية، كالمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمشبهات بالمفعول في اللفظ والمعنى، في حين كانت الكسرة علم الإضافة[2].

وحين كانت الضمّة علم الرفع، فإنَّها ارتفعت بمنزلتها عن سائر الحركات، وذلك من جهتين، الأولى: أنَّها علم للفاعل، والفاعل مرتفع رتبة عن غيره، وقد شُبِّه

---

(1) انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق . سوريا، ط1، ج: 1، ص: 57.

(2)الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (1993م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت . لبنان، ط1، ص: 37.

بِهِ المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأً وخبر، والثانية: أنه لا يكون في الكلام نصب ولا جر قبل الرفع، فبذا ارتفع الرفع عن سائر المظاهر الإعرابية الأخرى[1].

يمكن أن نلحظ أن النحاة القدماء قد تنبهوا إلى الدور الدّلاليّ الّذي تؤديه الحركة في الكلام، ولم يكن أمر الحركات مجرد علامات صوتيّة لا تتعدّى قيمتها التوصل إلى نطق الأصوات الصامتة الّتي تتركب مع بعضها بعضاً لتشكل وحدة كلامية واحدة – كلمة – بل إن أمر الحركات يتعدّى ذلك ليدلّ على المعنى، من فاعلية ومفعولية، وإضافة، وهذه المعاني مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالحركة الإعرابية.

في حين تميّزت الضمّة من سائر الحركات في العربيّة بأنَّها علم الفاعلية، أو هي علامة الرفع في الكلام، وبالتالي ارتفعت منزلتها عن سائر أخواتها من العلامات الإعرابية في اللغة، وذلك لارتباطها بالفاعل الّذي له قيمة متصدرة للمرفوعات في هذا الصدد، خاصة أن سواه من المرفوعات قد شُبِّهت به؛ لذا أخذت علامته الإعرابية.

وقد قسم النحاة القدماء علامات الإعراب إلى قسمين كبيرين، علامات الإعراب الأصلية، وعلمات الإعراب الفرعية، أمّا علامات الإعراب الأصلية فهي الضمّة والفتحة والكسرة والسكون، إذ هي أصل علامات الإعراب، وما سواها ينوب عنها[2].

أما العلامات الفرعية الّتي تنوب عن تلك العلامات الأصلية فهي عشر؛ ينوب في بعضها حركة فرعية عن حركة أصلية، وينوب في بعض آخر حرف عن حركة أصلية، وينوب في بعض ثالث حذف حرف عن السكون؛ "فيحذف حرف العلة من آخر المضارع المجزوم، وكذلك تحذف نون الأفعال الخمسة من آخر المضارع المجزوم". والمواضع الّتي تقع النيابة فيها سبعة، تسمى أبواب الإعراب بالنيابة،

---

(1)البجائي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد (2001م). الحدود في علم النحو، تحقيق: نجاة حسن عبد الله مولي، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد: 112، السنة: 33، ص: 448.

(2) انظر: الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (د.ت). المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: حامد أحمد نيل، وفتحي محمد أحمد جمعة، مكتبة أم القرى، جمع تصويري: دار الغرب العربي، ط1، ص: 15.

وهي: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والاسم الممنوع من الصرف، والأفعال الخمسة، والفعل المضارع معتل الآخر[1].

وانطلاقاً من طبيعة نيابة هذه الحركات الفرعية عن الحركات الأصلية، فإنه يمكننا القول بأن حالة الرفع دليل على الضمّة، فالمرفوع بعلامة فرعية إنما هي دليل على ضمّة ضمنية اشتمل عليها السياق لو كانت الحركة ضمّة وليست علامة فرعية، أي إننا حين نتحدث عن العلامات الفرعية الّتي تنوب عن الضمّة، فكأننا نتحدث عن الضمّة ولكن بصورة غير مباشرة، من هنا تجدر الإشارة إلى أن هذه العلامات دليل على الضمّة، باعتبار أنَّها تنوب عنها، وتحل محلها، وتأخذ مكأنَّها في الإعراب.

وحديثنا في هذا الفصل عن قيمة الضمّة النحويّة يختلف نوعاً ما عن حديثنا في الفصلين السابقين، فحينما كنا نتحدث في الفصل الأول عن مظاهر الاستعمال الصوتيّ للضمّة وفي الفصل الثاني عن مظاهر الاستعمال الصرفيّ للضمّة كنا نتحدث عن الضمّة ذاتها، أي باعتبارها فونيماً صوتيّاً أو حركة لغويّة بنيوية، أمّا هذا الفصل فنحن نتحدث عن الضمّة ولكن ضِمْنَ إطار نحويّ تركيبيّ، ضِمْنَ حالة تُعرف عِنْدَ النحاة بحالة الرفع، فالرفع يكون بواحدة من علامتين، الأولى: الضمّة، وهي العلامة الأصلية للرفع، والثانية: بعلامة فرعية، كأن ترتفع الأسماء الخمسة بالواو، وجمع المذكر السالم كذلك، ويرتفع المثنى بالألف، وترتفع الأفعال الخمسة بثبوت النون، فهذه الحالات الفرعية للرفع ما هي إلا نيابة عن هذه الضمّة[2].

يعني ذلك أن الكلام عن الضمّة في هذا الفصل مرتبط بالكلام عن حالة الرفع في التركيب النحويّ، ولا يهمنا إذا تحول الرفع عن علامته الأصلية – الضمّة – إلى حالة فرعية أخرى، فالمهم أن حالة الرفع تقع بالضمّة أصالة، وأن هذه الأحوال إنما هي طارئة بسبب لغويّ طارئ، وأن الأصل الضمّة.

---

(1)حسن، عباس (د.ت). النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط15، ج:1، ص:104.

(2) انظر: بابشاذ. شرح المقدمة المحسوبة، ج: 1، ص: 119، وحسن. النحو الوافي، ج: 1، ص: 104.

ويقصد بالمُسْتَوى النحويّ ذلك المُسْتَوى التركيبيّ القائم على أساس العلاقات الإسنادية الّتي تنظم الوحدات الكلامية ضِمْنَ الجمل اللغويّة المختلفة، بل وتتسع دائرة هذا المُسْتَوى ليشمل قدراً كبيراً من التراكيب الأسلوبية الّتي تتأثر بالعلاقات الإسنادية والعلاقات التركيبيّة، كأساليب الاستفهام، والنداء، والتعجب، والندبة، وغيرها من الأساليب اللغويّة المختلفة[1].

وفي الوقت الّذي يناقش فيه المُسْتَوى الصوتيّ تلك العلاقات الصوتيّة ومظاهر اللغة الصوتيّة المختلفة، يناقش المُسْتَوى الصرفيّ بنية الكلمات، ومظاهر التحول والتبدل في تلك البنى، نجد المُسْتَوى النحويّ يتحدث عن العلاقات التركيبيّة الّتي تتحكم بطبيعة انضمام تلك الوحدات الكلامية بعضها إلى بعض[2].

وربما كانت الحركات بصفة عامة من بين أخطر الجوانب الّتي يمكن أن نتناولها ضِمْنَ الحديث عن المُسْتَوى النحويّ، انطلاقاً من ذلك الأثر الإعرابي الّذي تتركه تلك الحركات على التراكيب، فما الإعراب إلا تحول في الحركة، وما الحركة إلا نمط من أنماط التغير الدال على تحول الكلمة عن موقعها الإعرابي، وتبدل العوامل وتعاقبها على تلك الكلمة[3].

إذ كما هو معروف فإن الإعراب تغيّر في حركة الكلمة تبعاً لتغير العامل، بمعنى أن وجود الحركة الإعرابية مرتبط بوجود العامل الّذي أوجدها، وليس الأمر مجرد حركات صوتيّة لا قيمة لها ولا دور، بل لا بد من أثر تتركه في المعنى والكلام، فالإعراب عموماً دليل على المعنى[4].

وعلى الرغم من كون المُسْتَوى النحويّ يحمل معنى مرتبطاً بالتراكيب اللغويّة، وأنماط الجمل المختلفة، إلا أن ذلك لا يعني حتمية هذا المعنى على المُسْتَوى الدّلاليّ، فإن المعنى يختلف نوعاً ما بين المُسْتَوى النحويّ والمُسْتَوى الدّلاليّ،

---

(1) انظر: تمام حسان. اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 89.

(2) انظر: ليونز، جون (د.ت). اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربيّة، ط1، ص: 138.

(3) بشر. دراسات في علم اللغة، ص: 202.

(4) انظر: الصالح، صبحي إبراهيم (1960م). دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 116.

ويتوجب على الدارس أن يفرق بين المعنى ضِمْنَ كل مُسْتَوى من هذين المستويين[1].

وتلعب الضمّة دوراً بارزاً بالغ الأهميّة ضِمْنَ المُسْتَوى النحويّ، وإن هذا الدور يوجب علينا أن نتأمله، ونلحظ تلك المظاهر الاستعمالية النحويّة الّتي تؤديها الضمّة ضِمْنَ المُسْتَوى النحويّ التركيبيّ، انطلاقاً من الموقع والدّلالة الّتي ترتبط بهذه الضمّة.

1.3 الضمّةُ علامةٌ للبناءِ:

تعوّدت مصنّفات النحو المختلفة منذ التأليف القديم على المزاوجة بين مصطلحي "البناء والإعراب" فحيثما يكون الحديث عن البناء، يكون الحديث عن الإعراب، وحيثما يبيّن المصنّف علامات البناء ونماذجه ومظاهره، يبين كذلك علامات الإعراب ودلالاته ومظاهره المختلفة، إذ درج النحاة على افتتاح كتبهم النحويّة بالحديث عن هذا العنوان العريض[2].

ويُحمَل البناء على التضاد مع الإعراب، أي أن البناء ضد الإعراب، فكلاهما يشير إلى معنى مغاير لما يشير إِلَيْهِ الآخر، ففي الوقت الّذي يدلّ فيه البناء على عدم تغير حركة آخر الكلام بتغير العوامل الداخلة على اللفظ، نجد أن الإعراب تغير حركة آخر الكلمة بتغير العامل الّذي يسبقها، فالبناء ضد الإعراب، وهو داخل في الأسماء والأفعال والحروف على حد سواء[3].

يقول العكبري موضحاً معنى البناء: " حدُّ الْبناء لُزُوم آخر الْكَلِمَة سكوناً أَو حَرَكَة وَهُوَ ضدُّ الْإِعْرَاب وَالْبناء بأوَّل الْكَلِمَة وحشوها أشْبَه للزومه إلاَّ أنَّ آخر الْكَلِمَة إِذا لزم طَرِيقَة وَاحِدَة صَار كحشوها. وَالْبناء فِي الأَصْل وضع الشَّيْء على الشَّيْء

(1) السعران. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 187.

(2) حسن. النحو الوافي، ج: 1، ص: 100.

(3) انظر: الفارسي، أبو علي (1969م). الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الرياض، الطبعة الأولى، ص: 15.

على وصف يثبت كبناء الْحَائِط وَمِنْه سُمّي كلّ مُرْتَفع ثَابت بِنَاء كالسَّماء وَبِهَذَا الْمَعْنى اسْتَعْملهُ النحويّون على مَا سبق"[1].

يدخل البناء أنواع الكلام الثلاثة، كما يأتي وفقاً للحركات اللغويّة جميعها، فليس الأمر مقصوراً على الضمّة، بل هناك مظاهر للبناء على سائر الحركات الأخرى، إلا أن تركيزنا في هذا الجزء من الدّراسة سينصب على الضمّة انطلاقاً من بيان قيمتها في جانب البناء، ثم الانتقال لبيان قيمتها في جانب الإعراب.

أ . في بناء الماضي على الضم:

يلتزم الفعل الماضي حالة البناء، إذ لا يقع فيه الإعراب مطلقاً، بل يأتي دائماً مبنياً، ويبنى على الفتح أصالة، نحو: كتبَ، وقامَ، ونحوها، أمّا إذا أسند إلى ضمائر الرفع نحو: كتبْتُ، فإنه يُبنى على السكون كراهة توالي أربع حركات في كلمة واحدة، في حين يُبنى على الضم إذا اتصل بواو الجماعة، نحو: ضربوا[2].

وقد استوقفنا أبو علي الفارسي حين استبعد هذه الحالة البنائية للفعل الماضي من كونه مبنياً على الضم، فقد ذكر الفارسي أن الفعل لا يبنى على الضم مطلقاً، كما أنه لا يبنى على الكسر كذلك، أمّا بالنسبة لبناء الأمر نحو: ادعُ، وارجُ، فإنه مبني على حذف حرف العلة لا على الضم[3].

وقد أشار ابن هشام إلى السبب الكامن وراء عدّ هذه الضمّة علامة استثنائية في بناء الماضي، وأنَّها ليست أصلية في بنائه، وذلك أنَّها ضمّة عارضة في الفعل بسبب واو الجماعة الّتي اتصل بِهَا هذا الفعل، فكان لا بد من ضمّ الحرف الّذي يسبق هذه الواو؛ لذا كانت علامة لبناء الماضي، فهي علامة عارضة كما أن السكون علامة عارضة كذلك[4].

---

(1) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 66.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ج: 1، ص: 61.

(3) الفارسي. الإيضاح العضدي، ص: 16.

(4) انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 1، ص: 61.

ولم يقل كثير من النحاة بكلام أبي علي الفارسي، بل إنني لم أعثر على من قال بقوله، فالبناء على الضم مسموع ومقيس في كلام العرب بالنسبة للفعل الماضي إذا اتصل بواو الجماعة، إذ لا سبيل لبناء هذا الفعل إلا على الضم، وهذا ما أشار إِلَيْهِ الدارسون المحدثون[1].

ونجد أن للضمّة دوراً مهماً في بناء الماضي، وذلك تأثراً بضمير الجماعة "الواو" الّذي أُسند إِلَيْهِ هذا الضمير، فقد دفع نطق هذا الصوت المتكلم باللغة إلى تغيير في حركة بناء الفعل، لينقلها إلى حركة بنائية جديدة تتمثل بالضمّة، انطلاقاً من مناسبة الواو الّتي تليها، وهو ما عبر عنه النحاة بالتناسب بين الضمّة والواو.

وكما أن أثر الضمّة واضح في بناء الماضي على الضم في هذه الحالة، نجد أثراً آخر مرتبطاً بهذه الحالة البنائية، وتتمثل بضم عين الماضي إذا كانت لامه ياء، نحو: رضي، عِنْدَ إسناده إلى واو الجماعة، فإن الفعل يصبح: رَضُوا"، فتضم الضاد من "رضي"، مع أنَّها في أصلها مكسورة، وقد أشار سيبويه إلى هذه الحالة اللغويّة، إذ هي مسموعة في كلام العرب، وقد سأل سيبويه الخليل عن هذه الحالة، فذكر له أنَّها من قبيل "غزِي"، أي أنَّها في الحكم مثلها، ولم يصلح أن يؤتى بالياء قبل الواو على نحو: رَضِيوا[2].

وما هذه الضمّة إلا مسايرة لواو الجماعة بعد أن حذف الحرف الأخير من الفعل، وهو حرف يحمل ضمّة البناء، فالأصل في هذا الفعل أن يكون: رَضِيُوا، ثم استُثقلت الياء مع الواو، فحُذِفت، وبقيت عين الفعل مباشرةً لواو الجماعة، فاستثقلت الكسرة على عين الفعل، فضُمّت مناسبة لواو الجماعة الّتي تلحق الفعل[3].

---

(1) انظر: دعكور، نديم حسين (1998م). القواعد التطبيقية في اللغة العربيّة، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ص: 88.

(2) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 386.

(3) انظر: الجرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (1987م). المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص: 75، والغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (1993م). جامع الدروس العربيّة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون، ج: 2، ص: 163.

يستوجب الفعل الماضي عِنْدَ إسناده إلى واو الجماعة – ضمير الرفع المتصل – ما يستوجبه الفعل عِنْدَ إسناده إلى سواه من ضمائر الرفع المتصلة، بمعنى أنه يتطلب البناء على السكون، ولكن لما تعذّر مجيء حرف الياء من نحو: رضيوا، ساكناً مع الواو الساكنة في أصلها، لجأت اللغة إلى حذف الياء، لأنه يمتنع التقاء الساكنين في اللغة، ثم جُعِلت الضمّة على عين الفعل دليلاً على علامة البناء الّتي يستحقها هذا الفعل[1].

وتظهر قيمة الضمّة هنا جلية إذا وازنّا بين الفعل الماضي المنتهي بألف مثل: سعى، والمنتهي بالياء مثل: رضي، أو المنتهي بحرف صحيح مثل: كتب، إذ إنه في الأفعال المنتهية بالألف نحذف الألف عِنْدَ الإسناد إلى واو الجماعة، وتتحول الضمّة إلى فتحة لتشير إلى الألف المحذوفة: سعَوا، وهذا يعني أن للضمّة قيمة لغويّة في الدّلالة على أن الفعل ليس منتهياً بالألف أصلاً، ويظهر هذا من خلال الموازنة بين: رضُوا، وسعَوا.

ب . بناء بعض الأسماء على الضم:

هناك مجموعة من الأسماء المبنية في العربيّة على الضم، وهي خاضعة لحالة البناء الّتي تحدثنا عنها من قبل.

إن أول ما نشير إِلَيْهِ من الأسماء المبنية على الضم بعض الضمائر، فمن بينها ضمير المتكلمين "نحنُ" فإنه مبني على الضم، وعلة بنائه أنه ضمير، وعلة بنائه على الحركة أن الحرف الأوسط في هذا الضمير "الحاء" ساكن، ولا يصلح أن يلتقي ساكنان، من هنا بُني هذا الضمير على الحركة لا على السكون على الرغم من كون السكون أصلاً في بناء الأسماء[2].

---

(1) انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 3، ص: 257.

(2)ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (1972م). المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر أمين، مجمع اللغة العربيّة، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ص: 331.

وتأتي دلالة الضمّة هاهنا على الجماعة، مع الأخذ في الاعتبار مناسبتها الإشارة إلى الواو، والواو ضمير الجماعة، والضمّة بعض الواو، من هنا حملت الضمّة دلالة على الجماعة حين بُني ضمير المتكلمين "نحنُ" عليها[1].

ومن بين الضمائر كذلك الّتي تُبنى على الضم تاء الفاعل، وهي دالة على المتكلم، نحو: ضربْتُ، وهي في مقابل الفتحة الّتي للمخاطب، والكسرة الّتي للمخاطبة، وبذلك تتناوب هذه الحركات على ضمير – التاء – المتصل بالفعل الماضي[2].

ويظهر في بناء تاء الفاعل للمتكلم على الضم قيمة دلاليّة كبيرة، لأنَّها تحدد لنا حقيقة الفاعل، فإذا كانت التاء مبنية على الضم علم السامع أن الفاعل هو المتكلم، ولنا أن نوازن بين جملتين: كتبتُ الدرسَ، وكتبتْ الدرس، لنتبيّن قيمة الضمّة في تحديد الفاعل، ولو نظرنا في رد سيدنا عيسى عليه السلام عِنْدَما قال له ربه: " وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ "[3]، حيث جاء الرد: " قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ"[4]، فإن المعنى كله كامن في اختلاف بناء التاء بين الضم في "قلتُه" والفتح في علمتَه".

وتدخل هذه الضمّة الضمائر أيضاً الّتي اشتقت من تاء المتكلم "تُ" مثل: تُم، للمخاطبين، وتنّ، للمخاطبات، وتُما: للمخاطبَين، فالضمّة هاهنا تمثل حركة بنية، ولا بد من الإشارة إلى قيمة الضمير الدّلاليّة بصفة عامة، فهو يحمل التكنية عن الاسم، كما يحمل معانيَ أخرى، كمعنى الإفراد والغياب مثلاً، فالضمير: هو، دال على الغائب المذكر المفرد لا على شيء آخر، وهو ما لا يحتمله الاسم الصريح على

(1) انظر: ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 2، ص: 904.

(2) ابن الخشاب. المرتجل في شرح الجمل، ص: 336.

(3) سورة المائدة الآية 116.

(4) سورة المائدة الآية 116.

سبيل المثال، مع التذكير هاهنا بفكرة الالتفات الّتي اعتيد عليها في العربيّة لأغراض بلاغية يريدها المتكلم[1].

فالضمائر الّتي سبقت الإشارة إليها، يضاف إليها كذلك الضمير المتصل "الهاء"، فهي أيضاً مبنية على الضم نحو: لهُ، ومنهُ، وكتابهُ، وهكذا، فإنَّها اتخذت الضمّة سبيلاً لبنائها، منها ما كان سبب بنائها على الضم أنَّها تخالفت مع سواها من الحركات كما رأينا في الضمير المنفصل "نحنُ"، ومنها ما كانت على التناوب مع الحركات الثلاث، كما رأينا في تاء الفاعل، وفي جميع الأحوال نلحظ وجود الضمّة في هذه الضمائر، وأنَّها اتخذت دوراً متناسباً مع الحركات الأخرى الّتي تشكلت منها الكلمة.

يمكن أن تكون الضمّة دالة على المذكر في هذا الضمير، فإنَّها تحمل إشارة إلى ضمير الغائب المذكر "هو" المنتهي بالواو، ولو أن هذه الضمائر بُنيت على الفتح لكانت إشارة إلى الألف، وبذلك تدل على المؤنث لا على المذكر، بمعنى أن الضمّة هنا للدلالة على المذكر كذلك، إذ كثيراً ما أشار النحاة إلى جواز مجيء هذه الضمّة مشبعة مع الهاء، في إشارة إلى الضمير "هو" حتّى إن أهل الحجاز يقولون: بِهو، على الرغم من كون الواو مستثقلة مع الكسرة، ولكنهم جاؤوا بِهَا دلالة على الضمير المفرد المذكر "هو"[2].

ولا يقف أمر بناء الأسماء عِنْدَ الضمائر، بل نجد أيضاً من الظروف ما بُني على الضم، ومن بين هذه الظروف الظرف "قطُّ" فهو مبني على الضم مطلقاً، ويقصد بِهِ الدّلالة على ما مضى من الزمان، يقال: ما زرته قطُّ، فهو مرتبط بالفعل في الزمن الماضي[3].

وقد بيّن العكبري سبب بناء هذا الظرف، وذلك لأمرين: أحدهما أنَّها أشبهت الفعل الماضي إذ كانت لا تكون إلاّ له، والثّاني أنَّها تضمّنت معنى في لأنّ حكم

---

(1) انظر: عمايرة، إسماعيل، وعمايرة، حنان (2013م). حواش على الضمائر: دراسة مقارنة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد: 21، العدد الأول، ص: 45.

(2) انظر: المبرد. المقتضب، ج: 1، ص: 37 – 38.

(3) ابن جني. شرح كتاب التصريف، ص: 356.

الظّرف أن تحسن فيه في ولمّا لم تحسن ها هنا كان الظّرف متضمنا لها وقيل تضمّنت معنى منذ الّتي تقدر بِهَا المدّة أو ابتداء المدّة لأن قولك ما رأيته قطّ أي منذ خلقت وإلى الآن[1].

فوجود الضمّة الّتي بُني عليها هذا الظرف منحنا هذه المعاني والدّلالات الّتي ترتبط بِهِ دون سواه من الظروف، وقد جعلها العكبري أسباباً لبنائه.

ومن بين الظروف الّتي تُبنى على الضم "حيثُ" إذ يُبنى هذا الظرف دائماً، وقد سُمِع شاذاً مبنياً على الفتح والكسر، غير أن المقيس من كلام العرب أنه مبني على الضم، ويلتزم هذا الظرف الإضافة إلى الجملة، يقال: زرتُك حيثُ النهارُ طالعٌ، فقد أضيف إلى الجملة لا إلى المفرد[2].

وعلى الرغم من أن المقيس في "حيث" أنَّها مضافة إلى الجملة، فقد سُمِع شاذاً إضافتها إلى المفرد، كما سُمِع شاذاً إعرابها، وسُمع فيها أيضاً قلب الياء واواً، فيقال: حَوثُ[3].

وبناء "حيثُ" على الضم مخالفة للكسرة والفتحة، إذ لو بُنيت على الكسر لتوهم السامع أنَّها مجرورة، ولو بُنيت على الفتح لتوهم السامع أنَّها منصوبة، فقد حملت الضمّة دلالة على موضع "حيث" الإعرابي من الكلام[4].

وتمنح الضمّة الّتي بُنيت عليها "حيث" المُتَلَقِّي دلالة على مخالفة "حيث" لسائر أخواتها من أسماء الأمكنة، فإن الأكثر في أسماء الأمكنة أن تكون معربة، فلما بُنيت "حيث" بُنيت على الضم تقوية لها، وتنبيهاً للسامع أن حقها الإعراب[5].

ومن بين الأسماء المبنية كذلك المنادى العلم أو المعرفة، فإنه يُبنى على الضم، وهو في موضع نصب، إذ يبنى العلم المعرفة أصالة، والمعرف بـ "أل"

---

(1) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 85.

(2) الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، ص: 211، وانظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 3، ص: 113.

(3) انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 209.

(4) انظر: ابن البرهان النحويّ. شرح الدروسات في النحو، ص: 98 – 99.

(5) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 2، ص: 80.

التعريف، والنكرة المقصودة، كلها تُبنى على الضم، أو على ما يرتفع بِهَا ذلك الاسم، سواء أكان مثنى أم جمع مذكر سالماً، نحو: يا زيدُ، ويا رجلان، ويا مسلمون، فكلها مبنية على ما ترتفع بها، في حين أن النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف كلها تنصب إذا كانت في موضع المنادى[1].

ولقد بُني المنادى المفرد لمشابهته الأصوات في كونه مفرداً، كما بُني على الضم لوقوعه موقع الضمير عِنْدَ بعض النحاة، فكان ذلك كله سبباً في بنائه[2].

ولقد بين العكبري السبب الّذي جعل حركة البناء في هذه الحالة الضمّة، وهي متمثلة بثلاثة أوجه، الأول: أن الضمّة جُعلت تقوية لهذا المنادى زيادة في التنبيه على تمكنه، والثاني: أنه بني على الضم لأن المنادى يكسر إذا أضيف إلى الياء، ويفتح إذا أضيف لغيرها، فجعلت الضمّة مع المفرد لتكتمل له الحركات، والثالث: أنه لو فُتِح أو كُسر لالتبس بالمضاف، فصاروا إلى ما لا لبس فيه[3].

ومن خلال هذه التعليلات يتبين لنا القيمة الكبيرة الّتي ظهرت للضمّة مع المنادى المفرد في هذه الحالة، فقد أماطت اللبس عن المنادى المضاف، وأتمت الحركات الثلاث مع المنادى.

ويحتمل أن تختلط الضمّة باعتبارها علامة للرفع مع كونها علامة للبناء في هذا الاسم، ولكن بيّن النحاة أن هذه الضمّة لا يمكن أن تكون علامة للرفع، بل هي علامة للبناء، وذلك لأن الاسم المنادى يصلح أن يكون منصوباً في حال كونه مضافاً، فلما جاز أن يحل المنصوب محل المرفوع دلّ على أن الموضع ليس موضع رفع، وإنما هو موضع نصب، والضمّة علامة للبناء، وذلك نحو قولنا: يا عبدَ اللهِ، ثم جاز القول: يا زيدُ، فحل المضموم محل المنصوب، ممّا دل أن الموضع موضع نصب لا موضع رفع[4].

---

(1) انظر: الفارسي. الإيضاح العضدي، ص: 228 – 229، وابن جني. اللمع في العربيّة، ص: 106.

(2) انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 254.

(3) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 331.

(4) انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 1، ص: 332.

ولا يعني ذلك أن هذه الحالة البنائية الّتي بُني فيها الاسم على الضم لم تخضع لبعض الخلاف بين النحاة، فقد رأى الكوفيون أن المنادى في هذه الحالة مرفوع وليس مبنياً، في حين التزم البصريون القول إن المنادى العلم المفرد مبني على ما يرتفع بِهِ وليس مرفوعاً[1].

يمكن القول انطلاقاً ممّا سبق من حديث عن بناء المنادى العلم المفرد على الضم إن قيمة الضمّة اللغويّة أكثر عمقاً من الحالات السابقة؛ لما يرتبط بهذا البناء على الضم من دلالة ومعنى، فالناظر في الاسم المبني على الضم يعلم أنه أمّا أن يكون علماً، أو معرفة، أو نكرة مقصودة، أي إن المنادي حينما نادى هذا الاسم قصد بِهِ اسماً بعينه، فكانت الضمّة هي السبيل لمعرفة هذه الدّلالة والمعنى من قبل المُتَلَقِّي، فلو بقي المنادى منصوباً في جميع أحواله لما تنبه المُتَلَقِّي لهذه المعاني الّتي ترتبط بنداء هذه الأسماء دون غيرها.

ج . بناء حروف المعاني على الضم:

هناك بعض الظروف الّتي تُبنى على الضم، وقد عُدَّت في بعض الأحيان حرفاً، وهو الحرف "منذُ" في حال كونه حرفاً، إذ يصلح هذا الظرف أن يكون حرف جر إذا كان ما بعده مجروراً، وإذا كان ما بعده مرفوعاً كان ظرفاً، وهو مبني على الضم، يقال: ما جئته منذُ ساعةٍ، فالضم هو علامة البناء في هذا الحرف[2].

غير أن هذا البناء على الضم للحرف "منذ" لم يمنح المُتَلَقِّي أي دلالة على معنى بعينه دون معنى، فالمعنى غير مرتبط بهذه الضمّة بأي شكل من الأشكال، وإنما هي مجرد علامة للبناء، وهذا من وجهة نظري، فقيمة الضمّة هاهنا لا تتعدّى كونها علامة لبناء هذا الحرف شأنها كشأن أيّ حركة أخرى تكون علامة للبناء في أي اسم آخر.

---

(1) انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 264.

(2)المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (1993م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 500.

وقد لاحظ النحاة عموماً قلّة الحروف – حروف المعاني – الّتي تُبنى على الضم، فقد أشار ابن الأثير الشيباني إلى أن الحرف الوحيد الّذي لا يأتي إلا حرفاً مبنياً على الضم هو "ربَّ" في لغة قليلة سُمِعت عن العرب، وقد جُعِلت هذه الضمّة الّتي بُني عليها هذا الحرف إتباعاً للضمّة الّتي تلي الراء، وعدم الاعتداد بالساكن الّذي قبلها[1].

وبناء على فكرة بناء "ربّ" على الضم في لغة قليلة من لغات العرب نستطيع أن نلحظ أثراً آخر للضمّة، وهو حالة الإتباع الّتي أشار إليها اللغويّون عِنْدَ حديثهم عن ""ربّ" خاصة، إذ أثرت الضمّة الّتي تلي الراء بالفتحة الّتي هي أصل بناء "ربّ" فحولتها لتصير ضمّة مثلها، انطلاقاً من تأثير الحركات على بعضها، وطلباً للإتباع في الكلام.

كما يمكن أن تكون الضمّة هاهنا قد خضعت لقانون المماثلة الصوتيّة المقبلة في حال الانفصال، وذلك طلباً للتسهيل في النطق، فإن الضمّة الّتي تلت الراء في "رُبَّ" أثّرت في الفتحة الّتي تلي الباء، فقلبتها إلى جنسها، فهي مماثلة صوتيّة مقبلة كلية منفصلة.

وإنما قلّ مجيء الضمّة في بناء حروف المعاني وبنيتها لثقل هذه الحركة مقارنة بالحركتين الأخريين في العربيّة – الفتحة والكسرة – من هنا قلَّ وجودها في حروف المعاني، كما قلّ وجودها في أبنية الثنائي من الأسماء نحو: دم، ويد، وأب، وغيرها[2].

2.3 الضمّةُ علمُ الإسنادِ:

تجمع علاقة الإسناد التركيبيّة بعض مكونات الكلام، وبعض وحداته، فالإسناد تركيب يتكون من مسند ومسند إليه، ولا يتم هذا التركيب إلا بوجود هذين العنصرين، إذ يدلّ كل جزء من هذين الجزئين على بعض المعنى، ثم يكتمل المعنى باكتمال هذا التركيب، والإسناد ضمّ كلمتين لبعضهما بعضاً لنصل في نهاية المطاف

(1) انظر: ابن الأثير الشيباني. البديع في علم العربيّة، ج: 1، ص: 52.
(2) انظر: أحمد والتنقاري. دلالة الضمّة في القرآن الكريم، ص: 78.

إلى تركيب إسنادي مكتمل المعنى يصلح الوقوف عليه، فهو مختص بجانب تمام المعنى واكتمال الدّلالة[1].

يقول سيبويه مبيّناً نوعي الإسناد: "وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء. وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ الله منطلقا، ولَيْتَ زيدا منطلقٌ؛ لأن هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[2].

واختيرت الضمّة علماً على المُسْنَد إِلَيْهِ وهي بالتالي علم على الإسناد لأنَّها أقوى الحركات، فكانت دليلاً على قوة المُسْنَد إليه، سواء أكان فاعلاً أم مبتدأً[3].

وكما تكون الضمّة الْقَصِيْرَة علماً على الإسناد، فإن الضمّة الطَّوِيْلَة تكون كذلك علماً على الإسناد، فالواو الّتي تشكل صورة ممتدة للضمّة الْقَصِيْرَة تكون علامة للرفع نحو: جاء أبوك، وأبوك كريمٌ، ففي حالة الأسماء الخمسة تكون الواو "الضمّة الطَّوِيْلَة" دليلاً على الفاعل أو المبتدأ أو الخبر، وكذلك الحال بالنسبة لجمع المذكر السالم الّذي يرتفع بالواو دون الضمّة[4].

ويتمثل الإسناد في العربيّة ضِمْنَ نموذجين، الأول: الإسناد الاسمي، وهو قائم على وجود هذه العلاقة – علاقة الإسناد – بين اسمين، يسمى الأول مسنداً إليه، والثاني مسنداً، وهما طرفا الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر، في حين أن الإسناد الفعلي قائم على وجود علاقة الإسناد بين عنصرين، الأول فعل، والثاني اسم، بمعنى أنه الجملة الفعلية المعروفة، فيكون الفعل مسنداً، والفاعل مسنداً إليه، ولا يصحّ أن يقع في الكلام فعلان يمثلان المُسْنَد والمُسْنَد إليه، كما لا يصحّ أن يقع في الكلام

---

(1) انظر: الجرجانيّ. التعريفات، ص: 23.

(2) سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 23.

(3) انظر: العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ج: 1، ص: 131، وص: 152.

(4)أحمد، تلار سالار، والتنقاري، صالح (2012م). دلالة الضمّة في القرآن الكريم دراسة وصفية تطبيقية، مجلة الدّراسات الأدبية واللغويّة، عدد خاص، ص: 76.

فعل وحرف، ولا اسم وحرف، إذ إن علاقة الإسناد تقضي بأن يكون مكوناً من اسمين أو اسم وفعل[1].

يمكن القول بناء على ذلك إن الإسناد نوعان، الأول: إسناد اسمي، وهو المختص بالجملة الاسمية، والثاني: فعلي، وهو المختص بالجملة الفعلية، وفيما يلي توضيح لذلك.

أ . الإسناد الاسمي:

سبقت الإشارة إلى أن المُسْنَد والمُسْنَد إِلَيْهِ ما لا يغني أحدهما عن الآخر، فهما متلازمان، ولا يكون الكلام إلا بوجودهما، والإسناد الاسمي قائم على هذا الأساس، إذ تتكون الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر لا يستغني كل منهما عن الآخر[2].

وتجعل هذه العلاقة التركيبيّة الّتي تربط جزئي التركيب الإسنادي الاسمي في العربيّة من المبتدأ محكوماً له، والخبر محكوماً عليه، انطلاقاً من كون المبتدأ مسنداً إليه، والخبر مسنداً، وهذا كله ضِمْنَ علاقة تركيبيّة فضّل بعض النحاة وصفها بالمُسْنَد والمُسْنَد إليه[3].

ولا يُشترط في الإسناد الاسمي أن يكون مرفوعاً دائماً، بل قد يأتي بعض ركنيه منصوباً، كما هو الحال عِنْدَ دخول النواسخ الفعلية والحرفية على الجملة الاسمية[4].

وما يهمنا في هذه الحالة التركيبيّة تلك العلامة الأصلية الّتي يأتي عليها المبتدأ والخبر، وهي الرفع، وعلامة الرفع الأصلية هي الضمّة.

---

(1) انظر: السيوطي. همع الهوامع، ج: 1، ص: 51 – 52.

(2) انظر: المبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 126.

(3) انظر: أبو حيان. التذييل والتكميل، ج: 1، ص: 48.

(4) انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 23 – 24، والمبرد. المقتضب، ج: 4، ص: 126.

وحق المبتدأ والخبر الرفع، فهما مرفوعان، نحو قولنا: زيدٌ أخوك، وعمرٌو منطلقٌ، فإن المبتدأ مرتفع بالابتداء، والخبر مرتفع بالمبتدأ نفسه[1].

وعلل ابن جني سبب وجود الضمّة على ثقلها مع المبتدأ والفعل المضارع، فبيّن أن المتكلم في هذه الحالة يكون أقوى نفساً، وأظهر نشاطاً، من هنا اختيرت الضمّة للمبتدأ والفعل المضارع، ولم تكن مع المفعول بِهِ الّذي اختيرت له الفتحة لخفتها[2].

وذكر النحاة أقوالاً عدة في رافع المبتدأ والخبر، وذكروا الحجج في ذلك[3]، غير أن ما يستوقفنا في هذه الأقوال الّتي نُقلت عن النحاة أن المبتدأ والخبر مرفوعان، وأنهما يخضعان لعلاقة إسنادية تتمثل بكون المبتدأ مسنداً إليه، والخبر مسنداً، وعلى هذا فيمكن أن نربط بين الإسناد بوصفه علاقة تركيبيّة بين أجزاء الجملة، والضمّة الّتي هي علامة الرفع الأصلية.

ويتمثل الربط بين الإسناد الاسمي والضمّة في كون المُسْنَد إِلَيْهِ والمُسْنَد مرفوعين في الأصل، بمعنى أن علامتهما الإعرابية الأصلية الضمّة، وهذا يعني أن الضمّة صارت بصورة غير مباشرة علامة على الإسناد، ودليلاً غير مباشر على هذه العلاقة التركيبيّة، فعِنْدَما يلحظ المُتَلَقِّي أو القارئ، وجود الضمّة على اسم ما من الأسماء فإنه يتبادر إلى ذهنه أن هذا الاسم خاضع للعلاقة التركيبيّة الناشئة بين المُسْنَد والمُسْنَد إليه، وما يؤيد ما نذهب إِلَيْهِ وجود هذه الضمّة اللاحقة للاسم المرفوع ضِمْنَ علاقة الإسناد الاسمي.

---

(1) انظر: ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 1، ص: 270، و ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركّز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، ط1، ج: 1، ص: 335.

(2) انظر: ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 56.

(3) انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 38، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 1، ص: 363 – 364.

ويشير الباحثون المحدثون إلى أن الضمّة دليل على الفخامة والتفخيم، فإن المبتدأ لما كان مقدماً في الكلام على الخبر، دلّ ذلك على فخامته، فاختيرت له الضمّة لتناسب هذا المعنى[1].

يتبين بذلك الدور الاستعمالي للضمّة، إنَّها صارت بمثابة العلامة الشَكْلِيّة على الإسناد بصفة عامة، والإسناد الاسمي بصفة خاصة، وذلك كون المبتدأ والخبر مرفوعين في الأصل؛ لذا كانت علامة الضمّة سبيلاً للوصول إلى تقدير هذين الركنين ضِمْنَ سياق الجملة والكلام.

ب . الإسناد الفعلي:

ذكرنا سابقاً الإسناد الاسمي، وبيّنا طبيعة المُسْنَد إِلَيْهِ والمُسْنَد المرتبطين أصالة بالمبتدأ والخبر، وأن الضمّة صارت علماً عليهما، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للإسناد الاسمي فهو أكثر وضوحاً وجلاءً في الإسناد الفعلي، وذلك لأن المبتدأ والخبر يتأثران بالنواسخ الاسمية والفعلية، فتنتقل العلامة الشَكْلِيّة لهما من الضمّة إلى الفتحة تبعاً للناسخ، أمّا بالنسبة للإسناد الفعلي، فإن المُسْنَد إِلَيْهِ – الفاعل – لا يتحول عن علامته الشَكْلِيّة الّتي تتمثل بالضمّة، إذ لا يشوبه شيء من العوامل الّتي تحوّله عن علامته الأصلية الّتي وُضِعت له.

وتتشكل العلاقة الإسنادية الفعلية من فعل وفاعل، أي أن الفعل لا بد له من فاعل، وأن الفاعل لا بد له من فعل، وقد أشار سيبويه إلى هذا الإسناد في كلامه سابق الذكر، فكما أن المبتدأ والخبر متلازمان، فكذلك الفعل والفاعل متلازمان، نحو: يقومُ عبد الله[2]، فالفاعل هنا مسند، إليه، والفعل مسند.

ولا يخلو كلام النحاة من حديث عن الفاعل وأحكامه، وإن أول تلك الأحكام الّتي يأتي بِهَا العلماء للفاعل أنه مرفوع، نحو: قامَ زيدٌ، وانطلقَ عبدُ الله، فالفاعل هاهنا مرفوع لفظاً، وقد يُجر لفظاً وهو في محل رفع، كإضافة المصدر إلى فاعله، نحو: ولَوْلا دفعُ الله الناسَ، فالفاعل هاهنا مجرور في لفظه، مرفوع محلاً، وهو من إضافته إلى المصدر، ومن ذلك أن يُجر بحرف الجر الزائد، نحو: ما جاءَ من أحدٍ،

(1) النجار. أصوات الحركات في العربيّة دراسة دلاليّة جمالية، ص: 159.

(2) سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 23.

وكفى بالله شهيداً، فالفاعل هاهنا مجرور لفظاً مرفوع محلاً، فهو وإن كان مجروراً إلا أنه في موضع الرفع[1].

ولا تقتصر أحكام الفاعل عِنْدَ هذا الحكم فحسب، بل هناك أحكام أخرى كوجوب التأخر عن رافعه نحو الفعل أو شبهه، وكذلك وجوب إفراد فعله مع الفاعل المثنى والمجموع، وعدم جواز تقديمه على عامله، يضاف إليها الحكم برفعه، وأنه لا يجوز وجود فعل بغير فاعل[2].

ولما كانت أحكام الفاعل تتمثل بالرفع، ولزوم وجوده بعد فعله، وعدم جواز حذفه، وعدم جواز تقديمه على عامله، إلى غير ذلك من الأحكام دفع ذلك كله النحاة إلى اعتبار أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، انطلاقاً من تلازمهما وعدم انفصال كل منهما عن الآخر، فإن المتكلم يستطيع أن يقول: كتبتُ، دون أن يأتي بالمفعول به، غير أنه لا يستطيع أن يحذف الفاعل، من هنا صار الفعل والفاعل كالشيء الواحد[3].

ويستوقفنا من أحكام الفاعل تلك حكم الرفع، فإنه يستوجب الرفع دائماً، وإن كان مجروراً فإن هذا الجر لا يعدو أن يكون جراً شكلياً، وأن الموضع موضع الرفع، فهو بحكم المرفوع، والضمّة هي العلامة الأصلية للرفع، وبناء على ذلك تتبين بعض قيمة هذه الضمّة عِنْدَ لحاقها بالفاعل، وكونها علماً عليه، فالاستعمال النحويّ للضمّة في هذا التركيب يتمثل بدلالتها على الإسناد الفعلي، وإشعار المُتَلَقِّي أن هذا الاسم الّذي يلي الفعل مرفوع لكونه فاعلاً من ناحية، ولكونه مسنداً إِلَيْهِ من ناحية ثانية، ولو لحقت هذا الاسم علامة شَكْلِيّة أخرى غير الضمّة لما حملت هذه الدّلالة، ولما نقلت هذا المعنى والقيمة اللغويّة للمُتَلَقِّي، مع الإشارة هاهنا إلى أن هناك ما ينوب

---

(1) انظر: ابن هشام. أوضح المسالك، ج: 2، ص: 78.

(2) انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (1980م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة – مصر، ط20، ج: 2، ص: 76 – 78.

(3) انظر: الشاطبي. المقاصد الشافية، ج: 2، ص: 594.

عن هذه الضمّة من علامات الإعراب الفرعية، وهي لا تقل قيمة في دلالتها على الفاعل والإسناد الفعلي عن الضمّة نفسها.

وكما مرّ، فإن الضمّة دليل على فخامة المضموم، وتقديمه في الكلام، فلما كان الفاعل مقدماً على المفعول بِهِ استحقّ الضمّة للدلالة على فخامته[1].

وثَمَّةَ شكل آخر للإسناد الفعلي، إنه الإسناد إلى المفعول به، ولكن بصورة البناء للمجهول، فيحل المفعول بِهِ محل الفاعل، ويأخذ علامته الإعرابية.

فإذا بُني الفعل للمجهول فإنه لا يسند إلى الفاعل، بل يُسند إلى المفعول بِهِ في الأصل، فأصل الكلام على أن يكون المفعول بِهِ هو نائب الفاعل، وإن لم يوجد فيحل محله المصدر أو شبه الجملة، ويأخذ نائب الفاعل أحكام الفاعل كلها، فيصير كأنه فاعل للفعل، إذ يغدو عمدّة بعد أن كان فضلة، ومرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وواجب الذكر بعد أن كان جائز الحذف، إلى غير ذلك من الأحكام الّتي يأخذها عن الفاعل[2].

يفضي بنا ما سبق إلى أن أحكام الفاعل كلها تنطبق على نائب الفاعل؛ وذلك لأن نائب الفاعل قائم مقام الفاعل، وواقع في محله، من هنا أخذ سائر أحكامه وما يختص بِهِ من خصائص، كالرفع، ووجوب الذكر، فإن لم يُذكر قُدِّر ضمير محله، وغيرها من الأحكام الّتي سبقت[3].

وقد مرّ في الفصل الثاني من هذه الدّراسة الحديث عن قيمة الضمّة الصرفيّة في حالة البناء للمجهول، إذ تبيّن أن الضمّة لها قيمتها في بناء الفعل للمجهول، وهي إشارة دالة على معنى البناء للمجهول، فحين يرى الناظر أو القارئ أو المُتَلَقِّي هذه الضمّة الّتي تقع على فاء الفعل، يعي تماماً أن هذه الحالة هي حالة البناء للمجهول، وأن الاسم المرتفع بعد الفعل إنما هو نائب الفاعل وليس فاعلاً حقيقياً.

---

(1) النجار. أصوات الحركات العربيّة دراسة دلاليّة جمالية، ص: 159.

(2)الجوجري، محمد بن عبد المنعم (2004م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادّة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، ط1، ج: 1، ص: 336 – 337.

(3) انظر: الغلاييني. جامع الدروس العربيّة، ج: 2، ص: 253.

أما هذه الحالة، فصحيح أن الضمّة وقعت على نائب الفاعل، وصحيح أن فيها من الدّلالة الاستعمالية ما يشير إلى طبيعة البناء للمجهول في هذا التركيب الإسنادي، غير أن قيمتها النحويّة أكبر في باب الإسناد، بمعنى أن نائب الفاعل المرتفع بعد الفعل يحمل الدّلالة على المُسْنَد إليه، وأن الضمّة الّتي تظهر على آخره إنما هي الضمّة الّتي تحمل الدّلالة العامة على الإسناد الفعلي، فالوظيفة الاستعمالية للضمّة هنا دلالتها على المُسْنَد إِلَيْهِ لا على نائب الفاعل بحد ذاته، أو على طريقة البناء للمجهول بصفة عامة، إذ إن الدّلالة على البناء للمجهول تمثلت بالفعل المبني للمجهول.

واستناداً إلى ما مرّ من حديث، تتضح قيمة الضمّة النحويّة ضِمْنَ علاقة الإسناد بشقيها الإسناد الاسمي، والإسناد الفعلي، فإن الضمّة ويُعبر عنها بالرفع صارت علماً على الإسناد، فليس هناك مسندٌ إِلَيْهِ إلا وأصله الرفع، سواء أكان مبتدأ أم فاعلاً، وهذه القيمة تجعل المُتَلَقِّي مستشعراً للعلاقة الإسنادية الّتي تربط أركان الجملة، فإن الأسماء المرفوعة تقع ضِمْنَ ركني هذه العلاقة التركيبيّة.

3.3 علاقةُ الضمّةِ بالعواملِ المعنويةِ:

يقعُ العملُ النحويُّ في اللغة وفقاً لعامل يُحدث العمل في الكلمة، فالفعل مثلاً هو عامل الرفع في الفاعل، وهو عامل النصب في المفعول به، فكل حركة كلامية لا بد لها من عامل يُحدثها، هذا وفقاً لما يراه النحاة، والعوامل تنقسم إلى قسمين اثنين، الأول: العامل اللفظي، أي أن يُتلفظ بهذا العامل، كالفعل مثلاً في الجملة الفعلية، وكالناصب والجازم اللذين يدخلان على الفعل المضارع، وكـ "إنّ" وأخواتها الّتي تدخل على الجملة الاسمية، ففي هذه الحالة لا بد من التلفظ بهذا العامل حتّى يحدث عمله في الكلام، والقسم الثاني: العامل المعنوي، بمعنى أنه عامل ليس له لفظ في الكلام، وهو نوعان: الابتداء، الّذي يرفع المبتدأ، والتعري من العوامل الناصبة والجازمة في الفعل المضارع[1].

(1) انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 2، ص: 272.

يقول ابن الخشاب في تصنيف هذه العوامل وبيان أن الأصل فيها العامل اللفظي لا المعنوي: " المعربات معمولات، والمعمولات تقتضي العوامل، والعوامل على ضربين: لفظي ومعنوي، واللفظي هو الأصل لأنه الأقوى، إذ كان محسوساً لأنه يدرك بالسمع، والمعنوي دونه لأنه معقول مستنبط لا محسوس، ولهذا قل وجوده"[1].

فالعامل المعنوي لا لفظ له في الكلام، وليس له حالة نطقية يؤديها المتكلم فيسمعها السامع، بل هو مجرد افتراض وضعه النحاة كي يصلوا إلى تفسير متناسب لحالة الرفع في ألفاظ لا يسبقها شيء من الكلام، كالمبتدأ، فإنه ليس قبله شيء من الكلام، والفعل المضارع المرفوع لا يسبقه شيء كذلك، فكان لا بد من تفسير نحويّ صحيح تُفسّر بِهِ حالة الرفع هذه الّتي وقعت على المبتدأ والخبر، فجيء بالعامل المعنوي.

ويحمل مصطلح العامل المعنوي دلالتين عِنْدَ النحاة كما ورد ذلك في مصنّفاتهم، المعنى الأول، وهو ما أشرنا إِلَيْهِ سابقاً، والمتمثل بمجيء المرفوع بعامل معنوي، وهو المبتدأ والفعل المضارع لا غير، في حين أن لفظ العامل المعنوي عِنْدَ الحديث عن الحال يُقصد بِهِ أسماء الإشارة، والظروف، و"ها" الّتي للتنبيه، وغيرها من العوامل[2]، فإن هذه تسمى العوامل المعنوية الّتي تنصب الحال، وهي ليست بالمعنى ذاته المقصود بِهِ في العامل المعنوي الّذي نحن بصدد الحديث عنه.

لا يتعدّى العامل المعنوي كونه عاملاً مفترضاً لتفسير الضمّة الظاهرة في الكلام، والّتي هي حق للمبتدأ والفعل المضارع الّذي لا ناصب ولا جازم يسبقه، فالابتداء والتعري من العوامل اللفظية عاملان معنويان يعملان الرفع في المبتدأ والفعل المضارع[3].

---

(1) ابن الخشاب. المرتجل في شرح الجمل، ص: 114.

(2) السيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 314.

(3) انظر: الجرجانيّ، علي بن محمد بن علي الشريف (1987م). نحو مير (مبادئ قواعد اللغة العربيّة)، تعريب: حامد حسين، وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر، الضبط: أحمد صغير، مكتبة الفيصل، ط1، ص: 31.

نلحظ ممّا مضى أن للضمّة علاقة مباشرة بهذا العامل المعنوي، إذ إن المبتدأ مرفوع عِنْدَ خلوه من العوامل اللفظية، وكذلك الحال بالنسبة للفعل المضارع، فإنه مرفوع عِنْدَما لا يدخله ناصب أو جازم، وما هذا إلا ارتباط وثيق بين العوامل المعنوية والضمّة باعتبارها علامة أصلية للرفع، وفيما يلي بيان ذلك.

أ . عامل الابتداء:

تمتاز حالة الرفع في العربيّة بميزة مختلفة عن حالة النصب والجر والجزم، وذلك أنَّها أمّا أن تكون بعامل لفظي، أو بعامل معنوي، فالعوامل اللفظية أمّا أن تكون أفعالاً أو أسماءً أو حروفاً، في حين أن العوامل المعنوية تكون في الابتداء والخبر، فرافع المبتدأ عامل معنوي متمثل بالابتداء نفسه[1].

ولم يخلُ الأمر من اختلاف بين علماء اللغة، إذ لم يأخذ الكوفيون بالقول إن الابتداء – العامل المعنوي – هو الرافع للمبتدأ، أي إنهم لم يقولوا بوجود هذا العامل، بل قالوا إن الخبر هو العامل في المبتدأ، وإن المبتدأ هو العامل في الخبر، أي إنهما يترافعان؛ والدليل على ذلك أنهما لا يفترقان، فحيثما وُجِد المبتدأ وُجِد الخبر، فلما تلازما عمل كل واحد منهما في الآخر[2].

وقد رفض سائر النحاة القول بقول الكوفيين، ورأوا أن العامل المعنوي موجود، وأنه هو الّذي عمِل الرفع في المبتدأ، في حين أن الخبر أمّا أن يكون قد ارتفع بالابتداء – العامل المعنوي – شأنه في ذلك شأن المبتدأ، أو أن يكون قد ارتفع بالمبتدأ وحده، أو أن يكون قد ارتفع بهما معاً.

ولا تتأثر الجملة الاسمية بعوامل أخرى مهما وقع فيها من تغير بالنسبة للتقديم والتأخير، فإذا قال القائل: في الدار رجلٌ، فإن "رجلٌ" مرفوع بعامل معنوي ألا وهو الابتداء، ولا أثر للخبر – شبه الجملة – الّذي سبقه في العمل، فلا يصح القول بأن هذا الخبر قد عمل الرفع في المبتدأ المؤخر[3].

---

(1) ابن الخباز. توجيه اللمع، ص: 103.

(2) الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 38، المسألة الخامسة.

(3) الشاطبي. المقاصد الشافية، ج: 3، ص: 596.

تقودنا الإشارة السابقة عِنْدَ الشاطبي إلى القول بأن فكرة العامل المعنوي الّذي أحدث الرفع في المبتدأ ليست ناشئة من كون المبتدأ لا يسبقه شيء في الكلام متلفظاً به، بل إن العامل المعنوي واقع حتّى لو تقدم الخبر على المبتدأ، كما أن هذا التقديم إنما هو مجرد تغيير في أمكنة الألفاظ لا غير، ولا دخل له في رتبتها، فالمبتدأ في هذه الجملة وإن كان متأخراً عن الخبر في اللفظ، إلا أنه بحكم المتقدم انطلاقاً من رتبته المتقدمة على هذا الخبر.

وقد بيّن ابن يعيش أن الرافع للمبتدأ والخبر تجريدهما للإسناد، فهو الرافع لهما، بمعنى أن تجرد هذين الركنين في الجملة الاسمية من العوامل اللفظية سبب في ارتفاعهما[1]، وهذا خلط بين ما ذُكِر سابقاً، إذ جعل النحاة التعري من العوامل عاملاً في رفع المضارع، وجعلوا الابتداء عاملاً في المبتدأ، وهو ما عليه كافّة النحاة.

وبعد هذا نشير هاهنا إلى فكرة أساسية ورئيسة في البحث، ألا وهي ارتباط هذا العامل بالضمّة، فلما كان المبتدأ معرّضاً لعامل معنوي هو الابتداء أخذ حالة الرفع بالضمّة – أصالة – وكذلك الحال بالنسبة للفعل المضارع المجرد من العوامل، أي إن هناك رابطاً وثيقاً بين الرفع بالضمّة أو ما ينوب عنها وبين العامل المعنوي نفسه، إذ لم تُجعَل الفتحة دليلاً على العامل المعنوي، ولا الكسرة ولا سواهما، بل جُعلت الضمّة، وكأن الضمّة هي الأصل في الحركات، وأنَّها لما كانت كذلك بقيت على حالها عِنْدَ مجيء الكلام مشتملاً على عامل معنوي.

وتدل الضمّة على العامل المعنوي بصورة غير مباشرة، فإن حالة الرفع كما أشرنا أمّا أن تكون بعامل لفظي، أو أن تكون بعامل معنوي، فإذا رأى الناظر الكلمة مرفوعة عرف أنَّها ربما كانت عرضة لعامل معنوي، كأن تكون في موضع المبتدأ أو أن تكون فعلاً مضارعاً، ففي الحالتين جُعِلت الضمّة دليلاً على العامل المعنوي، وإشارة إليه، فحيثما وُجِد العامل المعنوي وُجِدت الضمّة، فكانت بذلك علماً عليه.

---

(1) ينظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 1، ص: 222.

ب . التعري من العوامل:

يمثل هذا العامل أحد العوامل المعنوية الّتي أشرنا إليها سابقاً، انطلاقاً من كون الفعل المضارع مرتفعاً دون رافع يسبقه، مع العلم أن الفعل المضارع إذا سُبق بناصب صار منصوباً، وكذلك الحال إذا سُبق بجازم، أمّا إذا لم يُسبق بشيء من هذه العوامل اللفظية فإنه يرتفع، وهذا الرفع لا بد أن يكون بعامل يحدثه، فوضع النحاة عامل التعري من العوامل وهو عامل معنوي لا لفظي[1].

وعلى الرغم من محاولة النحاة الفصل بين مسمى عامل الرفع في الفعل المضارع، ومسمى عامل الرفع في المبتدأ، إلا أننا نجدهم يخلطون هذين الاسمين ببعضهما، فيصفون ارتفاع المبتدأ بالتجرد من العوامل اللفظية، وبالتعري من العوامل، وبعامل الابتداء الّذي أشرنا إِلَيْهِ سابقاً، وبالإسناد، وما ذاك إلا تخليط بين المسميين بالنسبة لعامل الرفع في كل منهما[2].

يقودنا هذا القول إلى أن عملية الفصل الدقيقة في مصطلح العامل المعنوي بين ما هو عامل في المبتدأ، وما هو عامل في الفعل المضارع لم تكن واضحة المعالم بالنسبة للنحاة، بل نظروا إلى العوامل اللفظية ضِمْنَ مصطلحات عامة تطلق على هذا وذاك، منها: العامل المعنوي، والتعري من العوامل، والتجرد من العوامل اللفظية، ثم إنهم خصوا المبتدأ بعامل الابتداء، وعامل الإسناد.

وفي الجملة فإن الأقوال الّتي قيلت في عامل الرفع للفعل المضارع سبعة، الأول: أنه التعري من العوامل اللفظية، فكان لا بد من عامل يحدث الرفع في الفعل المضارع، فكان هذا هو العامل فيه، الثاني: التجرد من الناصب والجازم، فإن الفعل لما تجرد من هذه العوامل اللفظية أتيح له أن يكون خاضعاً للعامل المعنوي، والثالث: إنه مرتفع بالإهمال، والرابع: إنه وقع موقع الاسم، فإن قولنا: زيد يقومُ، كقولنا: زيدٌ قائمٌ، فلما حلّ الفعل المضارع محل الاسم المرتفع ارتفع مثله، الخامس: إنه ارتفع بالمضارعة نفسها، والسادس: إنه ارتفع بنفس السبب الّذي أوجب له

---

(1) ينظر: ابن بابشاذ. شرح المقدمة المحسوبة، ج: 2، ص: 345.

(2) ابن الصائغ. اللمحة في شرح الملحة، ج: 1، ص: 294، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 425.

الإعراب، فإن وجوب الإعراب سبب في ارتفاعه، والسابع: إنه ارتفع بحرف المضارعة نفسه، فأقوم مرتفع بالهمزة، ونقوم مرتفع بالنون، ويقوم مرتفع بالياء، وتقوم مرتفع بالتاء، وهذا قول يُعزى للكسائي، وعليه فإن ارتفاع المضارع بعامل لفظي لا معنوي[1].

وتتمثل قيمة الضمّة في هذا العامل في كونها إشارة إليه، وعلامة دالة عليه، فالفعل المضارع عِنْدَ رفعه يغدو دالاً على الحالة المعنوية الّتي أُعرب لأجلها، وصارت الضمّة توحي إلى المُتَلَقِّي بأنه ليس ثَمَّةَ عامل أحدث شيئاً من النصب أو الجزم في هذا الفعل، وإنما صار خالصاً للرفع بسبب وجود العامل المعنوي.

ويمكن أن تظهر قيمة الضمّة في الفعل المضارع المرفوع أنَّها داللة على تحققه، فإن المضارع إذا سُبِق بناصب أو جازم لم يكن متحققاً، نحو: لن يكتبَ، وأنْ تكتبَ، ولم يكتبْ، ففي جميع هذه الحالات لم يتحقق الفعل المضارع، في الوقت الّذي يكون فيه متحققاً عِنْدَما يكون مرفوعاً، نحو: أنت تكتبُ، ففي هذه الحالة تحقق الفعل، فكانت الضمّة دالة على معنى التحقق في المضارع.

وتحمل الضمّة دلالات متمثلة بالقوة والكثرة كما سبقت الإشارة في المباحث الماضية، وذلك ما علّق بِهِ الباحثون على قوله سبحانه وتعالى: "إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ "[2].

فقد قرئ الفعل "يكفرُ" تارة بالضمّة، وأخرى بالسكون، فأما من قرأ بالضمّة فهو على الاستئناف، والتقدير: هو يكفّرُ، وأما من قرأ بالسكون فهو على العطف على جواب الشرط، أي: فنعم ما هي ويكفرْ عنكم[3].

حملت الضمّة في هذه القراءة الكريمة الدّلالة على التكثير والكثرة، في حين حملت السكون الدّلالة على القلة، فناسب ذلك معنى التكفير الّذي يعدّ صفة من

---

(1) السيوطي. همع الهوامع، ج: 1، ص: 591 – 592.

(2) سورة البقرة الآية 271.

(3) انظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1401هـ). الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، ص: 102.

صفات الله تعالى، فهو الّذي يكفر عن الناس خطاياهم، فجاء معنى التكثير مرتبطاً بحالة الرفع بالضم، كما دلّت الضمّة على ثبوت الصفة وقوتها في الموصوف[1].

وقد تنتفي الضمّة باعتبارها علامة على حذف حرف العلة أو الضمّة الطَّوِيْلَة في حال جزم المضارع، فتبقى واواً، وهي لغة لبعض العرب يقدرون السكون على حرف العلة نفسه، وذلك نحو قوله تعالى: " وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ"[2]، وقوله: " وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ[3]"، إذ قرئت هاتان الآيتان بـ : تقفو، ويعشو، بثبوت الواو، فالسكون مقدر على الواو، وهي لغة لبعض العرب. وبناء على ما تقدم من حديث عن العامل المعنوي فإنه يمكن القول بأن الضمّة دلّت بصورة مباشرة على هذا النوع من العوامل[4].

وقد جاء العامل المعنوي تلبية لرغبة النحاة في حسم نظريتهم – نظرية العامل – وجعلها أكثر صرامة، وإبعادها عن الثغرات الّتي تُدخل عليها شيئاً من الضعف، فقد تقرر لديهم أن كل حركة إعرابية لا بد لها من عامل يُحدثها، فلا سبيل إلى نفي هذه الحقيقة عِنْدَ النظر في المبتدأ والفعل المضارع، الأمر الّذي دفعهم للأخذ بفكرة العامل المعنوي.

4.3 الدّلالةُ على واوِ الجماعةِ عِنْدَ لحاقِ الفعلِ بنونِ التَّوْكِيْد:

تدخلُ نونُ التَّوْكِيْد الثقيلة أو الخفيفة الفعل المضارع وفعل الأمر، فإذا كان مسنداً إلى المفرد بُني الفعل على الفتح، نحو: يختلَنّ، واقتلَنّ، فإن الفتحة هاهنا علامة بناء لا علامة إعراب، وهي حالة من الحالتين الّتي يُبنى فيهما المضارع[5].

---

(1) انظر: محمد، طوم (2016م). دلالة الحركة الإعرابية في الفعل المضارع، حوليات جامعة قامة للغات والآداب، العدد: 15، ص: 88.

(2) سورة الإسراء الآية 36.

(3) سورة الزخرف الآية 36.

(4)البطوش، أحمد (2007م). انتفاء دلالة العلامات الإعرابية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن، ص: 31.

(5) الجزولي. المقدمة الجزولية، ص: 285.

وقد اختصّت هذه النون بالفعل المضارع لأنَّها مشبهة بالتنوين فخصّوها بِهِ لكونه الأصل في الإعراب، وليس للماضي أصل فيه، فلم يناسب دخولها فيه. ودخلت في الأمر إجراء له مجراه قبل حذف حرف المضارع فأجري على أصله وإن خرج عن الإعراب على المذهب الصحيح[1].

ويدخل التَّوْكِيْد فعل الأمر لمجرد كونه فعل أمر، بمعنى أن التَّوْكِيْد فيه للأمر ذاته، أمّا الفعل المضارع فلا تدخله نون التَّوْكِيْد إلا بسبب عارض، وبشرطين، الأول: أن يكون واقعاً في جواب القسم، والثاني: أن يتصل بِهِ حرف يفيد الطلب[2]، وزاد ابن الناظم أن يكون واقعاً في جواب شرط بـ "إنْ" ومتصلاً بـ "ما"[3].

ويمكن القول إن نون التَّوْكِيْد الثقيلة منها والخفيفة من علامات الفعل، فقد اختص بهما الفعل المضارع وفعل الأمر دون الفعل الماضي، وبذلك كانتا علامة على هذين الفعلين، ويقصد بهما توكيد المعنى المنوط بالفعل، والثقيلة أشد توكيداً من الخفيفة[4].

إن هذه القاعدة النحويّة الّتي تخص الفعل المضارع والأمر لا تبقى على حالها إذا كان اتصال نون التَّوْكِيْد بالفعل اتصالاً غير مباشر، فقد اشترط اللغويّون أن تكون هذه النون قد اتصلت بالفعل اتصالاً مباشراً كي يُبنى على الفتح، أمّا إذا كان اتصالها بِهِ غير مباشر فإن الحالة الإعرابية تختلف، فلا يعود هذا الفعل مبنياً، بل يبقى معرباً، وتدخله بعض التغيرات الصرفيّة والصوتيّة والنحويّة كي يتناسب مع دخول هذه النون، وآلية الاتصال غير المباشر بين نون التَّوْكِيْد والفعل أن يحول بينهما ضمير الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة[5]، وما يهمنا من هذه الضمائر الّتي تحول دون اتصال الفعل بنون التَّوْكِيْد اتصالاً مباشراً هو "واو

---

(1) ابن الحاجب. أمالي ابن الحاجب، ج: 2، ص: 557 – 558.

(2) ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد، ج: 1، ص: 16.

(3)ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك (2000م). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ص: 439.

(4) المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 3، ص: 1170.

(5) ينظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 40.

الجماعة"، ومن الشواهد عليه من كتاب الله تعالى قوله: "لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ (6) ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ (7) ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ"[1].

أما ألف الاثنين فلا تحذف، بل يقال: يقومانّ، في حين أن واو الجماعة تُحذف فيقال: يقومُنّ، وكذلك الحال بالنسبة لياء المخاطبة، يكون الفعل على: يقومِنّ، أي بحذف الضمير الحائل بين آخر الفعل ونون التَّوْكِيْد[2].

وعِنْدَ النظر في هذه الحالة النحويّة التركيبيّة الّتي تختص بنون التَّوْكِيْد الثقيلة والخفيفة فإننا نلحظ أن واو الجماعة قد حُذِفت وبقيت الضمّة دليلاً عليها، وذلك كي لا يتوهم المُتَلَقِّي أن هذا الفعل مسند إلى المفرد؛ لذا ضمّ آخر الفعل قبل نون التَّوْكِيْد.

يتضح لنا من خلال ما سبق من الحديث عن هذه القاعدة دور الضمّة ضِمْنَ هذه الحالة، فهي ذات قيمة متمثلة بما يلي:

. القيمة التركيبيّة: إذ تشير هذه الضمّة إلى فاعل هذا الفعل، وهو واو الجماعة، فلو بقي الفعل مبنياً على الفتح كما هو الأمر بالنسبة لحالة الإفراد لما تمكن المُتَلَقِّي من معرفة عدد هذا الفاعل، والكيفية الّتي حصل بِهَا هذا الاتصال بين نون التَّوْكِيْد والفعل، فالضمّة منحت المُتَلَقِّي فائدة تركيبيّة تمثلت بدلالتها على فاعل هذا الفعل.

. القيمة البنيوية: وذلك بمعرفة أن هذا الاتصال الّذي وقع بين الفعل ونون التَّوْكِيْد لم يكن اتصالاً مباشراً، وإنما ثَمَّةَ حائل حال بين هذين العنصرين البنائيين، فلو لم توجد هذه الضمّة لما تمكن المُتَلَقِّي من معرفة هذا الاتصال غير المباشر بين الفعل ونون التَّوْكِيْد، ولتوهم أن الفعل وحرف التَّوْكِيْد لا فاصل بينهما.

. القيمة الدّلاليّة: وذلك بدلالة هذه الضمّة على الجمع، فقد اختصرت هذه الضمّة على المُتَلَقِّي معرفته بأن الفاعل جمع وليس مفرداً ولا مثنى، كما أوضحت له أن هذا الجمع إنما هو للمذكر، ففصلت بذلك بين المثنى والمخاطبة، فلو لم توجد هذه الضمّة لما تمكن المُتَلَقِّي من التفرقة بين هذه المعاني والدّلالات المختلفة.

---

(1) التكاثر: 6 – 8.

(2) انظر: حسن. النحو الوافي، ج: 1، ص: 81 – 82.

هذا ناهيك عن القيمة الصوتيّة واللفظية الّتي امتلكتها هذه الضمّة، حيث حالت دون التقاء ساكنين في الكلام، فلو بقيت الواو على موضعها، ثم تلتها النون الساكنة من نون التَّوْكِيْد الثقيلة، أو الخفيفة ذاتها لكان ذلك سبيلاً لالتقاء ساكنين في اللغة، فحالت الضمّة دون ذلك، مع محافظتها على الإشارة إلى جنس ذلك الحرف المحذوف من التركيب اللغويّ.

وبناء على ذلك يتضح لنا الدور الاستعمالي للضمّة عِنْدَ ارتباطها بحالة تركيبيّة لغويّة تمثلت بلحاق نون التَّوْكِيْد الثقيلة أو الخفيفة الفعل المضارع والأمر.

5.2 الضمّةُ علامةٌ على قطعِ الظرفِ عنِ الإضافةِ:

هناك حالة نحويّة يخضع لها الظرف، إذ إن أصل القاعدة في الظروف عموماً أن تكون مضافة، ويستوي في ذلك الإضافة إلى المفرد – اسماً واحداً – وإلى الجملة، ولكن إذا انقطع هذا الظرف عن إضافته إلى المضاف إِلَيْهِ فإنه يُبنى على الضم[1].

ويُقطع الظرف عن الإضافة إذا عُلِم المضاف إليه، كأن يقال: كلٌّ ينطق الشهادتين، فإن المضاف إِلَيْهِ معلوم لدى المُتَلَقِّي، إذ يُقصد بِهِ جميع المسلمين، وكذلك إذا قلت: أمّا بعدُ، فإن المضاف إِلَيْهِ معروف عِنْدَ المُتَلَقِّي، وهو: بعد ذلك، فإذا عُلِم المضاف إِلَيْهِ جاز قطع الظرف عن الإضافة[2].

وقطع الظرف عن الإضافة مظهر من مظاهر الاختزال الدّلاليّ والاختصار في الألفاظ بالنسبة للغة العربيّة، فإن اللغة لا ترى فائدة كُبرى من ذكر المضاف إِلَيْهِ إذا كان معلوماً لدى المُتَلَقِّي، ممّا دفعها إلى حذف ذلك المضاف إليه، وقطع الظرف عن الإضافة لبيان أن ما أضيف إِلَيْهِ بحكم المعروف لدى المُتَلَقِّي[3].

---

(1) أبو حيان. ارتشاف الضرب، ج: 3، ص: 1134.

(2) الشاطبي. المقاصد الشافية، ج: 2، ص: 159.

(3) انظر: المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي (2005م). شرح المكودي على الألفية، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط1، ص: 102.

ومن أشهر هذه الظروف الّتي بُنيت على الضم في العربيّة عِنْدَ قطعها عن الإضافة "قبلُ، وبعدُ"، فإنهما إذا لم يضافا إلى شيء بُنيتا على الضم، وذلك أنهما لما كانتا غايتين، وأنهما استحقتا التعريف بغير الألف واللام، وبغير الإضافة صار لا بد من بنائهما[1].

ومن الشواهد القرآنية على مجيئهما مبنيتين، قوله سبحانه: " لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ"[2].

ولسائل أن يسأل لماذا بُني هذان الظرفان على الضم عِنْدَ قطعهما عن الإضافة ولم يبنيا على الفتح أو الكسر؟ قيل إن السبب الّذي دفع أهل اللغة لبنائهما على الضم أنهما لما تضمنا معنيين، معناهما، ومعنى ما أضيفتا إليه، اختيرت لهما أثقل الحركات وهي الضمّة، وقيل إن سبب الضم أنهم لو فتحوهما لأشبهتا الحالة الّتي يُذكر فيها المضاف إليه، ولو كسرتا لكانتا كالمضاف إلى المتكلم، فلم يبقَ إلا الضم، كما قيل إن سبب ضمهما أنهما قد اعتلتا عن أصل قاعدة الظرف، فإن الظرف عِنْدَ سلامة قاعدته فُتح أو كُسِر، فلما اعتل الظرف ضُمّ، كما قيل إنهما بُنيتا تشبيهاً لهما بالمنادى المفرد، كما قيل إنهما لما كانتا غايتين أخذتا غاية الحركات[3].

وللضمّة هنا قيمة لغويّة نحويّة في أنَّها تمنع اللبس مع المنصوب أو المجرور، يقول ابن البرهان النحويّ: "وإنما بُني قبل وبعد لأنه لا يتم معناهما إلا بما بعدهما، وإنما بُنيا على حركة سكون ما قبلهما، وإنما كانت الحركة ضمّة حذار من اللبس، إذ لو بُني على الكسر لاعتُقد أنه مجرور، أو على الفتح لاعتقد أنه منصوب، فبُني على الضم، إذ لا تبين له إعراب"[4].

وكثيراً ما تقع هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة في موضع جر، كما رأينا في الشاهد القرآني السابق، فيحدث لدى المُتَلَقِّي شيء من الاختلاف الشكلي بين

---

(1)النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (2004م). عمدّة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ودار الجفان والجابي، ط1، ص: 240 – 241.

(2) الرَّوم: 4.

(3) النحاس. عمدّة الكتاب، ص: 241 – 242.

(4) ابن البرهان النحويّ. شرح الدروسات في النحو، ص: 98 – 99.

الموضع الحقيقي للكلمة من الإعراب، وعلامتها الشَكْلِيّة الّتي هي في موضع جر، وبين ما يراه ماثلاً أمامه من ضمّ لهذا الظرف، من هنا كان القول ببناء هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة، إذ لو أنَّها لو لم تكن مبنية لتخالفت علامتها الشَكْلِيّة بالموقع الإعرابي لها، فهي إذن مبنية على الضم في محل جر[1].

وبعد أن تبين لنا الهيئة الّتي يأتي عليها الظرف المقطوع عن الإضافة، والسبب الّذي جعله مبنياً، والسبب الّذي جعل بناؤه على الضم، لا بد من الإشارة هنا إلى القيمة الّتي تركتها هذه الضمّة في الكلام.

. فعلى الصعيد التركيبيّ أشارت هذه الضمّة إلى أن هذا الظرف يختلف تركيبيّاً عما اعتاد عليه أبناء اللغة في معاملتهم للظروف المختلفة، فالظرف في أصل قاعدته يلتزم الإضافة، فهو مفتقر للمضاف إليه، ومعتمد عليه في المعنى والدّلالة، فلما اختلفت جهة هذا الظرف عِنْدَ قطعه عن الإضافة اختلف إعرابه، وصار مبنياً، ليتمكن المُتَلَقِّي من فهم التركيب الجديد الخارج عن نظام الظرف العام في العربيّة.

. وعلى الصعيد الدّلاليّ فقد منحتنا هذه الضمّة دلالة على المعرفة المسبقة أو المعلومة لدى المتكلم بدءاً، والمُتَلَقِّي تالياً حول ماهية المضاف إليه، إذ لما كان المضاف إِلَيْهِ معروفاً لدى المُتَلَقِّي والمتكلم على حد سواء حُذِف، وبقي الظرف مبنياً ليدلّ المُتَلَقِّي على أن المضاف إِلَيْهِ شيء معروف ولا حاجة لذكره، يضاف إلى ذلك الاختصار والاختزال الّذي تركه قطع الظرف عن الإضافة، إذ اختصرت اللغة الكلام حين حذفت المضاف إليه، وأبقت الظرف مقطوعاً عن الإضافة، فكان ذلك سبيلاً للإيجاز والاختصار، وعلى المُسْتَوى الشكلي أزالت اللبس الّذي قد يتوهّمه القارئ لو كان الظرف مبنياً على الفتح أو مبنياً على الكسر.

هذه هي الوظيفة الاستعمالية للضمّة في المُسْتَوى النحويّ باختلاف جوانبه، وبعد كل هذا الحديث فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نجملها بما يلي:

1 . يختلف الحديث عن قيمة الضمّة ضِمْنَ المُسْتَوى النحويّ عنه في المستويين السابقين، إذ كان الحديث ضِمْنَ المُسْتَوى الصوتيّ والمُسْتَوى الصرفيّ عن الضمّة

(1) انظر: الدماميني. تعليق الفرائد، ج: 2، ص: 129.

ذاتها، في حين صار الحديث في المُسْتَوى النحويّ عن حالة إعرابية تتمثل بالرفع، إذ تكون العلامة الأصلية للرفع الضمّة، وثَمَّةَ علامات فرعية أخرى تنوب عن الضمّة في الكلام، فعِنْدَ الحديث عن الضمّة فإننا نتحدث عن الحالة الأصلية للرفع، ولا نتطرق كثيراً للحديث عن العلامات الفرعية الأخرى للرفع.

2 . لا تظهر قيمة كبيرة للضمّة في حالات بناء الأسماء المختلفة، سواء أكانت ضمائر، أم غير ذلك؛ والسبب عائد إلى طبيعة البناء بحد ذاته، فهو مجرد علامة بنائية لا تتغير ولا تتبدل في الكلام، وكذلك الأمر بالنسبة لحروف المعاني، وبعض مظاهر الأفعال.

3 . تحمل الضمّة قيمة دلاليّة عِنْدَ ارتباطها ببناء المنادى تحديداً، وذلك بأنَّها تشير بصورة غير مباشرة إلى بعض صفات هذا المنادى، من كونه مفرداً، أو علماً، أو نكرة مقصودة.

4 . من وجهة نظري فإن الضمّة تمثل الحركة الأصلية الأساسية الّتي يكون عليها الكلام إذا كان معرباً دون وجود عامل يُحدث علامة إعرابية أخرى، وذلك مقتبس من فكرة العامل المعنوي، إذ لما اختفت العوامل اللفظية ارتفع الاسم، وارتفع الفعل؛ وذلك بحكم أن الضمّة هي الدليل على العامل المعنوي.

5 . هناك قيم دلاليّة وتركيبيّة للضمّة ضِمْنَ مظاهر التركيب المختلفة، يظهر ذلك من خلال لحاق الفعل المضارع بنون التَّوْكِيْد الثقيلة أو الخفيفة، ومن خلال بناء الظرف المقطوع عن الإضافة على الضم، وتلك القيم مرتبطة بالضمّة على ما أوضحنا في الصفحات السابقة.

الخاتمة

وفي نهاية هذه الدّراسة نتوصل لمجموعة من النتائج هي على النحو الآتي:

1. للضمّة قيمة لغويّة صوتيّة متمثلة بعدد من المظاهر الصوتيّة، كالرَّوم والإشمام والاختلاس والنَّبر وضم ميم الجمع عِنْدَ التقاء الساكنين.
2. ما تؤديه الضمّة في هذه الأحوال الصوتيّة لا يمكن أن تؤديه حركة غيرها، صحيح أن الكسرة تشاركها بعض المظاهر والمواضع، والفتحة أقل مشاركة، غير أن الضمّة أكثر ظهوراً في هذه المعاني من سواها من الحركات.
3. لا يقف الأمر في قيمة الضمّة الصوتيّة عِنْدَ الحدّ الصوتيّ فحسب، بل تتجاوزه إلى المُسْتَوى الدّلاليّ، فتحمل الضمّة قيمة دلاليّة مميزة لعناصر الكلام بعضها عن بعض، على ما رأينا في الرَّوم والإشمام، فإن روم الضمّة وإشمامها ليس مجرد أداء صوتيّ فحسب، بل هو أيضاً مظهر دلاليّ يمكن الاعتماد عليه في التفريق بين المعاني المختلفة.
4. قد لا تتدخل الضمّة بصورة مباشرة في قيمتها الصوتيّة في بعض المظاهر الصوتيّة، إلا أنه يكون لها بعض التأثير في هذا الجانب، على نحو ما رأينا في النَّبر، فإن النَّبر لا يتعالق تعالقاً مباشراً مع الضمّة، غير أن قراءة أبي جعفر بانتقال الضمّة إلى موضع الإعراب هو الّذي أوجد لهذه الضمّة قيمة صوتيّة ضِمْنَ التركيب اللغويّ.
5. جاءت مظاهر الاستعمال الصوتيّ للضمّة في بعض الأحوال متناسبة مع المُركّب الفونيمي المتمثّل بتناسب المخارج على نحو ما رأينا في ضمّ ميم الجمع عِنْدَ التقاء الساكنين، فقد ضُمَّت هذه الميم مناسبة لصوت الميم نفسه باعتبار أن الضمّة والميم تخرجان من مخرج واحد.
6. تعدّ قيمة الضمّة في المُسْتَوى الصرفيّ أكثر حضوراً من المُسْتَوى الصوتيّ الّذي سبق الحديث عنه في الفصل الأول، كما أنَّها أكثر حضوراً من المُسْتَوى النحويّ الّذي سيأتي الحديث عنه في الفصل الثالث؛ ويعود السبب في ذلك لكون الضمّة تتداخل في بنية الكلمة بصورة مباشرة، في حين أن مواضعها الصوتيّة والنحويّة قليلة إذا قورنت بوجودها في المُسْتَوى الصوتيّ.

7. يُلحظ أن الصيغ الّتي طرأ عليها تحول، أو تعرّضت لبعض مظاهر التغيير الصرفيّ، أو كانت فيها الضمّة ذات دلالة عميقة، أن الضمّة تبعت الحرف الأول من الكلمة، بمعنى أن الحرف الأول يكون مضموماً، وهذا ما لوحظ في صيغ البناء للمجهول، فالحرف الأول يضم في الحالتين، وفي صيغ المشتقّات، اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان والمكان، والمصدر الميميّ، فكلها تبدأ بميم مضمومة، وكذلك صيغة التصغير، وصيغ الجموع المختلفة، الأمر الّذي يقودنا إلى القول إن وجود الضمّة مع الحرف الأول من الكلمة نوع من الإيحاء للمُتَلَقِّي بأن هذه الكلمة قد خضعت لشيء من التبديل والتحويل، وأن هذه الضمّة دليل على ذلك.
8. لا تقف قيمة الضمّة في المُسْتَوى الصرفيّ عِنْدَ الجانب الصرفيّ المتعلق ببنية الكلمة فحسب، وما تدخله الضمّة من تسهيل في نطقها ولفظها، بل يتجاوز ذلك إلى بعض الملامح الدّلاليّة الّتي تقود المُتَلَقِّي إلى معنى عميق في الجملة، وذلك على نحو ما نراه في دلالة الضمّة على ضمير الفاعل في الفعل المضارع المُسْنَد لواو الجماعة، الّذي اتصلت بِهِ نون التَّوْكِيْد، فلَوْلا وجود الضمّة لما استدلّ المُتَلَقِّي على فاعل هذا الفعل بعد حذفه.
9. هناك بعض التداخل بين قيمة الضمّة الصرفيّة وبعض الجوانب الصوتيّة، على نحو ما رأينا في مجيء الضمّة مع الميم في صيغ المشتقّات من غير الثلاثيّ، إذ وجود الضمّة مع الميم يتناسب من جهة المخرج الصوتيّ، فكلاهما يخرج من الشفتين، فناسبت كل منهما الأخرى ضِمْنَ هذه الصيغ.
10. تؤثّر الضمّة في ما جاورها من أصوات العلة، فتدفعها في بعض الأحيان إلى الانقلاب إلى الواو، على نحو ما رأينا في قلب الألف واواً، وقلب الياء واواً.
11. على الرغم من حضور الضمّة في صيغ الجمع المختلفة، غير أن قيمتها الصرفيّة لا تظهر ظهوراً واضحاً، إذ إن ذلك عائد في ظني إلى كثرة الصيغ المرتبطة بجمع التكسير، وتنوع حركات كل جمع، من هنا يصعب الوصول إلى قيمة حركة دون أخرى، غير أن الضمّة لها قيمتها وحضورها في عدد

من هذه الجموع، خاصة جمع: فُعُول، الّذي لَوْلا وجود الضمّة في أوله لالتبس بصيغة المبالغة "فَعُول"، والصفة المشبهة.

12. يختلف الحديث عن قيمة الضمّة ضِمْنَ المُسْتَوى النحويّ عنه في المستويين السابقين، إذ كان الحديث ضِمْنَ المُسْتَوى الصوتيّ والمُسْتَوى الصرفيّ عن الضمّة ذاتها، في حين صار الحديث في المُسْتَوى النحويّ عن حالة إعرابية تتمثل بالرفع، إذ تكون العلامة الأصلية للرفع الضمّة، وثَمَّةَ علامات فرعية أخرى تنوب عن الضمّة في الكلام، فعِنْدَ الحديث عن الضمّة فإننا نتحدث عن الحالة الأصلية للرفع، ولا نتطرق كثيراً للحديث عن العلامات الفرعية الأخرى للرفع.

13. لا تظهر قيمة كبيرة للضمّة في حالات بناء الأسماء المختلفة، سواء أكانت ضمائر، أم غير ذلك؛ والسبب عائد إلى طبيعة البناء بحد ذاته، فهو مجرد علامة بنائية لا تتغير ولا تتبدل في الكلام، وكذلك الأمر بالنسبة لحروف المعاني، وبعض مظاهر الأفعال.

14. تحمل الضمّة قيمة دلاليّة عِنْدَ ارتباطها ببناء المنادى تحديداً، وذلك بأنَّها تشير بصورة غير مباشرة إلى بعض صفات هذا المنادى، من كونه مفرداً، أو علماً، أو نكرة مقصودة.

15. من وجهة نظري فإن الضمّة تمثل الحركة الأصلية الأساسية الّتي يكون عليها الكلام إذا كان معرباً دون وجود عامل يُحدث علامة إعرابية أخرى، وذلك مقتبس من فكرة العامل المعنوي، إذ لما اختفت العوامل اللفظية ارتفع الاسم، وارتفع الفعل؛ وذلك بحكم أن الضمّة هي الدليل على العامل المعنوي.

16. هناك قيم دلاليّة وتركيبيّة للضمّة ضِمْنَ مظاهر التركيب المختلفة، يظهر ذلك من خلال لحاق الفعل المضارع بنون التَّوْكِيْد الثقيلة أو الخفيفة، ومن خلال بناء الظرف المقطوع عن الإضافة على الضم، وتلك القيم مرتبطة بالضمّة على ما أوضحنا في الصفحات السابقة.

قائمة المصادر والمراجع

ابن الأثير ، المبارك بن محمد (1420هـ! **البديع في علم العربيّة**، دراسة وتحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، ط1.

أحمد، تلار سالار، والتنقاري، صالح (2012م). **دلالة الضمّة في القرآن الكريم دراسة وصفية تطبيقية**، مجلة الدّراسات الأدبية واللغويّة، عدد خاص.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م). **شرح التصريح على التوضيح**، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (1975م). **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2003م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين: البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، بيروت . لبنان، ط1.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1999م). **أسرار العربيّة**، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (1977م). **شرح المقدمة المُحْسَبَة**، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى.

البجائي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد (2001م). **الحدود في علم النحو**، تحقيق: نجاة حسن عبد الله مولي، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد: 112، السنة: 33.

بشر، كمال (د.ت). **دراسات في علم اللغة**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

البطوش، أحمد (2007م). **انتفاء دلالة العلامات الإعرابية**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد (1420هـ). **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، ط1.

بومعزة، رابح (2008م). **التوجيه الصوتيّ للمشتقّات الأحد عشر والمصادر المحولة بالقلب الربع الثاني من القرآن الكريم أنموذجاً**، مجلة علوم إنسانية، السنة: 6، العدد: 41.

التهانوي، محمد بن علي (1996م). **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت . لبنان، ط1.

الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002م). **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، ط1.

الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (1999م). **شرح التصريف**، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى.

الجرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (1987م). **المفتاح في الصرف**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

الجرجانيّ، علي بن محمد بن علي الشريف (1987م). **نحو مير (مبادئ قواعد اللغة العربيّة)**، تعريب: حامد حسين، وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر، الضبط: أحمد صغير، مكتبة الفيصل، ط1.

الجرجانيّ، علي بن محمد بن علي الشريف (1983م). **التعريفات**، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (د.ت). **المقدمة الجزولية في النحو**، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: حامد أحمد نيل، وفتحي محمد أحمد جمعة، مكتبة أم القرى، جمع تصويري: دار الغرب العربي، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (2000م). **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). **المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة – مصر، الطبعة الرابعة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **اللمع في العربيّة**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

الجوجري، محمد بن عبد المنعم (2004م). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادّة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، ط1.

الجيهاد، عبد الحميد (2013م). **نظام تصريف الأفعال في اللغة العربيّة**، مجلة " RIST "، العدد: 20، العدد الثاني.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (2010م). **الشافية في علمي التصريف والخط**، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط1.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (1995م). **الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري)**، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (1989م). **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان – الأردن، ودار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان (2010م). **الكافية في علم النحو**، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد (1975م). **كتاب الأفعال**، تحقيق: حسن محمد محمد شرف، مراجعة: مهدي علام، مؤسسة دار الشعب، القاهرة – مصر.

حسان، تمام (2006م). **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط5.

حسان، تمام (د.ت). **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة – مصر.

حسن، عباس (د.ت). **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط15.

الحملاوي، أحمد بن محمد (د.ت). **شذا العرف في فن الصرف**، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (1420هـ). **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت . لبنان، ط1.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (1998م). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (د.ت). **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، دمشق.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1401هـ). **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1979م). **ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية.

ابن الخباز، أحمد بن الحسين (2007م). **توجيه اللمع**، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية.

ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (1972م). **المرتجل في شرح الجمل**، تحقيق: علي حيدر أمين، مجمع اللغة العربيّة، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان (2007م). **جامع البيان في القراءات السبع**، جامعة الشارقة، الإمارات.

دعكور، نديم حسين (1998م). **القواعد التطبيقية في اللغة العربيّة**، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.

الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (1983م). **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد عبد الرحمن محمد المفدى، رسالة دكتوراه.

دنقوز، شمس الدين أحمد (1959م). **شرحان على مراح الأرواح في الصرف**، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة.

ابن الدهان، أبو محمد سعيد المبارك الأنصاري (2010م). **شرح الدروس في النحو**، تحقيق ودراسة: جزاء محمد المصاروة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى.

الروابدة، محمد أمين (2010م). **التصغير في اللغة العربيّة نظرة في: الدّلالة والتحليل الصوتيّ**، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، العدد: 79.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت . لبنان، ط1.

بو زياد، سامية (2011م). **ظاهرة الرَّوم والإشمام بين النحاة والقراء دراسة صوتيّة**، مجلة الدّراسات اللغويّة، مركّز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، المجلد: 13، العدد: 1.

السامرائي، فاضل صالح (2000م). **معاني النحو**، دار الفكر، عمان – الأردن، الطبعة الأولى.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د.ت). **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان.

السعران، محمود (1997م). **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ط2.

السندي، عبد القيوم بن عبد الغفور (1415هـ). **صفحات في علوم القراءات**، المكتبة الأمدادية، ط1.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، ط3.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (1974م). **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (2008م). **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدللي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2004م). **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1998م). **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (د.ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة . مصر.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (2007م). **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى.

شاهين، عبد الصبور (د.ت). **المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: رؤية جديدة في الصرف العربي**، مكتبة الشباب، القاهرة – مصر.

الشمسان، إبراهيم (1415هـ). **الإشمام الظاهرة ومفهوم المصطلح، مجلة دارة الملك عبد العزيز، المجلد: 2.**

ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (2004م). **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادّة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة . السعودية، الطبعة الأولى.

الصالح، صبحي إبراهيم (1960م). **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

صالح، كمال حسين (2005م). **صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم دراسة إحصائية صرفيّة دلاليّة**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

ابن ظهيرة، أبو الخير محمد (1421هـ). **المنهل المأهول في البناء للمجهول**، تحقيق: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة: 33، العدد: 113.

العامري، لبيد بن ربيعة (2004م). **ديوان لبيد بن ربيعة**، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

عبد التواب، رمضان (1997م). **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ**، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط3.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (1996م). **الممتع الكبير في التصريف**، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (1980م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة – مصر، ط20.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق . سوريا، ط1.

عمايرة، إسماعيل، وعمايرة، حنان (2013م). **حواش على الضمائر: دراسة مقارنة**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد: 21، العدد الأول.

عمر، أحمد مختار (2008م). **معجم اللغة العربيّة المعاصرة**، بمساعدة فريق عمل، دار عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط1.

الغرايبة، علاء الدين أحمد (2012م). **جمع التكسير في جامع البيان في تأويل القرآن للطبري دراسة وتحليل**، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 39، العدد الثالث، الجامعة الأردنية.

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (1993م). **جامع الدروس العربيّة**، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1979م). **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة – مصر، ط1.

الفارسي، أبو علي (1969م). **الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الرياض، الطبعة الأولى.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1995م). **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (د.ت). **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت – لبنان، ط1.

الفقرا، سيف الدين (2005م). **المشتقّات الدالة على الفاعلية والمفعولية دراسة صرفيّة دلاليّة إحصائية**، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن.

قواقز، محمد حسن (2015م). **الدّلالة الزمنية للأسماء في اللغة العربيّة: اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر نموذجاً، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 42، العدد الأول، الجامعة الأردنية.**

الكفوي، أيوب بن موسى أبو البقاء (د.ت). **الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

ليونز، جون (د.ت). **اللغة وعلم اللغة**، دار النهضة العربيّة، ط1.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (2002م). **إيجاز التعريف في علم التصريف**، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي سالم، عمادّة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، الطبعة الأولى.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والإعلان، ط1.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1967م). **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط1.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (د.ت). **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركّز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، ط1.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى.

محمد، عبد الفتاح (2006م). **الفعل المبني للمجهول في اللغة العربيّة أهميته مصطلحاته أغراضه**، مجلة جامعة دمشق، المجلد: 22، العدد الأول.

محمد، طوم (2016م). **دلالة الحركة الإعرابية في الفعل المضارع**، حوليات جامعة قامة للغات والآداب، العدد: 15.

المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم (2008م). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (1993م). **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

المرزباني، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن (1974م). **شرح أبيات سيبويه،** تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة – مصر، ط1.

المصاروة، جزاء محمد (2000م). **دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية عِنْدَ أبي حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط،** رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي (2005م). **شرح المكودي على الألفية،** تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط1.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (1414هـ). **لسان العرب،** دار صادر، بيروت . لبنان، ط3.

موقده، سمير (2004م). **اسم الفاعل في القرآن الكريم دراسة صرفيّة نحويّة دلاليّة في ضوء المنهج الوصفي،** رسالة ماجستير، كلية الدّراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (1428هـ! **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد،** دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة – مصر، ط1.

ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك (2000م). **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،** تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.

النجار، منال محمد ((2010م). **أصوات الحركات العربيّة دراسة دلاليّة جمالية،** المجلة الأردنية في اللغة العربيّة وآدابها، المجلد: 6، العدد الثالث.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (2004م). **عمدّة الكتاب،** تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ودار الجفان والجابي، ط1.

النيرباني، عبد البديع (2006م). **الجوانب الصوتيّة في كتب الاحتجاج للقراءات،** دار الغوثاني، دمشق – سوريا، ط1.

الهروي، أبو سهل محمد بن علي (1420هـ). **إسفار الفصيح**، تحقيق: أحمد سعيد قشاش، عمادّة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، الطبعة الأولى.

ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (د.ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت.

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض . السعودية، ط1.

اليشكري، يوسف بن علي بن جبارة (2007م). **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**، تحقيق: جمال بن السيد الشايب، مؤسسة سما للطباعة والنشر، ط1.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (2001م). **شرح المفصل**، قدم له، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى.

المعلومات الشخصية

الاسم: إنصاف عبد الله عواد الحجايا

التخصص: الدكتوراة في اللغة العربيّة وآدابها

الكلية: الآداب

سنة التخرج: 2019